

۴۱
۱۱۴۶۰۳۵۷
س. س.

مراقب کتاب الصلوة الى الاخر
بحث القل

آثار حسنه
۸۴/۱۱

تجدید

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۷۷

از انجمن اسلامی
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه عمومی

۱۷۷۴۱
۲۰۸۸۹۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب جنبه الهادی - (کتاب الصلوة)		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		
شماره قفسه	۱۷۷۴۱	۲۰۸۸۹۶

از انجمن اسلامی
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
کتابخانه عمومی

۱۷۷۴۱
۲۰۸۸۹۶



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب جنبه الهادی - (کتاب الصلوة)		
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		
شماره قفسه	۱۷۷۴۱	۲۰۸۸۹۶

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى والجنة داراً
الآخرة

فصل في الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم
أَعْلَمُكَ اللَّهُ بِمَا جَعَلَ
صَلَوَاتُكَ بِهَا تَلْجِي
صَلَوَاتُكَ عَلَى التَّوَالِي
وَبَعْدَ أَنْ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ
صَلَوَاتُكَ لَا تَعْبُدُ إِلَّا
فِي الظُّرُفِ الْأَرْبَعَةِ الدَّلَالِ
لِحَاجَتِهَا خَلْفَ الضَّرُورَةِ
فِي الصَّلَاةِ لَعْنَةُ الدُّعَا
إِذَا كَانَ يَخْشَوْهُ بِالْأَشْيَاءِ
عِبَادَةُ خُصُوصَةٍ تَعْمَلُهَا
أَتَمَّهَا فِي جَمِيعِ الْقَوَائِدِ

هذا هو الأصل في الصلاة
والصلاة هي العبادات
التي هي من جملة العبادات
التي هي من جملة العبادات
التي هي من جملة العبادات

نقوضه

نُقُوضُهَا وَجَاوَزَ الشَّهْرَيْنَا
تَمَيُّزُهَا فِي عَرَفَاتِهَا
أَعْمَلُ بَلْوَى بَعْدَ الْأَقْسَامِ
بِحُجَّتِهِ مَا لَهُ مِنْ سِلَاحٍ
وَهَمَّ نَسِيتُ مَقْدَمَاتِ
قَلْبِي أَدْرِي سِيمَ الْفُضُولِ
الفصل الأول في أَعْدَادِ الصَّلَاةِ وَأَقْسَامِهَا
صَحَّ الْعِبَادَاتُ مَعَ الْحُجَّاتِ
وَالْحِجَّةُ تَكُونُ أَوْ مَتَدَرٍ
مَذَاقُهَا هَذَا عَلَى رُفْعِ الْأَعْمَلِ
صَحَّهَا نَأْخُذُ بِالْقِيَامِ
ثُمَّ هُنَا مِنْ جَمَلَةِ الْغَوَائِضِ
لِيُخْبِرَ بِهَا الْعُصْبُ بَعْ
أَنْصَحُهَا لَيْسَ وَذَلِكَ لِتَوْجُوهِ
يُدْرِي فِي الْإِيَّاتِ الْآتِيَةِ

هذا هو الأصل في الصلاة
والصلاة هي العبادات
التي هي من جملة العبادات
التي هي من جملة العبادات
التي هي من جملة العبادات

نقوضه

فَالْبَازِيَتْ مَا لَهَا مِنْ بَدٍ ، بَوَيْتُهُ وَجَعَدْتُ وَعَبَدْتُ
 وَمَا لِي بِطَوَائِفِ غَيْرِي ، وَلَا رَمِي بِي عَارِضُ عَصِي
 وَأَنْ تَرُدَّ تَفْصِيلَ ذِي الْأَطْوَا ، فَجِئْتُ إِلَى الرَّاغِبِ وَالْأَنْوَا
 وَمَا سَوَى ذِي الْعَبْدِ الْبُورَةِ ، مَدَّ وَبَرَّ وَكَانَ خُصُورَةُ
 فَخِرٌ مَوْضُوعٌ وَمَنْ شَاءَ اسْتَقْدَ ، مُتَكَبِّرٌ مَشَاهِدٌ بَصِيرٌ
 مَعَ الْبَيِّنَاتِ مِنْ أَسْبَابِ ، نَابِتٍ فِي مُسْقِلِ الْأَنْوَا
 وَهَيْئَةُ الصَّلَاحِ فِي اضْطِرَارٍ ، تَعَارَتْ مَعَهَا فِي الْأَحْطَا
 وَفِي اضْطِرَارٍ بِأَهْلِ الشَّكَا ، مِنْ أَهْلِ أَفْرَادٍ أَوْ أَتَادِلِ
 ثَابِتٌ مَا حَكَمِي عَنِ الْفَهَامَةِ ، وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ بِالْحَكَا
 أَخْبَارُهُ أَدْبَارُ الْأَيْمَنِ ، وَالْوَضْعُ لِلْأَوَّلِ أَمِلُ شَيْخِ
 وَأَطَمَ الْفَرْقُ زَيْدٌ قَدِيمًا دَرٍ ، خُصْمَتَا الْحَدِّ وَالْثَاوِي
فِي بَيَانِ أَعْدَادِ الْيَوْمِيَّةِ فَرَضُهَا وَنَوَافِلُهَا خَيْرٌ وَأَفْضَلُهَا
 وَأَنْصَحُ خَيْرَ مَا لِلصُّرُورَةِ ، قَضَتْ فِي كِبَارِهَا مِثْلُ طَوْرِ
 وَاحِدَةٍ غَيْرَ مِنَ الْعَشْرِ سِنَا ، مِنْ حِجَّةٍ فَهَكَذَا دُرُوبُنَا
 وَحِجَّةٌ أَفْضَلُ مِنْ بَيِّنَاتٍ مَلَا ، مِنْ ذِي مِطْعَةٍ لَمْ تَحْضُرْ خَلَا

قوله ما لها من بد
 قوله ما لي بطوائف غيري
 قوله فجيئت الى الراغب
 قوله مد وبر
 قوله متكبر مشاهد بصير
 قوله نابت في مسقى الانوار
 قوله هئية الصلاح في اضطرار
 قوله في اضطرار باهل الشكا
 قوله ثابت ما حكمني
 قوله اخبره ادبار اليمين
 قوله واطم الفرع زيد قديم
 قوله واحد غير من العشر سينا
 قوله وحيه افضل من بينات ملا
 قوله من ذى مطعة لم تحضر خلا

أَعْدَادُهَا تَكُونُ سَعِيدَةً ، مِنْ رُكْعَةٍ فِي خَيْرٍ مُقَرَّرَةٍ
 بَطْنٌ وَتَقِيمُ لِنَاكِ الْخَيْرِ ، بَوْمًا وَلَيْلًا أَظْهَرَ مِنْ شَمْسِ
 يُحْدِثُ رُكْعَاتِهَا تَقَرُّ ، بِتَوْعِيدِ رُكْعَتِهَا مَعَ الْعَشْرِ
 فَهَذَا فَرِيقٌ يَوْمِيَّةٌ ، نَوَافِلُ بَعْضُهَا مَا بَيْنَهُ
 لِجَدِي وَخَيْرٌ مِنْ جَعَلِي الْخَيْرِ ، بَوْمًا وَلَيْلًا أَفْضَلُ مِنْ الْخَيْرِ
 تَوَافُرُ الْأَحْطَا فِي هَذَا الْعَدَدِ ، وَنَلَّةٌ كَانَتْ حَاجِلًا إِلَى السُّبْدِ
 عَلَى أَفْضَلِ مِنْ أَطْوَا ، لِأَنَّ الْبَيْنَ الْعَدِيدَ مِنْ الْخَيْرِ
 فَلْيَحْزَنْ عَلَى تَكَلُّفِ الْأَقْلِ ، أَوْ يَطْرَحْ أَذَى لِيَاكُلِ الْعَمَلِ
 ثُمَّ مِنَ الْمَكَالِاتِ أَحْمَلًا ، بَعْضُ بَعْضٍ خَيْرٌ مِنْ فَضْلَا
 فِي بَطْنِهَا فَتَكُنْ لِلتَّقَدُّ ، بِسَمْعٍ يَوْمٍ وَبِهِمُ اللَّيْلُ
 فَتَقْبَلُ ظَهْرُهَا ثَمَانِ ، وَهَكَذَا الْعَصْرُ هُوَ مِثْلَانِ
 لِلْعَشْرِ لَا يَزِيدُ لَكِنْ يَجِدُ ، وَالْعَشْرُ اثْنَانِ لَكِنْ يَجِدُ
 وَعَدُّ بَارِكَةٍ فِي سَامَا ، مِنْ أَجْلِ دَلَمَجٍ مَعَى سَقَامَا
 لَيْلًا ثَمَانِ أَنْ تَحْضُرَ نَافِلَةً ، مَقَامُكَ الْخَيْرُ وَكَانَ كَافِلَةً
 وَبَعْدَهَا شَيْخٌ بِرُكْعَتَيْنِ ، وَبَعْدَهُ تَرَكُّنٌ فِي الْبَيْنِ
 وَدَعَا إِلَى تَرْكِهَا

قوله ما لها من بد
 قوله ما لي بطوائف غيري
 قوله فجيئت الى الراغب
 قوله مد وبر
 قوله متكبر مشاهد بصير
 قوله نابت في مسقى الانوار
 قوله هئية الصلاح في اضطرار
 قوله في اضطرار باهل الشكا
 قوله ثابت ما حكمني
 قوله اخبره ادبار اليمين
 قوله واطم الفرع زيد قديم
 قوله واحد غير من العشر سينا
 قوله وحيه افضل من بينات ملا
 قوله من ذى مطعة لم تحضر خلا

وَرُكْعَاتُهَا بَعْدَهَا لِلْخَيْرِ ، وَأَنْ تَرُدَّ فَضْلُ الْخَيْرِ
 بِالْبَطْنِ الْجَمَاعِ بِالْصُّرُورَةِ ، حَاجِلًا بِطَيْفٍ مَوْفُورَةٍ
 وَالْجَمْعُ ذِي أَصْلٍ فِي الْخَيْرِ ، يَقْطُبُ بَوْمِيَّةً فِي الْخَيْرِ
 فَمَا لِي بِطَوَائِفِ غَيْرِي ، اسْقَطْ كَمَا أَنَّهُمَا فَدُخُلِ
 وَكَفَرٌ بِالْجَمَاعِ يَوْمًا قَدِيمًا ، وَكَفَرٌ مِنَ الْخَيْرِ بِهَذَا فَضْلَا
 وَمَا لِلَّيْلِ عَكْسُ ذِي الْوَيْتَةِ ، بِالْخِلَافِ مَا خَلَا الْوَيْتَةُ
 فِي غَيْرِهَا تَوَافُلُ الْخِلَافِ فَاضًا ، وَكَفَرٌ مِنَ الْخَيْرِ بِهَذَا فَضْلَا
 وَفِي خُصُوصِ الْخَيْرِ بَصُورٌ ، تَوْعِيدٌ مِنْ عَمُومِ الْخَيْرِ
 وَفِي وَبَرَّةِ الْعَشْرِ الْأَيْكَا ، فِي حُكْمِهَا تَعَدُّ الْأَقْوَا
 تَقُوطُهَا الْعَظِيمُ الْأَحْطَا ، بَلْ ذَلِكَ مِثْلُ مَا لَا أَرْثَا
 وَالْعَدَمُ الْخَيْرُ وَاللَّهَامَةُ ، كَمَا لَا مَالِي الْكُلِّ بِالْحَكَا
 لَمْ يَكُنْ يَحْكُمُ مِنْهُ ذِكْرًا ، مِنْ بَيْنِ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْكَلَامِ
 كَذَا لَنْ يَكُنْ يَحْكُمُ وَالْجَارُ ، بِهِمْ عَلَى الظَّاهِرِ الْخَيْرِ
 هَبْ وَكَبِيرٌ سِيرَ الْحَاوِي ، شَرْذِمَةٌ قَلَتْ مِنَ الْأَخِيرِ
 وَالْقَوْلُ بِالْأَيْمُونِ عِنْدَ أَقْوَمِ ، مُوَافِقًا لِمَا عَلَيْهِ الْعَظَمُ

قوله ما لها من بد
 قوله ما لي بطوائف غيري
 قوله فجيئت الى الراغب
 قوله مد وبر
 قوله متكبر مشاهد بصير
 قوله نابت في مسقى الانوار
 قوله هئية الصلاح في اضطرار
 قوله في اضطرار باهل الشكا
 قوله ثابت ما حكمني
 قوله اخبره ادبار اليمين
 قوله واطم الفرع زيد قديم
 قوله واحد غير من العشر سينا
 قوله وحيه افضل من بينات ملا
 قوله من ذى مطعة لم تحضر خلا

وَعَمَلُ الْخَيْرِ لِلرَّحْمَنِ ، لِجَمَاعَتِهَا تَقْلَاعُ الْخَيْرِ
 كَذَا أَبُو الْكَارِمِ مِنْ دَهْرِهِ ، مَعَ يَدِ كُلِّ مِنْهَا بِالْشَهْرِ
 كَذَا جَمْعٌ عَمَّ وَالْقَتْلُ ، فِي النَّصْرِ كُلُّ لَنَا دَبْلُ
 وَالشَّارِ أَيْضًا كَانَ فِي الْخَيْرِ ، بِالْخَيْرِ الرَّاغِبِ وَالْأَنْوَا
 قُصُورٌ لَنْ يَكُنْ فَتَدْرِي الْخَيْرَ ، بِأَوْجِهٍ شَتَّى كَالْأَشْمَا
 لِحُجْمَتِهَا شَقٌّ فِي كُلِّ الْفَقْدِ ، كَيْفَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الْإِسْدِ
 وَأَنْ تَرُدَّ تَفْصِيلَ ذِي الْأَطْوَا ، فَجِئْتُ إِلَى الرَّاغِبِ وَالْأَنْوَا
فِي تَوَافُلِ كُلِّ رُكْعَةٍ فِيهَا تَشْهَدُ بِسَلَامِ الْأَمَلِ
 لِرُكْعَتَيْنِ نَافِلَةٍ قَدِيمَةٍ ، تَشْهَدُ لِنَعْمَا أَنْصَابِهَا
 سَوَاءُ التَّوَافُلِ الْيَوْمِيَّةِ ، وَغَيْرُهَا كُلُّ عَلَى التَّوْبَةِ
 مَا مِنْ خِلَافٍ فِيهِمَا خَيْرٌ ، وَبِسَرِّ الدَّهْرِ يَصَاحِدُ
 وَكَأَنَّا أَفْرَادٌ نَصُّ نَبِيِّ ، مَصْرَجَاهُ ذَلِكَ الْوَصُورُ
 لَا زَادَ تَقْلَعُ عَنْهَا وَلَا تَقْصُرُ ، إِلَّا الَّذِي سَنَاءُ وَمَا يَحْضُرُ
فِي أَنْ تَتَّقِيَ كَفَرًا أَنْفَرًا لَهُ تَشْهَدُ وَكَيْلَمُ
 التَّقَعُّ عَنْ وَبَرَّةٍ أَنْفَرًا ، سَلَّمَ عَنْهَا بَعْدَ أَنْ تَشْهَدُ

قوله ما لها من بد
 قوله ما لي بطوائف غيري
 قوله فجيئت الى الراغب
 قوله مد وبر
 قوله متكبر مشاهد بصير
 قوله نابت في مسقى الانوار
 قوله هئية الصلاح في اضطرار
 قوله في اضطرار باهل الشكا
 قوله ثابت ما حكمني
 قوله اخبره ادبار اليمين
 قوله واطم الفرع زيد قديم
 قوله واحد غير من العشر سينا
 قوله وحيه افضل من بينات ملا
 قوله من ذى مطعة لم تحضر خلا

وَالْوَرَعُ نَيْصَانُ الْأَخْيَارِ تَشْتَدُّ لَهَا مَعَ السَّلَامِ
 كُلُّ عَمَلٍ إِلَّا قَطْعًا انْفَصَلَ وَاسْتَهْمَا حُرُورُهُ عَلَيْهِ
 وَكَثُرَ لِمَجَاعِيهِ فَمَنْ قَدَّ نَقْلًا وَكَثُرَ فِي النَّفْسِ قَدَّ وَصَلًا
 وَمَا يَنْبَغِي مِنَ الْأَخْيَارِ فَبَعْضُهَا لَيْسَ بِدِينِ عَيْتَانِ
 ثُمَّ لَهَا حَامِلٌ نَقِيَّةٌ اعْظَمَ الْحَمَلُ عَلَى الثَّقِيَّةِ
 وَصَلَّاهَا الْعَرُوفُ فِي الْعَوَا فَاذْكُرْ وَالثَّكُورُ بِالشَّكَا
 بَلَّ طَرَحًا مِنْ جِلْدِ الْأَمَادُورِ تَكَفُّوْهُ فِي الْبَيْنِ لَا يَكُونُ
الفصل الثاني في بيان الواقي في قضاة الأوقاف
تفكيك من أوقاف القضاة البقية
 يَحْتَجُّ بِالظُّهْرِ لَدَى الْقُرْبَالِ قَدْ رَأَى كَامِلَ الْأَفْئَالِ
 كَذَلِكَ لِيُزَيِّدَ بِأَقْلٍ الْوَلَجِ بِحَالٍ مِنْ بَيْعِلِهِ الْأَفْئَالِ
 لَأَيْضَ يَشْرَكَ الْقَرْنَانِ مَقْدَمًا لِلظُّهْرِ فِي الْأَيْشَانِ
 الْأَمْعَ الذِّسْمَانِ فَالْحَصْرُ وَمِنْ الشَّرِكَةِ كَمْ مَنَ يَنْصَحُ
 يَمْتَدُّ الْأَشِيرُ إِلَى الْخِيَمَانِ إِلَى الْعَرُوفِ وَمَا قَدْ لَوِيَا
 الْعَصْرُ فَخَصَّ بِهِ طَهْرًا وَمَا اعْتَبَرَ بِأَفْرِ فِيهِ هَذَا

فيما يتعلق في الأوقاف

قوله كاذب منوع بحال

قوله وما لا يعرفه من الأوقاف في قوله في تقديره وأداه الظاهر من غير

ويعرف

وَبَعْدَ وَقْتُ الْغَرْبِ قَدَّ خَصَّ بِهِ بِطَرَفٍ مَدَّ فَضْلًا
 لَأَمْصُورًا شَارَكَ مَعَهُ مُرْتَبَا الْأَفْئَالِ بِنَاءً
 حَوْضًا إِلَى الْخِيَمَانِ فَالْأَخْيَارُ قَدْ رَأَى الْعِشَاءَ فَالْأَخْيَارُ بِنَاءً
 وَصَادُ الْخِيَمَانِ لَأَمْصُورًا فَدَعَاءُ وَقْتُ الظُّهْرِ وَهُوَ لَعْنًا
 وَأَمَّا نَحْنُ طَلَعُ الشَّمْسِ وَدَا لِعَظَمِ الْأَخْيَارِ هُوَ بِنَاءً
 لِمَجَاعِيهِ بِطَرَفٍ قَدْ نَقْلًا وَكَثُرَ فِي النَّفْسِ قَدْ وَصَلًا
 فِي كُلِّهَا مَوَارِدُ الْخِلَافِ بِشَيْءٍ جَمِيعٍ ذَلِكَ وَاقٍ
المورد الأول في بيان الخلاف في الأوقاف المحضة
 وَفِي خُصُوصِيَّاتِ الْأَوْقَافِ عَنْ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَمْوَالِ
 وَأَطْلَقَ أَشَارَكَ الْقَرْنَانِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَقْفِ
 بِدَايَةِ الزَّوَالِ حَتَّى الْغَرْبِ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي قَدَّ
 مِنْ مَخْرِجِ الشَّمْسِ إِلَى الْخِيَمَانِ وَقْتُ الْعِشَاءِ بِنَاءً بِالْأَفْئَالِ
 وَصَعْفُ الْقَوْلِ لَدَى الْقُرْبَالِ مِنْ مَخْرِجِ الْمِخْطَرِ وَهُوَ الْمَشْرِقُ
 وَبَنُو الْخَمِينِ بِالْأَفْئَالِ مَقْدَمًا بِالْأَفْئَالِ
 ثُمَّ كَلَامٌ لَهَا يَحْتَمِلُ مَا مَعَنَا حَوْضًا فَانْ حَصَلَ

قوله كاذب منوع بحال

خِلَافٌ يُبْدُو مِنَ الشَّيْخَيْنِ فَجَبَلًا لَهَا وَمِنْ
 وَخَارَ نَقْلًا مَارَ الْخِلَافَ أَبُو الصَّلَاحِ وَكَذَا الْقَتَا
 قَوْلُ الْوَقْفِ فِي الْخِيَمَانِ مَا حَوَّزُوا النَّاسَ لَهَا
 وَمَا صَرَّ بِنَاءً مِنْ شَيْءٍ هُمْ يُصِرُّونَ فِي الْأَخْيَارِ
 يَحْتَمِلُوا لَهَا بِمَنْ نَصُوصًا بِرَدِّهَا فَبِنَاءً لَهَا خُصُوصًا
 لِمَا لَنَا جَعَلُوا أَوْقَافًا فَحَاوُوا وَحَصْنًا وَنَقْلًا
 نَصُوصًا لَهَا لَهَا فَالْأَفْئَالُ بِنَاءً بِالْأَفْئَالِ
 فِي الْعَوْمِ مَعْظَمُ الْأَفْئَالِ بَلْ جَمْعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَخْيَارِ
 بَلْ طَلَعُ الْمَجَاعِيهِ فَمَنْ قَدْ نَقْلًا عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ فِيهِ
 مُوَافِقٌ لِلْأَفْئَالِ وَالْخِيَمَانِ وَبَنُو الْخَمِينِ بِالْأَفْئَالِ
 وَقَوْلُهُمْ مُسْتَلِزِمٌ لِلْحَرْجِ سَخْنًا أَنْتَ ذَلِكَ النَّهْ
 بَلْ قَدْ يُقَالُ لَهَا قَدْ نَقْلًا أَوْ لَقَطَهُمْ بِوَقْفِهَا أَوْ
 وَلَيْسَ فِي نَصُوصِهَا خَنْ إِذْ فِي سَعْدٍ بِالْأَفْئَالِ
 وَأَنْ رَدَّ نَقْلًا إِلَى الْأَفْئَالِ فَرِحَ إِلَى الْأَفْئَالِ وَالْأَفْئَالِ
 ثُمَّ هُمْ وَالْوَقْفُ الْخِيَمَانِ نَوْعٌ خِلَافًا لَهَا فِي الْعِشَاءِ

قوله كاذب منوع بحال

قوله كاذب منوع بحال

فِي الْأَفْئَالِ وَفِي الْغَرْبِ فَالْأَفْئَالُ بِالْأَفْئَالِ
فِي الْأَفْئَالِ وَالْأَفْئَالِ بِالْأَفْئَالِ
 لَا يَضِقُّ لِلْعَرَبِ النَّجَبِ نَاجِيَةً قِصَاصًا لَمْ يَكُنْ
 مَوْسِعٌ بِطَرَفٍ مَدَّ فَضْلًا لِعَظَمِ الْأَخْيَارِ وَهُوَ الشَّيْخُ
 دَلِيلًا فِي الْحَالِ زَجَارَ خَالَ الْخِيَمَانِ كَيْفَ يَضِطُّ
 عَرَبَانِ بِطَرَفٍ مَدَّ فَضْلًا وَأَنَّهُ طَلَعُ الْبَيْتِ فَاضٍ
 فِي قَوْلِ الْغَرْبِ يَنْبَغِي بِنَاءً بَعْدَ نَقْلٍ فَالْوَقْفُ كَانَ قَدْ
 خَالَفَ طَوَاهِرَ الْأَفْئَالِ شَدَّ ذَمُّهُ جَمْعٌ مِنَ الْأَفْئَالِ
 مُتَّفِقٌ بِرَدِّهِ الْأَخْيَارِ نَصُوصًا مَحْمَلًا لَهَا
 وَبَنُو الْخَمِينِ كَافَّةً مَعَ الشَّرِكَةِ كَمْ مَنَ يَنْصَحُ
فِي الْأَفْئَالِ وَالْأَفْئَالِ بِالْأَفْئَالِ
 مَوْسِعٌ وَمَنْ جَزَا ظَهْرَهُ وَهَكَذَا الْخِيَمَانِ مَخْرَجُ
 وَالْغَرْبُ بِالْأَفْئَالِ بِنَصْفِ خِيَمَتِهِ الْأَخْيَارِ
 يَحْوِي فَضْلًا لَهَا لِعَظَمِ الْأَفْئَالِ وَالْأَفْئَالِ هُوَ الْأَفْئَالِ
 فَدَعَا الْحَالِ الْخِيَمَانِ كَمَا تَعْمَلُ لِلْأَفْئَالِ

قوله كاذب منوع بحال

مكتبة دار الكتب والخطوط العامة

مشافیه

الحجج المفارقة ⁵ ⁶ ⁷ ⁸ ⁹ ¹⁰ ¹¹ ¹² ¹³ ¹⁴ ¹⁵ ¹⁶ ¹⁷ ¹⁸ ¹⁹ ²⁰ ²¹ ²² ²³ ²⁴ ²⁵ ²⁶ ²⁷ ²⁸ ²⁹ ³⁰ ³¹ ³² ³³ ³⁴ ³⁵ ³⁶ ³⁷ ³⁸ ³⁹ ⁴⁰ ⁴¹ ⁴² ⁴³ ⁴⁴ ⁴⁵ ⁴⁶ ⁴⁷ ⁴⁸ ⁴⁹ ⁵⁰ ⁵¹ ⁵² ⁵³ ⁵⁴ ⁵⁵ ⁵⁶ ⁵⁷ ⁵⁸ ⁵⁹ ⁶⁰ ⁶¹ ⁶² ⁶³ ⁶⁴ ⁶⁵ ⁶⁶ ⁶⁷ ⁶⁸ ⁶⁹ ⁷⁰ ⁷¹ ⁷² ⁷³ ⁷⁴ ⁷⁵ ⁷⁶ ⁷⁷ ⁷⁸ ⁷⁹ ⁸⁰ ⁸¹ ⁸² ⁸³ ⁸⁴ ⁸⁵ ⁸⁶ ⁸⁷ ⁸⁸ ⁸⁹ ⁹⁰ ⁹¹ ⁹² ⁹³ ⁹⁴ ⁹⁵ ⁹⁶ ⁹⁷ ⁹⁸ ⁹⁹ ¹⁰⁰ ¹⁰¹ ¹⁰² ¹⁰³ ¹⁰⁴ ¹⁰⁵ ¹⁰⁶ ¹⁰⁷ ¹⁰⁸ ¹⁰⁹ ¹¹⁰ ¹¹¹ ¹¹² ¹¹³ ¹¹⁴ ¹¹⁵ ¹¹⁶ ¹¹⁷ ¹¹⁸ ¹¹⁹ ¹²⁰ ¹²¹ ¹²² ¹²³ ¹²⁴ ¹²⁵ ¹²⁶ ¹²⁷ ¹²⁸ ¹²⁹ ¹³⁰ ¹³¹ ¹³² ¹³³ ¹³⁴ ¹³⁵ ¹³⁶ ¹³⁷ ¹³⁸ ¹³⁹ ¹⁴⁰ ¹⁴¹ ¹⁴² ¹⁴³ ¹⁴⁴ ¹⁴⁵ ¹⁴⁶ ¹⁴⁷ ¹⁴⁸ ¹⁴⁹ ¹⁵⁰ ¹⁵¹ ¹⁵² ¹⁵³ ¹⁵⁴ ¹⁵⁵ ¹⁵⁶ ¹⁵⁷ ¹⁵⁸ ¹⁵⁹ ¹⁶⁰ ¹⁶¹ ¹⁶² ¹⁶³ ¹⁶⁴ ¹⁶⁵ ¹⁶⁶ ¹⁶⁷ ¹⁶⁸ ¹⁶⁹ ¹⁷⁰ ¹⁷¹ ¹⁷² ¹⁷³ ¹⁷⁴ ¹⁷⁵ ¹⁷⁶ ¹⁷⁷ ¹⁷⁸ ¹⁷⁹ ¹⁸⁰ ¹⁸¹ ¹⁸² ¹⁸³ ¹⁸⁴ ¹⁸⁵ ¹⁸⁶ ¹⁸⁷ ¹⁸⁸ ¹⁸⁹ ¹⁹⁰ ¹⁹¹ ¹⁹² ¹⁹³ ¹⁹⁴ ¹⁹⁵ ¹⁹⁶ ¹⁹⁷ ¹⁹⁸ ¹⁹⁹ ²⁰⁰ ²⁰¹ ²⁰² ²⁰³ ²⁰⁴ ²⁰⁵ ²⁰⁶ ²⁰⁷ ²⁰⁸ ²⁰⁹ ²¹⁰ ²¹¹ ²¹² ²¹³ ²¹⁴ ²¹⁵ ²¹⁶ ²¹⁷ ²¹⁸ ²¹⁹ ²²⁰ ²²¹ ²²² ²²³ ²²⁴ ²²⁵ ²²⁶ ²²⁷ ²²⁸ ²²⁹ ²³⁰ ²³¹ ²³² ²³³ ²³⁴ ²³⁵ ²³⁶ ²³⁷ ²³⁸ ²³⁹ ²⁴⁰ ²⁴¹ ²⁴² ²⁴³ ²⁴⁴ ²⁴⁵ ²⁴⁶ ²⁴⁷ ²⁴⁸ ²⁴⁹ ²⁵⁰ ²⁵¹ ²⁵² ²⁵³ ²⁵⁴ ²⁵⁵ ²⁵⁶ ²⁵⁷ ²⁵⁸ ²⁵⁹ ²⁶⁰ ²⁶¹ ²⁶² ²⁶³ ²⁶⁴ ²⁶⁵ ²⁶⁶ ²⁶⁷ ²⁶⁸ ²⁶⁹ ²⁷⁰ ²⁷¹ ²⁷² ²⁷³ ²⁷⁴ ²⁷⁵ ²⁷⁶ ²⁷⁷ ²⁷⁸ ²⁷⁹ ²⁸⁰ ²⁸¹ ²⁸² ²⁸³ ²⁸⁴ ²⁸⁵ ²⁸⁶ ²⁸⁷ ²⁸⁸ ²⁸⁹ ²⁹⁰ ²⁹¹ ²⁹² ²⁹³ ²⁹⁴ ²⁹⁵ ²⁹⁶ ²⁹⁷ ²⁹⁸ ²⁹⁹ ³⁰⁰ ³⁰¹ ³⁰² ³⁰³ ³⁰⁴ ³⁰⁵ ³⁰⁶ ³⁰⁷ ³⁰⁸ ³⁰⁹ ³¹⁰ ³¹¹ ³¹² ³¹³ ³¹⁴ ³¹⁵ ³¹⁶ ³¹⁷ ³¹⁸ ³¹⁹ ³²⁰ ³²¹ ³²² ³²³ ³²⁴ ³²⁵ ³²⁶ ³²⁷ ³²⁸ ³²⁹ ³³⁰ ³³¹ ³³² ³³³ ³³⁴ ³³⁵ ³³⁶ ³³⁷ ³³⁸ ³³⁹ ³⁴⁰ ³⁴¹ ³⁴² ³⁴³ ³⁴⁴ ³⁴⁵ ³⁴⁶ ³⁴⁷ ³⁴⁸ ³⁴⁹ ³⁵⁰ ³⁵¹ ³⁵² ³⁵³ ³⁵⁴ ³⁵⁵ ³⁵⁶ ³⁵⁷ ³⁵⁸ ³⁵⁹ ³⁶⁰ ³⁶¹ ³⁶² ³⁶³ ³⁶⁴ ³⁶⁵ ³⁶⁶ ³⁶⁷ ³⁶⁸ ³⁶⁹ ³⁷⁰ ³⁷¹ ³⁷² ³⁷³ ³⁷⁴ ³⁷⁵ ³⁷⁶ ³⁷⁷ ³⁷⁸ ³⁷⁹ ³⁸⁰ ³⁸¹ ³⁸² ³⁸³ ³⁸⁴ ³⁸⁵ ³⁸⁶ ³⁸⁷ ³⁸⁸ ³⁸⁹ ³⁹⁰ ³⁹¹ ³⁹² ³⁹³ ³⁹⁴ ³⁹⁵ ³⁹⁶ ³⁹⁷ ³⁹⁸ ³⁹⁹ ⁴⁰⁰ ⁴⁰¹ ⁴⁰² ⁴⁰³ ⁴⁰⁴ ⁴⁰⁵ ⁴⁰⁶ ⁴⁰⁷ ⁴⁰⁸ ⁴⁰⁹ ⁴¹⁰ ⁴¹¹ ⁴¹² ⁴¹³ ⁴¹⁴ ⁴¹⁵ ⁴¹⁶ ⁴¹⁷ ⁴¹⁸ ⁴¹⁹ ⁴²⁰ ⁴²¹ ⁴²² ⁴²³ ⁴²⁴ ⁴²⁵ ⁴²⁶ ⁴²⁷ ⁴²⁸ ⁴²⁹ ⁴³⁰ ⁴³¹ ⁴³² ⁴³³ ⁴³⁴ ⁴³⁵ ⁴³⁶ ⁴³⁷ ⁴³⁸ ⁴³⁹ ⁴⁴⁰ ⁴⁴¹ ⁴⁴² ⁴⁴³ ⁴⁴⁴ ⁴⁴⁵ ⁴⁴⁶ ⁴⁴⁷ ⁴⁴⁸ ⁴⁴⁹ ⁴⁵⁰ ⁴⁵¹ ⁴⁵² ⁴⁵³ ⁴⁵⁴ ⁴⁵⁵ ⁴⁵⁶ ⁴⁵⁷ ⁴⁵⁸ ⁴⁵⁹ ⁴⁶⁰ ⁴⁶¹ ⁴⁶² ⁴⁶³ ⁴⁶⁴ ⁴⁶⁵ ⁴⁶⁶ ⁴⁶⁷ ⁴⁶⁸ ⁴⁶⁹ ⁴

قدوة خاتمة العالمين
العلامة العظمى
تتبعي أدلة الله قدوة
الاجيال اذ لم يوجد
شبهه لك في الخلق
والا لاقطرت مني الغيرة
من ذمامك العز

[illegible]

قوله شتی شعیه و فی القیراءة ای
شتی من مظلة القیراءة

وَعِنْدَ أَخِيهِ الْقَدْفِ
شَا هَلْ لَنَا لَا تَقْدِفْ

[illegible]

مقام

سورة النور

مَعَ اَيِّدِنَا بِشَهْرَةٍ مُسَلَّمَةٍ . وَانْ فَهْمُ شَهْرَةٍ مُسَلَّمَةٍ .
 قَوْلُهُ هُنَاكَ اَجْعَلْ مِنْ . بِرُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 مِنْ اَنْتُمْ تَتَذَرُونَ النَّافِلَةَ . مَعَ امْتِدَادٍ فِي حَرْفِ تِلْكَ .
 وَهُوَ خَالِفٌ لِمَا قَدْ اجْمَعُوا . عَنْ غَيْرِهِ اِحْتِمَالُهُ لَنْ يَنْهَعَا .
 بِرُؤْيَا نَوَاسِرِ الْاَجْنَبَا . فَجَحُّهُ إِلَى الرَّاْيِضِ وَالْاَنْوَارِ .
فِي بَيَانِ قَوْلِكَ نَافِلَةُ الْعَشَائِرِ
 نَافِلَةُ الْعَرَبِ بَعْدَ هَاجِلَا . مَخَالِفٌ هُنَا وَلَوْ مَخْتَلَا .
 وَوَقْتُهَا بِمَتَدَامٍ يَدْرُسُ . مِنَ السَّمَاءِ الْاَحْمَرِ وَالْمَغْرِبِ .
 بَعْدَ ذَهَابِ الْحَمْرِ لَنْ يَنْهَضَا . نَافِلَةٌ بَلْ وَقْتُهَا قَطْعَانِي .
 وَكَثْرُ اِجْمَاعِنَا فِيهِ حَصْلُ . بَلْ عِنْدَنَا الْحَقُّ اَيْضًا حَصْلُ .
 وَكَثْرُ اَنْتِ مِنْ النُّصُوصِ . يَغْفِرُ عَلَى الْعُومِ لَا يَحْصُوصُ .
 بَلْ يُشْعِرُ مَا يَنْفِي مِنْ رُؤْيَا . لَكِنْ فِي السَّاعَةِ الْاُخْرَى .
 وَاهَا مِنْ الشَّهْرِ كَيْفَ تَكُنْ . دَوَامُهَا سَادَامٌ فَخْرُهَا فَعْلُ .
 اَوْ يَنْهَازُ بَعْدَهَا مَخَالِفُ . اَجْعَلْ مِنْ بَعْدِهَا بَيَانِي .
 هَبْ اِيَّاهُ مَقُولُ الْحِكْمِ . لَيْسَ عَلَيْهِ هُمْ هُنَا مَرْجِعُ .

وَمِنْ اَشْيَا

قوله هُنَاكَ اَجْعَلْ مِنْ

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا . مُدَّتْ بِمَا مَدَّتْ بِاِجْمَاعِنَا .
 وَانْ يَكُنْ بِقَارِبِ اَنْتِخَا . لِكَيْلَ بَاطِنِهَا اِلَّا اَعْيَا .
 وَكَثْرُ اِجْمَاعِهَا بِهَدْيِهَا . وَكَثْرُ عُمُومِهَا مَعَ اَصْلِهَا .
 كَلَامُ نَصُوصٍ طَلَبُو الْعِبَادَةَ . مُنْعَدِّمُ النِّفَافِ بِالْكَلْبَةِ .
 لَمْ تَشْرَطْ طَرِيقَ النِّصْفِ بَاطِلًا . بَاقِيَهَا وَلَوْ مَعَ اَنْفِصَا .
فِي بَيَانِ قَوْلِكَ اَلَيْسَ نَافِلَةُ الْفَحْرِ
 وَفِي حَيْلُوهِ الْاَيْدِ اَنْتِ . بَعْدَ اَنْصَافِ مُحَمَّدٍ نَافِلَةُ .
 اِجْمَاعِنَا بِطَبِيعَةٍ قَدْ حَصَلَا . وَهُوَ عَدِيدُ بَيَانِهَا فَدَقِيقَا .
 هَذَا وَفِي عَدِيدِ نَصُوصِ . دَوَامُ فَعْلٍ كَذَلِكَ الْوُجُوهُ .
 لَا يَسْمَا قِصَّةَ الْاَصُولِ . فَصْرٌ عَلَى ثَبَتِ الْوُجُوهِ .
 ثُمَّ لَنَا الْعَدِيدُ مِنْ نَصُوصِ . وَمِنْهَا كَذَلِكَ الْخُصُوصُ .
 اَيْدِنَا الْاَخْبَارُ فِيهَا حَقًّا . مِنْ رُجُوعِ الْعَدَدِ فَانْظُرْ فِيهَا .
 لَا يَنْتَبِذُ مِنَ النُّصُوصِ الْوُجُوهُ . فَيُطْلَقُ لَوْ فِيهَا مُقَدِّمَةٌ .
 عَلَى اَنْصَافِ الْاَيْدِ مُطْلَقًا . مُعَيَّنٌ عَلَى اَيْضٍ وَبَيَانٍ .
 مَعَ اَنْهَا وَافَقَتِ الثَّقِينَةَ . اِذَا شَارَعَا فِي غَيْرِ الثَّقِينَةِ .

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

فَوَاحِشُ

مِنْ كُلِّ مَاعْرِفَةٍ قَدْ ظَهَرَا . فَيَا دَمِيلَ بَعْضٍ مِنْ تَاجِرَا .
 اِلَيْهِ حَامِلَا لَعَلَّ الْفَضِيلَةَ . نَصُوصًا مَا اَقْدَمَ مَقِيلَةَ .
 وَكَلَامًا يَقْرُبُ مِنْ فَرْقِنَا . يَهْدِي فَضْلًا كَيْفَ اَذْجَدَا .
 مَا مِنْ خِلَافٍ فِيهِ كَالْخِيَرِ . مَقُولُ اِجْمَاعًا اِنْ يَصْبَحُ .
 وَكَثْرُ النُّصُوصِ فِيهِ وَرُطَا . وَجَلَمًا كَانَتْ حُجَّاسِنَدَا .
 وَكَلَامًا تَلْعَمُ فِي التَّوَاتُرِ . بِحَدِّ مَا يُعَالُ بِالتَّوَاتُرِ .
 وَنَمَائِجُ فِي الْاِنْكَافِ . تَوَرُّعُهَا بِرُجْعِهَا اِنْ يَصْبَحُ .
 وَتَطَوُّرُهَا مِنَ الْوُجُوهِ . مَا تَنْتَبِذُ مِنْ سَطْرِ الْخِيَرِ .
 كَانَتْ مِنْ تَوَرُّعٍ اَحَدًا . دَلَالَةً فَبِالنَّاسِ اِنْ يَصْبَحُ .
 طَنْ تَرُدُّ نَقِيصًا لِي اَلْوُجُوهِ . فَجَحُّهُ إِلَى الرَّاْيِضِ وَالْاَنْوَارِ .
 مَرْدُ نَابِ الْخِيَرِ خَيْرُ ثَانٍ . مُوَافِقًا لِعَظَمَةِ الْاَعْيَانِ .
 وَالرُّغْبَى لَازِمٌ لِنَقِيصِ الْاَيْدِ . بِاَوَّلِ الْخِيَرِ فَيَكُنْ .
 وَمَا لَمْ يَجْرَدْ اَعْيَانًا . اَيْتَانِ وَفِيهِ اَلْاَجْنَبَا .
 ثُمَّ اِنْصَافُ الْاَيْدِ اَلْوُجُوهِ . مُسْتَلَكٌ فِي تَوَرُّدِ الْاَنْظَارِ .
 مَعْرِفَتُهُمْ طَرِيقُهَا بِلَا . نَامِلٌ اُخْرَى اَشْكَالَا .

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

مَلِكٌ

مَطْلَعٌ مِنْ هَكَذَا اَوْ فَيْرٍ . وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يَبْدُو .
 مِنْ اَجْلِ دَاوُوقِ الرَّاْيِضِ . يَحْتَاطُ قَدْ وَافَقَهُ الرَّاْيِضُ .
 اِمَارَةً اَلْبَادِ مَعَ الْاَيْمِيَا . تَوَرَّتْ بِالْقِصَلِ وَالْاَنْوَا .
 وَكَثْرُهَا اَنْتِ بِالْخِيَرِ . وَمِنْهَا بَعْدَ تَامِ الْوُجُوهِ .
 هَذَا عَلَى الْخِيَارِ وَهُوَ الشَّهْرُ . بَلْ قِيلَ اِجْمَاعٌ سَوِيٌّ هَذَا .
 ذَا الرُّغْبَى وَافَقَهُ الرَّاْيِضُ . تَلْبِيسُ كُلِّ شَيْءٍ شَائِعٍ .
 قَوْمُهَا مَسَائِيحُ اَوَّلِ . سَمِعَ مَا كَانَتْ اَلْوُجُوهُ .
 مَا يَنْتَبِذُ مِنْ نَصُوصِ . وَكَثْرُهَا مَسَائِيحُ اَوَّلِ .
 عَدِيدُ اِجْمَاعِهَا لَنَا فَدَقِيقَا . وَكَثْرُهَا اَيْضًا مَسَائِيحُ .
 تِلْكَ عَلَى حَدِّهَا التَّوَاتُرِ . اَنْ يَدْعَى مَعَهَا التَّوَاتُرُ .
 فِي نَسَبِ الْخِيَرِ الْاَيْدِ وَالْوُجُوهِ . وَفِي دَاوُوقِهَا كَيْفَ اَلْوُجُوهِ .
 مِنْهَا وَافَقَهُ مَعَ الْعَوَامِ . يَنْصَرُّ بِجَمْعِ اَلْوُجُوهِ .
 وَانْظُرْ إِلَى تَوَرُّعِهَا . وَهُوَ الَّذِي يَدْعَى اَلْوُجُوهِ .
 وَكُلُّهَا فِي الْحُجُوجِ وَالْاَشْيَا . كَلَامُهُمْ يَسْبِقُ ذَا الشَّيْءِ .
 كَذَلِكَ فِي النُّصُوصِ وَالْاَشْيَا . بَلْ عَيْتُ فِي جُلُهَا صَحْرُ .

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

وَمِنْ اَشْيَا نَتَبَّعُ الْعِشَا

أَمَا إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَرْدِي ^{بِغِلَظَةِ} وَهُوَ صَلَاةُ الْآلِئِ مَا أَرَى
 فَاتْرُكْ حَتَّى دُخُولِ الْبَحْرِ ^{فِي الْبَحْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ تَرْكِ الْبَحْرِ} حَتَّى هُنَا يَسْلُ الْخُصُومَ
 وَمَعَ ذَٰلِكَ أَخِيرُكُمْ أَفْضَلُ ^{وَأَخِيرُكُمْ الْأَوَّلُ} حَتَّى دُخُولِ الْبَحْرِ أَعْلَى وَلَا
 تَقْصِرْ عَنْ بَيْتِهِ الْخَلِيفَ كَذَٰكَ حَتَّى الْأَمْرِ بِإِقْلَالِ
 وَأَنْ مِنْ صَلَاتِهِ مَا يَنْفِلُ فَبَعْدَ ذَٰلِكَ رَايَ صَلَ
 وَقَدْ لَوْ يَطْفِئُهُ نَصَانِ كَأَمْسٍ أَلَا عِنَا
 وَكُلَّ ذَٰلِكَ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَشْكَلَ مِنْهُ عَمَلُ الْغَايَةِ
 أَقْوَالُهُ ثَلَاثَةٌ تَقْبِطُ قَابِلُهُ الْأَفْطَاطُ وَالْمَنْطُ
 تَقْبِطُ بَرُوزُ الْأَحْمَارِ مِنْ فَوْقِ الشَّرِّ وَالْمَخَارِ
 وَشَحْنَا مَعْرُوفِي الْغَايَةِ عَيْنَاهُ فِي كِبَابِي الزَّوَايَةِ
 بَصَادِ فِي الْخُصْمِ وَالْخُصْمِ وَمَا أَقْبَقَ قَوَّاهُ مَا رَافَقَ
 وَأَفْطَ الشَّيْءُ دَكْرًا أَقْوَالُهُ مَا فَرَضَ مَا أَتَاهُ
 حَكِي الرِّبَاضِ مِنْهُ الْكَلَامُ لِأَحْطَهُ ثُمَّ لَاحِظِ الْأَنْوَارِ
 عَدِيدُ الْجَمَاعِ لَنَا فَنَقِيلَا وَكَرَمِ الْفَرَسِ فَدَوَّحِلَا
 وَلَيْسَ الْخُصُومَ شَيْءٌ يَغْنَى رَاجِعِ إِلَى السُّورِ حَتَّى نُبَيَّنَا

الطبيب الثالث في الوحي من الله تعالى ما فيها ما فيها ما فيها

[illegible]

لا يخفى لما ههنا من **ال** ، أن ليس الأقوال **ك** الخلق
 وليس في شريعة البلدا ، إمامة ذابيل أصلا
 لكن بها يكف الله مضي ، من التروال بعدك ، قدضا
 وإن يرد برود ذي الكثر ، كما موقوف إلى الأقوال
فإنه جرب الثمين هنا الحجة القوية على الأشهر
 تمام جرب الثمين على غريب ، فذلك إجماعا دليل الثمين
 وأما الخلاف فيما عرف ، بين الغريب وهو من الخلق
 قول بأنه دهايا الحرف ، من جهة الثمين في الشهرة
 وبأشعار الثمين مطلقا ، كما عين السوط أن يعرف
 بين أسواء الأرض والغرب ، شعاعها بخالو على أو كان
 وقبل في العصر الزمان ، غير الجلاء ما كان مريضيا
 وسائر في غير سبب ، كما عين السعي والدخيرة
 شد هنا قولان الخزان ، مبالغة في الثمين العاني
 أن قل هذا لكثرة من الجحيم ، إلى صدوقنا كذلك قد في
 ذي حجة بخزان أما الشهور ، بل قبل ذلك من ناخذنا

بل طالعاً فالخط الثعبان لا تعب بعض من قدر
 لنا نصوص مع الاعيان ، وقاصداً مع الانجبا
 بأوجه من عمل القول ، كذا انما من الأصول
 اخبار الاستبان في التكا ، محذرا يقال بالتواضع
 لكما مطلع في نقد ، يوصيها كانت لها نقد
 من دون واقف في القية ، فهو شعار الفية القية
 وبنو الخضمين الآخرين ، كفيها من شين ومن بين
 ما كافيها من اذا السد ، كيف يكافيها من نقد
 وأولها ما به ان يقان ، كافيها من نعم الايقان
 والامير الامير الزواني ، بقية الزمان كافيها
 نص يجمع من الانجبار ، وهكذا بعض من الانجبا
 ولا نقس صبح الايفان في ، خيالها من الايقان
 في شجيرة نقد في صلاوة اللبابة لا تستطاع
 الاخذ في الفضل افضل من النقد في
 قبل انصاف اللبلة لا الحمد ، من دون عذر في نقد

[illegible]

فِيمَا هُوَ الْأَمْعَى وَهُوَ أَشَدُّهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَأَرِهَا ،
لَا عَيْنَ الْغَمْرِ يَهْوِي وَتَدْفَعُ ، بَلْ تَعْتَرِ جَانِبَ الْخَلْفِ
وَقَفَامَعَ الْحَكِيِّ عَنْ ذِي دَارٍ ، بَيْنَهُمَا الْحِلْيَةُ فَاحْتِجَا
لِنَامِعِ الْأَجْمَاعِ فِيمَا حَكِيهَا ، كَمَنْ حَيَا دِمْنَ بَصُورٍ وَرَا
وَسَبَّوْا الْحَيْصَ وَلَوْ حَجَّحَهَا ، لَمْ يَكُنْ فِي مَرَامِهِ صَرِيحًا
وَهُوَ لَا يَمَعُ لَا يَكَاذِي ، بِأَوْجَعِهَا أَشَدُّهَا وَرَا
نَوْعِ الْخِلَافِ لَا حَقَّ فِي كَيْدَا ، وَمِنْ شَاءِ الْخَصْمِ مِنْ أَقْدَا
رُطُونِهَا فِي لُزْزِ الْأَوْشُقِ ، مِنْ سَاوَاكَ لَا فَعِ فِيهَا أَفْقَرُ
وَرَا فِي الْأَمْعَى أَنَّهُ اخْتَلَدَ ، فَوَانَهَا فِيمَا لَهَا مِنَ الْحَلِ
فَوَيْلَ الْقَضَاءِ بَعْضُ تَحِيدٍ ، وَأَوْسَطُ الْأَطْوَرِ عِنْدَ الْبَيْدِ
لَكِنْ يَشْرُطُ الشَّدِيدُ مِثْلَ الْبَيْدِ ، وَازْعَلِ الْأَطْلَاقَ فِي الْعَمَلِ الْبَيْدِ
مِنْ خَيْرٍ أَيْضًا لَنَا الْأَطْوَرُ ، تَبَوَّزَهَا زَيْدٌ مِنْ لَانَوَا
خَوْفَ الْقَضَاءِ بِبُحُورٍ ، فَهِيَ الْقَبِيلُ مِنْ رُفْدِ
نَوْجٍ أَيْضًا بَدَا الْكِبَابِ ، وَكُلُّ ذَا مِنْ الْوَهَابِ
فَمِنْ الْقَضَاءِ أَضَلُّ مِنْ تَحِيدٍ ، وَكَانُوا ذَاكَ مِنْ دَلِيلِ

بوفعہ

يَوْفَعُهُ وَمَا فَاذَنْفَلَا ، وَكَرَمَ الصُّوْرَةَ وَصَلَا
 فِيهَا هُوَ الْحَوْبُ لِلَّهِ ، بِحَدِّ آتَاهُ بِهِيَ سَاهِي
 تَبَلَّغَ عَرَبِيَّةً تَمْلِكُهَا الْعَرَبُ ، اِذْ يَنْصَحُ قَوْلَ اللَّيْلِ اِحْمَلْ
 لِكِتْمَانِ بَعْدَ الْفَرَضَيْنِ ، لَا تَبْلُغْ مَا يَنْفِي وَلَا يَلِيْنُ
 فَإِنْ مَرَّ بِشَيْءٍ تَشْغَلُ ، بِقَضَائِهِ لَيْسَ لَهُ التَّغْلُ
 إِلَّا الَّذِي اسْتَقْبَى وَالذَّلِيلُ ، لَمْ يَبْدَأْ بِهِ وَالتَّجْعَلُ
 وَمَكَانًا الشَّكَّ فِي التَّوَلُّ ، مَعَ أَنَّهُ يُخَالِفُ الْأَصُولَ
 رَجَمَ الْحَكَمَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ، اِضَافَةً فِي كُلِّهَا مُنْتَشِرَةً
 مَعَ أَنَّهُ فِي الْوَرَقِ الْخُصُوصِ ، صَبَحَ مَا فِي الْبَابِ نَصُوصِ
 فِي الْفَرْعِ مَعَ مَوْضُوعِ الْمَنْزِلَةِ ، فِي الْخِلَافِ فِي الْمَسْئَلَةِ
 سَلَّمَ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَجَّهَهُ ، عَزَّ وَجْهَهُ كَمَا يَنْفَعُ الْتَفَاهُ
 وَلَيْسَ فِي الْقُدْرَةِ إِلَّا الْأَدَا ، بَلْ قَسَمَهُ الْبَدَنُ أَنْ يَفْصَلَ عَنْ الْحَكَمِ
 وَالْقَوْلُ بِالْأَدَا مَعْشَرُهُ ، كَيْفَ وَمَا فَاذَنْفَلَا مِنْ التَّصَرُّفِ
 إِنْ يَنْتَبِهُ بَعْدَ أَنْ يَجْعَلَ ، فَهَلْ لَهُ إِعَادَةُ مَا عَصَا
 وَمِيلَ إِلَى حَوْزِ أَنْ قَوْلًا ، فَأَنْبَى أَشَدَّ مِنْهُ السُّدَا

هَبْ ثَلَاثَةَ ثَعْلَوَاتٍ الْفَضْلُ ، لِرَجُلَيْنِ سَوَاءٍ مِنْ دِينٍ
فِي رَكْعَتَيْهَا فَادْعُ الْإِنْسَانَ بِمَا فِي رُكْعَتَيْهَا
سَوَاءٌ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلَى ، مَا يَشْرَعُ فِيهِ وَالْآخِرَى
فَاعِزٌّ شَيْدٌ يَأْتِي بَعْضُهُمْ ، عَرِثُهُمَا الْإِنْسَانُ يَنْظُرُ
وَمِثْلَ قَلْبِي حَوَازٍ نَفَالَا ، مِثْلَ الشَّهِيدِ فِي مَا أَفْعَلَا
لَيْسَ كَأَحَدٍ مِنْ أَطْلَالِ الْعَدَا ، وَبَعْضُهُمْ يَشَارِكُ السَّيِّدَا
بَلْ شَيْئَانِ كَانَتْ تَوَالِي الثَّاقِلَا ، فِي وَقْتِ عَزْزِهِ لِقَامِ شَيْئَا
وَأَمَّا الْأَشْكَالُ فَيَا عِلْمَا ، مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ أَفْعَلَا
مَالِ الْبُحُورِ فِي الزَّوَارِجِ ، لِمَا يَصْطَلُّ مِنْ الرِّجَارِ
فِي أَنْهٍ لَوْ لَيْسَ مِنْ صَلَواتِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا لَمَلَا
يَحْشُرُ قَوَاتِ الْفَرَضِ عَنِ قِفِ الْفَضْلِ ، بَارِئِجٍ وَالشَّيْءُ هَلْ نَفْسَا
وَمِنْ صَلَواتِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ تَلَا ، بِطَبِيعَةِ النَّصُورِ شَيْئَا
وَلَا خِلَافَ فِيهِ فَيَا حَيْدَ ، وَتَقْلَهُ مِنْ أَلْفِ حَيْدَ
وَكُلُّ ذِي فَيْدَا ذَا حَيْفَ ، قَوَاتٍ وَمِنْ فَهْمِ الْخَفِ مَدْلُوقَاتٍ

قوله جعل الضمير في قوله
ويمكن تأنيده ارجاعاً الى النافذة
مثلة بين الكاف وقوله منه مثله

[illegible]

وافقر في الجلبة الخلال ، ودار الأسلاك والنعنا ،
 هذا هو الأفاط والتميز ، صدقنا في الكرم وقف عن
 لا يترجوا يفتان ، ينع كل منه ميل أو رضا ،
 ثم عذب بعد من الزمان ، حتى سر ذلك إلى الزمان
 لكن أجبرنا نضرا الشلو ، بطرزه كسب أميل ولا
 من بعد الجماع لنا فله كما ، كمن صرح أوجيا دنا
 من بعض الخمر كان ، فأنصر إلي في الإجماع
 يقبله عبارة الخصوم ، رائدا أذ خلف الأقدام
 وقولنا في الإيتد بالإيتد ، لأجل أن عنواننا بعيدا
 فصح التوافل المقصدة ، وما هنا عرس فائتد
 طواف أوجاع أوزابة ، أوصاحبه كذا الانخاؤ
 والشكر الاستيفاء والخيم ، وكل ما كان بذى الزينة
 عموم الاستيناء ، بل قيل ذالك من باعرا
 حلافة يحكي عن الشجن ، فأنكر الكفر في الأولين
 فما طلوع الشم والغب ، منعها وما لا ميسو

إلى الخلاف الكفايضعف، ما قاله المفسر عند
 تطهير الإجماع في الحكم، وكما نص في
 وذل أن كل شيء عموم، بالنسبة إلى
 وإن يكن منع في بعض، وفي الجملة العموم من وجهين
 لما بين الرجلان للجماع، من جهة كمال الاستحباب
 ووفق غيره مع الإجماع، بقية من جملة الأطوار
 التي لا بد من جهة خصها، بما يصح مع الجواز
 في قوله لو لم يصرح بالصلوة، وفي بعض الفضائل المثل
 أخص بما من ضيق الإبر، تشبيه معقول بلدي
 نصوصه على ما توافقت، بعد أن يقال قد توارث
 راجع إلى مجموع النصوص، نوعان من عموم النصوص
 وهكذا أيا لنا الكبرية، راجع إليها العامة
 خصوصها مع هذه الآية، فأنه نوع من الحافظة
 لا فرق بين فضائلها والآثار، إذ ما من للفقيه كفاية

قد ورد في بعض النسخ أن الأصناف
 كما مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة

لكن

لكن هنا موارد منسوبة، في خمسة وعشرين
 استندت على ما مضى، يصحها فاصسط وحدها
 فالصبط على عن القليلة، ونحوها القليلة
 لكنه في بعضها من النظر، ببيان بعد ذلك
 منها الحاشا لا يجوزها فذلك، حتى متى أنفق مدتها
 بل قد يقال أنه قد جملنا، وضعف هذا القول قد يقال
 كذلك للصلوة لو تمتها، فأخر الصلوة والجمعة
 إلى الحد في آخر الوقت بما، كفي الأمرين بوجهين
 هذا على جواز أن يقال، صلواتهم من دون ذلك
 وأما في بعض الظاهر في السنة، في معنى وجهين
 قرب الغرضين بالظهرين، وصلاهما بالبين القصرين
 فأزجوا جميعها فذلك، عن غير وجهين
 كما صلبوا الكمال في القارة، لا في قول الثالث لا يجوز
 بل أن يحل أن يكون من غير، فأنه نص في ذلك لا يجوز
 وقد عتبه آخرهما إلى، أن كنت قد شاهدت

قد ورد في بعض النسخ أن الأصناف
 كما مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة

في أنه لا يجوز الصلاة في غير المكان
 من قبل ذلك في بعض النسخ، لبيان أن ذلك
 إجماعاً نقلاً به في بعض النسخ، وما على التوفيق على ذلك
 لا فرق في وجهين من غير، أحدهما مدتها في بعض
 جواز ذلك التعميل في الاستحباب، عن ذلك الحسن من الإجماع
 وما أن فينا من الصحة، موجه بأوجه ملحة
 فإن بل من بعد ما علك، أن سفت عليه كماله
 وإن يكن من قبل أن يغفل، معقداً دخوله فاستغلا
 لجماعنا بطبيعة قد يقال، وهكذا نص في مدتها
 بمقتضى الصلوة أن بدا، سبوقاً على وقتها فليجدا
 هذا من قبل في بعض النسخ، وقت الصلوة وبها كان
 أم ما ينبغي ولو قلنا، تشهداً يكون أو غلباً
 هذا هو الكفوء وهو النص، خلاصه من النص
 وثمة كانت له مفاد، فأزجوا أيضاً هذا الإجماع
 نص لنا اليد باعتماد، وباشتهار ثم باعتماد

قد ورد في بعض النسخ أن الأصناف
 كما مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة

في

في أنه لا يجوز الصلاة في غير المكان
 من قبل ذلك في بعض النسخ، لبيان أن ذلك
 إجماعاً نقلاً به في بعض النسخ، وما على التوفيق على ذلك
 لا فرق في وجهين من غير، أحدهما مدتها في بعض
 جواز ذلك التعميل في الاستحباب، عن ذلك الحسن من الإجماع
 وما أن فينا من الصحة، موجه بأوجه ملحة
 فإن بل من بعد ما علك، أن سفت عليه كماله
 وإن يكن من قبل أن يغفل، معقداً دخوله فاستغلا
 لجماعنا بطبيعة قد يقال، وهكذا نص في مدتها
 بمقتضى الصلوة أن بدا، سبوقاً على وقتها فليجدا
 هذا من قبل في بعض النسخ، وقت الصلوة وبها كان
 أم ما ينبغي ولو قلنا، تشهداً يكون أو غلباً
 هذا هو الكفوء وهو النص، خلاصه من النص
 وثمة كانت له مفاد، فأزجوا أيضاً هذا الإجماع
 نص لنا اليد باعتماد، وباشتهار ثم باعتماد

قد ورد في بعض النسخ أن الأصناف
 كما مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة
 وقد مر في بعض النسخ في الجملة

لِحَصْنِ الْعَوْمِ أَوْ مَا شَاكَ، خَيْرٌ عَامَّةً مِمَّنْ سَلَّ
 وَالْإِحْصَاءُ مِمَّنْ سَلَّ، وَمَنْ لَهُ سُلُوكٌ لَا يَنْدُ
 وَمِنْهَا بَعْضُهُمْ رَجُلٌ كَانَ لَهُ، أَنْوَاعُ الرِّبَاضِ كَأَنَّهُ
فِي مَوْجِئِ الْعَالَمِ بِالْوَقْعِ الْإِمَّاكَانِ الْجَمَاعَاتِ
الْيَعُولُ عَلَى الظَّنِّ طَلْفًا بَدْوَةً عَلَى الْأَمْرِ الْأَشْرَ
 فِي الْوَقْعِ عِلْمًا بِالْخَيْرِ حَلًّا، يَجُوزُ أَنْ يَكُنْ أَوْ يَحْصُلَ
 إِذَا دُعِيَ الظُّنُّ لَنْ يَجُوزَ، نَقْلًا بِالإِجْمَاعِ لِحَصْنِ
 بِطَبَقِهِ مَرَاكِبُ الْأَصُولِ، لِمَا أَقْبَى الْوَقْفِ وَالْأَمْرِ
 قَوْلُهُ مِنَ الشَّيْخَيْنِ بِالرُّكُونِ، هُنَا عَلَى الْإِخْلَاقِ بِالظُّنِّ
 فِي عَقْدِ الْجَمَاعَةِ مَضَى كَيْفَ كَانَ، إِذَا ذُرِيَ الْخِلَافُ كَرِجَاجًا
 لَعَلَّهُ أُرِيدَ مَا تَعَدَّى، عَلَيْهِ بِرَأْيِ الْإِسْمِ أَيْدِيًا
 بِطَرَفِهِ أَمَّا أَنْ يَأُولَا، نَيْدٌ مِنَ الْإِخْبَارِ مِثْلًا
 مَقَادِمُ الْجُودِ لِلتَّكَلُّفِ، عَلَى خِلَافِ الدِّمَاجِ الْأَدَا
 عَارِضَةً لِمَا تَحْتَ بَعْضِ الشَّرِّ، جَمْعٌ يَتَقَبَّلُ الشَّرَّ أَوْ يَطْمَحُ
 جَمْعُهُمَا لَمْ يَتَوَّأَوْقُوا، أَمَّا لَكِنْ مَا ذَكَرْنَا أَوْقُوا

فَوَيْدٌ

فَوَيْدٌ أَوْ جَرِيصٌ ذُو شَرٍّ، كَقَوْلِ الْجَمَاعَاتِ شَرِّ الشَّرِّ
 وَجُودُ الْغُيُوبِ بِالظَّنِّ، فِي جُودِهِ لَمْ يَكُنْ الْمَشَاءُ الْإِسْمُ
 هَذَا هُوَ الشُّهُورُ بِكَافٍ فَلَا، إِجْمَاعًا عَلَيْهِ بَعْضُ الْإِسْمِ
 وَفَدَا فِيهِ مِنَ الظُّنِّ، نَوَاحٍ مِنْ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ
 بِأَنْفِهَا أَوْ لَهَا الْأَطْلَاقُ، لِيَتَوَقَّفَ فِي بَيْنِ الْأَطْلَاقِ
 وَهَاتَيْنِ الْمَنْعِ عَنِ الْإِسْمِ، وَهَكَذَا مَرَّ فِيهَا فَافٍ
 فَأَوْجِبُوا الشَّيْخَ حَقًّا عِلْمًا، فَتَوَجَّهَ فِي خِلَافِ مَا مَرَّ
الْفَصْلُ الثَّالِثُ فِي تَعْيِينِ قَبْلَةِ وَحْدَانِهَا
وَفِيهِ مَطْلَبَانِ الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ فِي تَعْيِينِهَا
 الْكُتُبُ الْقَبْلَةُ لِلشَّيْخِ، لِحَرَمِهَا وَلِكِبَرِهَا بِالسَّاعِدِ
 بَلْ كَانَتْ مَكْرَهًا مَكْرَهًا، مِمَّنْ لَمْ يَسْهُوْهُ مَكْرَهًا
 لَا مَرَّةً فِيهِ نَبِيٌّ هَلْ يَحْجِدُ، وَفِيهِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ
 خَدِجَةُ قَبْلَةُ مَرْقَدِهَا، أَوْ كَانَتْ فِيهِ وَالشُّهُورُ فَقَدْ
 قَتَعَ الشُّهُورُ خَبْرَ أَهْلِهَا، أَوْ شَبَّهَ دِينَ أَيْ تَمَرَّدَ
 فَوَيْدٌ مِنْ أَهْلِ الْوَلَدِ، وَقَدْ لَعَنَهُ مِنَ الشُّوَبِ

بِمَا تَعْلُوهُ قَبْلَةُ
 وَأَنَّ فَادَتْ الشَّيْخَ فِي خِلَافِهَا
 وَالْإِسْمُ الْمَنْعُ عَنِ الْإِسْمِ

بِالْإِسْمِ

لَا يَرُدُّ تَقْصِيلُ الْإِسْمِ، فَجَحُّ إِلَى الرِّبَاضِ وَالْأَنْوَاعِ
 لِحَصْنِ الضَّعَافِ مِنَ الْخِيَا، لَا يَصْلُحُ الرُّكُونُ فِي الْخِيَا
 كَيْفَ الْيَكَا فِي هَلْ رَأَى، أَنْ يَكْفَى عَدُوًّا مِنَ الْأَيْدِ
 ثُمَّ عَلَى الْقَائِلَةِ الْوَحْدَةِ، مَا يَتَنَاخَلُفُ فِي تَوَجُّهِهَا
 بِأَوْجُهُ عَدِيدَةٍ مَقْشَرَةٍ، لَكِنْ يَلِجُ أَنَّهُ لَا مَرَّةً
 فِي ذَلِكَ الْمَرَّةِ يَحْدِثُ قَدْرًا، هُنَا أَمَّا دَارُهَا فَتَسْتَرْ
 وَأَنْ تَقْرَأَ الشَّيْءَ أَنْ تَعْلَمَ، ثُمَّ تَقْرَأُ الْأَمْرَ بِمُقَضَّاهَا
 لِمَا طَرَفَ الْحَدِّ عَلَيْهَا أَوَّلًا، وَأَمَّا تَمَّا اتَّقَى أَجَلًا
فِي أَتَمِّهِ وَطَرَفِهَا سَبْقًا إِلَى حُدُودِهَا
 فِي وَطَرِ الْكُتُبِ تَحَاوَلًا، فَأَيُّ حُدُودٍ لَهَا شَأْنُ أَوَّلٍ
 لِمَا عَلَى الْجَوَائِزِ بِطَلْفًا، أَوْ اضْطَرَّ رَأْيُهَا قَدْرًا
 وَجَيْتُ جَارَتْ مَقْدُودَةٍ، وَالْأَصْلُ السَّبْقُ إِلَى حُدُودِهَا
 وَفَضْلُهُ نَقْلًا لِكِبَرِهَا، وَطَرَفُهَا أَمَّا وَطَرُهَا
 وَأَصْلُ الْحَكْمِ بِالْإِخْلَاقِ، بَلْ يَقِلُّ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ وَفِي
 أَيْدِي الْأَطْلَاقِ بَلْ يَسْتَدِلُّ، لَكِنْ نَمَامُ الْقَطْرِ فِي خِلَافِهَا

وَأَنْ يَرُدُّ

لَا يَرُدُّ تَقْصِيلُ الْإِسْمِ، فَجَحُّ إِلَى الرِّبَاضِ وَالْأَنْوَاعِ
 لِحَصْنِ الضَّعَافِ مِنَ الْخِيَا، لَا يَصْلُحُ الرُّكُونُ فِي الْخِيَا
 كَيْفَ الْيَكَا فِي هَلْ رَأَى، أَنْ يَكْفَى عَدُوًّا مِنَ الْأَيْدِ
 ثُمَّ عَلَى الْقَائِلَةِ الْوَحْدَةِ، مَا يَتَنَاخَلُفُ فِي تَوَجُّهِهَا
 بِأَوْجُهُ عَدِيدَةٍ مَقْشَرَةٍ، لَكِنْ يَلِجُ أَنَّهُ لَا مَرَّةً
 فِي ذَلِكَ الْمَرَّةِ يَحْدِثُ قَدْرًا، هُنَا أَمَّا دَارُهَا فَتَسْتَرْ
 وَأَنْ تَقْرَأَ الشَّيْءَ أَنْ تَعْلَمَ، ثُمَّ تَقْرَأُ الْأَمْرَ بِمُقَضَّاهَا
 لِمَا طَرَفَ الْحَدِّ عَلَيْهَا أَوَّلًا، وَأَمَّا تَمَّا اتَّقَى أَجَلًا
فِي أَتَمِّهِ وَطَرَفِهَا سَبْقًا إِلَى حُدُودِهَا
 فِي وَطَرِ الْكُتُبِ تَحَاوَلًا، فَأَيُّ حُدُودٍ لَهَا شَأْنُ أَوَّلٍ
 لِمَا عَلَى الْجَوَائِزِ بِطَلْفًا، أَوْ اضْطَرَّ رَأْيُهَا قَدْرًا
 وَجَيْتُ جَارَتْ مَقْدُودَةٍ، وَالْأَصْلُ السَّبْقُ إِلَى حُدُودِهَا
 وَفَضْلُهُ نَقْلًا لِكِبَرِهَا، وَطَرَفُهَا أَمَّا وَطَرُهَا
 وَأَصْلُ الْحَكْمِ بِالْإِخْلَاقِ، بَلْ يَقِلُّ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ وَفِي
 أَيْدِي الْأَطْلَاقِ بَلْ يَسْتَدِلُّ، لَكِنْ نَمَامُ الْقَطْرِ فِي خِلَافِهَا

بِمَا تَعْلُوهُ قَبْلَةُ
 وَأَنَّ فَادَتْ الشَّيْخَ فِي خِلَافِهَا
 وَالْإِسْمُ الْمَنْعُ عَنِ الْإِسْمِ

وَأَنَّ فَادَتْ الشَّيْخَ فِي خِلَافِهَا
 وَالْإِسْمُ الْمَنْعُ عَنِ الْإِسْمِ

نَعْرِىَ الْإِسْلَامَ فِي الْعِلْمِ رَبُّهَا خَرَفَ الْجَهْلَ
لَكَرَى مِنْهَا الْأَعْمَالُ فَكَانَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ مَلَا
نَافِ الْمَرْصِدِ فِي حُفْرِ الْكِبَرِ خِشَامٌ مَكْرُوفٌ عَلَى
الْهَوَى وَهُوَ بَعِيدٌ كَثُرَ الْخَطُوبُ وَبَارِطُ
وَالْكِبَرِ الْإِنَانُ الْبَصِيرَةُ مَعْرُكَةٌ مَا يَتَنَاسَرُ بَصِيرَةُ
وَجَارَ الْجَاهِلِيَّةِ الْإِضْطِرَارُ خَالِدٌ فِي حَالِ الْخِشَامِ
مَا يَتَنَاسَرُ الْجَوَانِمُ الشَّهْرُ بَلْ فِيلُ الْكُلِّ مَرَّ خَبْرُ
عَرَبِيٍّ خَرَفَ وَالْقَا عَنْ بَعْضِهِمْ أَيْضًا الْكَلْبُ
مَوْثُوقٌ بِرَحْمَةٍ تَدْرِيهَا صَحَّتَانِ فِيهَا فِدَاؤُهَا
وَجَعَلَ ذَا الْبَيْنِ بِالرَّفَا أَنْ يَحْمَلَ النَّوْعَ عَلَى الْكَلْبِ
إِيْنَا جَمْعًا لِيَا أَيْحَى بِرَأْسِهِ ذَلِكَ دَلِيلُ الدَّرَجَةِ
يَحْفَتُ الْأَجْمَاعُ وَالْقَصَا جَوَابُ الْفَتَى عَنْ سَبَابِ
لَكَرَ الْخَطُوبُ فِي الْخَمَارِ فِي تَرْكِهَا الْأَلْفُ الْإِضْطِرَارُ
سَطْحًا يَطْرُقُ الذَّرَاعُ مَا شَاعَ فِيهِ ذُو الشَّيْءِ
عَلَمٌ مَا فِيهِ الْفَتَى وَالْخَطُوبُ الْخَطُوبُ الْفَتَى
وَالْخَطُوبُ الْفَتَى الْفَتَى الْفَتَى الْفَتَى الْفَتَى

[illegible]

في كل ما تقوم للزكاة
 أغنى الذي بالعبادة
 وبعضها جزء من المال
 وبعضها جزء من المال
 فاما أهل الشرف فذكر
 هم وضوء الشرف في التوبة
 والاعتدال فيها المراد
 أو وضوء الجدي في الحميم
 يصعبه الضيق في الحميم
 أو جعلوا في حياض إلى
 النظرة لا تفرق في الإيم
 وهما يذكرون بعض رابعه
 عند عرب التمسح بالفر
 في ثلثه أحدي عشر وق

وهذه كسائر البقية . بمقتضى القواعد الخمسة
من أهلها الآخر ^{من أهلها} . كذا عفت
أما من الضم في لم يصل . فيما هو جدي فبغيره قد
عبد يصح جملته ما عفا . موت ما بينهما قد انفا
لكلها نوع من الإجمال . من جهة العرض والأول
في غير النص على الإطلاق . لا سوى إمكانية العرف
من أجل ذاتها وقد ظهر . لا سيما ما بين من يخرج
بحري كل واحد منهما إلى . في مطلق البلدان من غير
والإحاطة تركه لا كذا . ما أمكن العمل به لا يشاء
بل وقوى الظن هما أمكا . بواحد منهما بعد
لأن ظن التمسك بالكل . يخص ذي الأمور حصلا
هب لو فرضنا انضمام الكل . يحصل فبعض من ظن
وهكذا في بلد معين . من الحيثان بعين
لكن تفصيل بعد كسطر . فهو متعلق بالخير
فيها أموي يثبت في أمها كالفيل الذي يحصل

العلم شاهد بعين اليقين **فما بعينه** **أو خد من**
القول العلم **أو خد من القول** **أو خد من القول**
 بيت تحت القبة الاثران ، والاول العلم مع الاثبات
 بوضع حجر السبع النبي ، ليا كفى شرب او حوى
 من ان صياحه كافي الكوفة ، في غيرهما ساجد معروف
 مدائن ارضه او طوس ، في من من الى كدامانوس
 بعد ثوب الوضوء والبقاء ، للعلم مورث لا اعتناء
 مظنة في احد الطيرين ، بلحقه البحر الاسود
 يزعم ان يكون ان قد خسر ، جمع به يجد ان ثواترا
 وسيرة من اهل الاشكال ، من طرف العلم فاضحا
 فحوت من وجه الاثبات ، في فهمه وحال الدنيا
 كذلك في حال الصلوة والثناء ، كالجوارح الفاضل
 وهكذا التوجه للذبايح ، وهكذا البناء للذبايح
 كذلك الخراب لا يبيد ، وما يدانيه من اي بعد
 لا غفران من بطل العلم ، ان يجمع في التواو لا

قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه

قوله العلم شاهد بعينه

دونه

بشي ان يصرف في الفخار ، او يضعف الشوك بالثبات
في نهج الشاهد **العلم** **أو خد من القول** **أو خد من القول**
في نهج الشاهد **العلم** **أو خد من القول** **أو خد من القول**
 ليا كفى الشرب في النبي ، نوع من الاشكال والثناء
 عن يمينه تيار كبير ، بالاول الصلوة لا كثر
 قولان الاطرط والبرق ، معظنا مشوا على القبط
 والنسج عن جمع الاثبات ، وجعل الاثبات في الاشكال
 مقال العظم الاثبات ، لا متغير في الاشكال
 نصوصهم شتى ولو بصفة ، اذ جبريت بشيء عظيم
 منك المانع بالاصول ، بما مضى في غاية الاقول
 اجماعا موجبه حكا ، شذوذ في ان قد خد
في انه افقد العلم **أو خد من القول** **أو خد من القول**
في انه افقد العلم **أو خد من القول** **أو خد من القول**
 والاعمال بالعلم في التعداد ، ولكن للظن كالتعداد
 بحب او عيب او عينا ، كذلك الظلمة والاشباح

العلم

العلم

ذو عصمة اصل لا يفتن ، او ما هي في هذا الثبات
 قولك بجهنم كاستنفا ، سلبا على الديمومة
 بما اشترى الان قد تبينا ، ان حصول العلم ايضا انكنا
 من عمل القواعد المتبعة ، منها هي الدائرة الهندية
 لكن له لاسا في العلم الاثر ، لغيره غايته الظن القدر
 وان يحسن برحمة اليه ، ونفس حاطة لديه
الثاني الظن بالتمتع **أو خد من القول** **أو خد من القول**
الثاني الظن بالتمتع **أو خد من القول** **أو خد من القول**
 الشا من تبين التمسك من ، بخلافه من عليه حصول
 اجماعنا لطيفة قد نقلا ، وكذا يصح صرحا وصلا
 في عمله معد الصلوة ، مرتعا بالاذن الجهاث
 ضعف له ثباتا قد بدا ، مقابل النص كون اجتهاد
 ولا يحسن طر على الخصوص ، مطلقا كغيره للصوص
 وان يكن من قولنا في حكا ، بل كافي في هذا القول
 مضمونا بما ذكرنا قد بدا ، في بعضها من بعض هذا
 لم يحضر طر به الا عظاما ، بل طلق ولو على الجهاد

قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه

قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه
 قوله العلم شاهد بعينه

الجهار لا يصرح في ، في قول الاقول وهو جدي
 له انهم علم الاثبات ، ان من علم الاثبات
 ونقل الاجماع فان ، بطريقه المرسل من خراس
 لا يندبر من وجهه ، اذا اهل الاجماع في الشبه
 ومرسل القبيح ابدوا ، بطريقه ومرسل الكافي
 وثلة فلا كفوا بواحدة ، من دور الجاهل في الشبه
 واحد لا يصرح بشيء ، صلى بها يحصل البراءة
 ينسب من قولنا لاهنا ، الى الصدوق والى القنا
 يقفون ما يلهيهم من ، اوله فاضلا في الخلف
 نقلا كذا التمهيد في ، سند من الاخر اقفاء
 رعيهم بطريقه نصوص ، في نقلا جاحها مقصود
 كيف قال ما مضى لولا ، في الجهر اضر ولا توارا
 عن ان طار ههنا ان ، بالقرعة الغير اقول
 اذ ليس اشكال على القوي ، نصوصها كيف يرتج
 والاجب التوجه اظهر ، بنفي ما رآه في خيرا

ما بينهما وبين قول بان، يحمله من قبل دا حمان
وذلك في قولهم لا وقع له، بل في القول حادث في
الوقت من لم يسمع لا يقع، أو من لم يسمع من سمع
صلواته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه خلافان
من أنه كلف المصلي، لا يقطع المصلي المصلي
أو لا يحل عليه إلا الصلاة، وإن يحل سقطت الصلاة
قولا ولا أول عيني، وفيه لا يقع حق القوي
فإن من لا يستطاع في الصلاة أعادها مطلقا
إن تعذر له الاستطاعة، فتأمل الصلوات أي حال
أن يكون في الصلاة، فهو بعد الصلاة
بحكمه الإجماع، وكذا العموم فيه صلاة
في أنه لو صلى ظاهرا أو باطنا الصلاة الفعلة بن الجنا
الصلاة أو فعل الصلاة قبله ما كان بين الشك واليقين
لو لم يسمع قبله فبأننا، بعد الصلوة أنه ما كانا
فالتفت قبله له قول، محال قبله وهو صل

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

أولها

أو ليس أصلا لا يستطاع، وبعدها الكفاية في الألف
فيها العادة لم يسمع، ما بان بين الشك واليقين
وإن لم يسمع في الوقت من لم يسمع من سمع
في أول الشك الإجماع ظهر، ونقوله عن ثمة شئ صد
بمقتضى الآية والصور، نوعين من عموم أو خصوص
ما بينهما وبين موردي الخلاف، أقواله ثلثة أصناف
أشهرها العامة والأول، إذ عرفت الصور ذا معن
أيدها خصوص رفع القلم، بحكم الوضوء في بعض
حالها فتح يقول بخلافه، نهاية الأحكام المختلفة
كذا في الكف فذلك العامة، منسبة لوقف غير الصلاة
لهم أصول كل ما محرمه، بمقتضى خصوص الصلاة
في الوقتين صلوة الطلوع إلى الغروب في كل وقت
في الوقتين خارجا عما بل الوقتين الاستدراك على القول
بل لا بعد الحاق كفايته في المقامين
ذلك لأن الخطأ بالشك في، صلى الله عليه وآله وسلم الثيق
أعادها في الوقتين ما لو صح، إبان أن بان الخطأ فلا ريب

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

كف خطاء كان في الكفاية، كما مضى في الحكم بالاختار
لكن في الصورة الأولى، ما الآن قبله لا يحل
وتم الصلوات ذات العادة، براءة الذمة عن العادة
ظاهر الإجماع في حصوله، عن ثمة صريح مدغلا
وذكر أني فيه من الصور، نوعين من عموم أو خصوص
أصله الصريح عن بعض بدت، وذلك أنها عامة أو خاصة
بل قد كفي أصولنا الأصلية، إن ما سواها لا يمكن له
في الصور بل لا يخرج من أصله، وجوبه لا يستلزم حصول
ومطلق الجواب عن بعض كما، عن ظاهر الجامع ذاتها
كأن البسوط أن قد فصلنا، في غير الاستدراك ذاتها
محتمل ما توفى عن عمار، مؤيد بعبارة الشيخ
في ظاهر الزاوية ما قد بد، شكوا نصا صريح العبد
وليس للخصمين شئ يعنى، وإن تجد شيئا فبأننا
هذان الوقتين يكن وسيعا، حيث أن أي بها جميعا
أما مع الصلوة في المقام، نوع من الفصل بالافتقار
فإن يكن في الوقتين من حيث، عن ركعة دار وبني بنا

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

أولها

أصولنا فامة في البين، فما مضى كلامنا في النظر
وذكر من إجماع كذا في حكمنا، وكرر الصور انصاري
أما الخطأ فيها الاستدراك، فمما نافع من الضميمة
خلاصه أنه لم يترك في العادة، في الوقتين صلوة معاً
لذلك الإجماع القوي ما بين، خصوصاً عمومها بطلن
وأما الخلاف في هذا القضا، جمع قصوا بنية كل ركن
وبعد الجمل ثم أشبهنا، بل قيل ذلك من قبحها
الأمر الثاني ركنا فاضل في، عده ما له من المصنف
واقعة بند من الأعمد، كثر في النافع والقواعد
الفاطمة فيها الكفاية، بمقتضى خلاصه أن يثبت
لكنها قد ما خلافت البين، عن ثمة وبقا في بعض
فأوجبوا القضاء في بعضا، أو في القولين كذا في بعض
لنا إجماع أو جوا في الشك، يعكس أسد كذا في بعض
وهكذا من جهة الدلالة، مع أنه في حديثنا الأصل
فإنه لو ثبت الخطأ في الإساءة بكذا في بعض الفروع في بعض
لأنه في كل وقت من الصلاة في المقامين
مع جواز الوقتين ولو كان أشكال
في أشكال

قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان
قوله في قوله بان ما بينهما وبين قول بان

أولها

و کلمہ آئی۔

تبرکات

مع آقار

[illegible]

وَلَنْ يَرُدَّ تَقْصِيلُ الْكُتُبِ ، فَرَجَّحَ إِلَى الزَّيْبِ وَالْأَوَّلِ
 فَجَمَعَ الْأَسْبِقَالَ لِلْإِحْرَامِ ، وَتَدْبِيرَهُ قَوْلَانِ فِي الْقِيَامَةِ
 وَالْإِحْيَاءِ طَاعًا لِلْأَوَّلِ ، وَلَكِنْ الْقَوْلُ فِي الَّذِي عَلَيْهِ
 إِذْ هُمَا تَعَارَضَ الْخِيَالُ ، ثَابِتُهُمَا فَدَحَفَ بِالْإِحْيَاءِ
 بِرَأْسِهِ أَوَّامًا لِلزُّكُوفِ ، وَهَكَذَا النُّجُودُ لَكِنْ رُوِيَ
 نَعَاوُتٌ فَالْحَقِيقَةُ النُّجُودُ ، فَقِيَ النَّصْرُ هَكَذَا مَوْجُودٌ
 وَلَمْ يَحْتَاجْ فِي حَالِ الْإِيمَانِ ، وَضَعُ لِحْمَةٍ عَلَى أَشْيَاءٍ
 بِمَا يَصْغُرُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ ، نَصْرُ حَجٍّ مُرِيدٍ إِلَيْهِ
 وَلَكِنْ الْإِتْيَانُ بِالرَّيْنِ ، حَقِيقَةُ ظَاهِرٍ مِنْ بَيْنِ
 فَأَعَدَّ الْمَيْتُورَ وَالصَّحْبُ ، يُطْبِقُونَ مَا قُلْنَا فَيَنْتَبِهُ
 بَلَى كَيْفَ يَكُونُ عَلَى الْأَرْضِ ، يَكُونُ قَطْعًا جَدًّا لِحَاثِهَا
 يَبْعَثُ الدِّبْرَ مِنَ الْقَرَا ، يَنْصَرُّ مَا صَحَّ مِنَ الْأَجْسَادِ

الفصل الرابع

الفصل الرابع في بيان أحكام الصلاة من المبدأ إلى المآل
 وفيه مطالب الأوقات ثم شروطها ثم أركانها ثم الأفعال
 أم لا يَكُونُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْكُونَةِ
 وَهَهُنَا أَرْبَعُ مَقْصِدَاتٍ ، رَابِعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاتِ
 وَعَقْدَةُ الشَّعْرِ وَالْإِبْرَاءِ ، مَطْلَبٌ فِي تَسْوِيقِ الْأَشْيَاءِ
 الْأَوَّلُ الْأَوَّلُ فِيهَا أَشْيَاءٌ ، لِإِسْنَانٍ مَصْلَحَةٍ وَأَنْصَاطًا
 بِشَيْءٍ وَأَوَّلُ الْأَشْيَاءِ ، أَنْ لَا يَكُونَ جُزْءًا مِنَ الْبَشَائِرِ
 مِنْ أَيْ جُزْءٍ كَانَ لِلزُّجُورِ ، لِأَوْشَلِ صُورَةٍ وَكَيْفٍ أَوْ وَرِ
 فَلَبَسَ مِنْ جِلْدِهَا لَتَبْعٍ ، سَوَاءٌ أَنْ يَدْبَغَ أَوْ لَا يَدْبَغَ
 وَلَوْ قَلِيلًا لَيْسَ شَيْءٌ تَقِلُّ ، فَلَا وَرِدَ يَعْنِيهِ فِي التَّغْيِيلِ
 وَأَصْلُهُ التَّكْرِمُ بِالْإِخْلَافِ ، بَلْ فِيهِ الْإِجْمَاعُ كَثِيرٌ لَوَائِفِ
 نَصُوصًا بِطَبَقَةٍ تَوَافُرَتْ ، بَلْ قَدْ يُقَالُ أَنَّهَا تَوَافُرَتْ
 بَلْ فِيهَا طَرِيقٌ لِلْبَيْعِ كَمَا ظَهَرَ ، سَائِرُهُ تَكُونُ أَوْ لَا سَائِرُهُ
 نَصُوصًا كَمَا فِي هَذَا ، وَخَوَلَاهُ بِأَمَالِهِ ذِي الْقَائِدَةِ
 بَلْ ظَاهِرٌ فِي وَضْعِ الْوَقْتِ ، فَظَاهِرٌ فِي بَاطِنِ الشَّيْءِ

قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء

قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء

فِي غَاوَةِ السَّيِّئِ مِنَ الْقَوْلِ ، نَصْرُ عَلَى النَّصْرِ مِنَ الْحَوَالِ
 وَكُلُّ ذَلِكَ وَفِي تَقْرِصِ سَائِلَةٍ ، وَغَيْرُهَا مَقَامٌ فِي الْعَالَمَةِ
 قَسْلَةٌ سَارَتْ عَلَى الْأَخْلَاقِ ، وَتَلَّةٌ نَصَتْ بِالْإِفْرَافِ
 وَأَمَّا لَا تَأْسُرُ بِالْثَلَاثَةِ وَذَا ، مَخْنَانُ نَاوِ الْأَحْيَاءِ طَجْدًا
 وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي النَّصْرِ عَلَى أَنْوَاعٍ ، نَوَاعِي خِطَابٍ عَنْ بَرَايَةٍ
 قَوَائِدُ حَمَلَةٍ قَدْ مَنَعَا ، عَنْ أَكْلِهِ وَالْمَتَعَةِ فِي قَطْعِهَا
 وَالشَّارِ سَاحِلًا لَا أَرْيَا ، كَالْبَقِ وَالْمَرْغُوثِ وَالذَّيْلِ
 وَالنَّصْرُ الْمَنْعُ عَنْهَا مَا عَمِلَ ، بِذَلِكَ أَوْ فِي يَدِ كَافِرٍ يَسْمُ
 وَهَكَذَا الشُّكُوكُ فِي الْأَجْزَاءِ ، وَالْوَجْهِ بِحَيْثُ الظَّاهَرُ أَوْ شَخْ
 أَنَا الَّذِي فِي بَيْتِ الْأَسْلَامِ ، مَكَالَتُهُ كَانَتْ فِي الْأَحْكَامِ
 وَهَكَذَا مَا فِي يَدِ الْمُسْلِمِ قَرًا ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهَا كَوْنُ جُزْءٍ
 وَهَلْ يَعْمُ قَوْلُ قَدِ اسْتَحَلَّ ، جِلْدُهُ مِنْ عَالٍ بِالْإِدْبَاجِ
 أَوْ لَمْ يَعْمُ قَوْلُ مَا يَحْصُنُ ، وَجْهًا بَلْ قَوْلَانِ فِي الْعَلَاغِ
 وَبَقِيضُهُ قَوْلُ جِلِّ الْعِلْمَا ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ حَيْثُ أَفْوَا
 وَمِنْ أَصُولِ ذَلِكَ نَوَاصِرُ ، الشُّعْهُ الْغَيْرُ مِنْهَا التَّذْكِرَةُ

في باب النسيئة
 في باب النسيئة
 في باب النسيئة

قَبْلَ لَا يَحِلُّ أَنْ يَشِيرَ بِهِ ، وَإِنْ يَكُنْ أَجْزَاءً سَائِلَةٍ
 كَيْفَ يَصْغُرُ الْأَخْلَاقُ بِمَا صُوِّ ، خُصُوصًا أَلَمْ يَكُنْ الْعَمَلُ
 هَبْ هَهُنَا نَظَائِرُ مَوْهَبَا ، إِسْنَادُ كُلِّ كَارِ فِي الْهَيَّانِ
 فَذِي لَا تَحْمِلُ عَلَى الْقَوْلِ ، بِمَا يَرَى الرُّفُقُ مَعَ الْخُتَارِ
 الشَّرْطُ الثَّانِي مِنْ شَرْطِ بِلَالِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ جِلْدًا
 لَا يَكُونُ لِحْمًا كَذَا سَابِرًا جَزَاءً وَبَعْضُ نَصْرٍ وَغَيْرِ
 وَالشَّرْطُ أَيْضًا ثَانِيًا فِي جِلِّ ، أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ جِلْدِهَا أَوْ يَكُونُ
 وَإِنْ يَكُنْ مَدَنًا أَوْ مَدَنًا ، إِنْ الصَّلَاةُ فِيهِ كُنْ نَبْوًا
 كَذَلِكَ فِي الْأَصْنَافِ وَالْأَشْيَاءِ ، مِنْهُ وَمَا مِنْهُ مِنَ الْأَوَائِرِ
 وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ بِهِ ، مَدَنًا قَلِيلًا ، وَكَهْ نَصُوصًا بِمَا يَصْغُرُ جِلًّا
 وَاسْتَحْلَافًا فِي أَيْ تَوَقُّدٍ ، مِنْ غَيْرِ مَا كَوْنِ صِلَاةٍ لَا يَتَمُ
 جَوْرِيًا وَبِكَيْفٍ أَوْ قَلْبُهُ ، أَوْ قَلْبُهُ لِلصَّلَاةِ أَوْ لِلزُّكُوفِ
 وَفِي الْخِلَافِ شَيْءٌ شَطْرُ ، تَلَّتْ عَلَى الْبَاسِ بِهَذَا مُنْطَلَقًا
 بَقِيضُهُ أَيْ شَطْرُ الْعَمَلِ ، أَفْوَاهُ تَلَّتْ بِالْقَدِّ لَكِنَّ
 مِنْهَا مَعَادُ الْأَشْيَاءِ ، وَذَلِكَ لِي أَوَّلًا بِالْإِحْيَاءِ

قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء
 قوله ولا يكون من الأجزاء

كرهها البسوط والوسيلة ، حكايته قد سلكا سبيله
 وفي الجواز الثالث قد فصلا ، في الثاني قد فصلنا في الأول
 ثم لنا كراهية من نصوص ، نوعين من عموم أو خصوص
 أول خصتنا له صحة ، كناية دلالة جرحية
 مع وهما بشرة الخلاف ، ووقعها أهالي الخلاف
 ثانياً له بها استناد ، بغير انفرادها الشراء
 مع أنها تخمد الأمرين ، شئونها كانت فانت بين
 ومنع من محض الاصطلاح ، في مورد الخلاف للأختار
 مؤيد في البيع كالصحة ، دلالة يكون كالصريح
 لا فرق بين وضعه كقولنا ، فيجوز أو وضعه مطلقاً
 وكل ذاك في البهر من جواز ، فصل فيما كان من إيمان
 السانة تكون أن شعارة ، وكل شيء منه ذاهباً
 نصوصاً يطبقه موقوف ، بل قد يقال أن به الصريح
 وهكذا مع الصل لا يتم ، مع غير ذي علم وإن كانت
 ولو يكن أيضاً جلود ، عنها أفندنا خفيتمنا انقوى

وقد مر في الأمرين أي لا يتم
 الثاني من جهة المراء بالشأن جاز
 النص من جهة الاستدلال
 والحق من جهة الاستدلال
 وقد مر في البيع
 زائدة من جهة النص
 قول بالانفراد في البيع
 من جهة النص
 فيه التام في كل من الطرفين

من

من غير أن يرضوا أو من قبل ، أو نحل أو ذباي أو من قبل
 ثامت صرورة بعينين ، يطبقه عليه من معين
 في أن يجوز استعمال الجزء غير شاكول الله الظاهر العينين
 غير الصلوة ، أو أحد من بين الجنان كان المأخوذ منها
 لا تحل الحيوان في جوار استعمال الجزء مأكول اللحم
 في الصلوة غير مع النذير كذا يكون الجزء لا تحل الحيوان في الصلوة
 وجاز من أجزاء ما لا يؤكل ، فيما سوى الصلوة وإن استعمل
 بشرط أن يكون غير اللحم ، لا الكلب والخير أو من كثر
 والجزء لا تحل الحيوان ، أو أصله طهره الذكاة
 وفي الصلوة الجزء مما يؤكل ، من لحمه كغيرها يستعمل
 إن حلل الحيوان بالذكاة ، أو كان ذاك الجزء بيا لحيوة
 في كل ما من خلاف نجد ، في الجملة الأصول أيضاً تحل
 كذلك الإجماعات قد كانت ، يطبقها نصوصاً انتشرت
 والخلف في صورته هو ، ونسفه بما هو المحفوظ
 وهكذا الأوبار والأشفا ، فكلها قام به الضمار

من غير أن يرضوا
 أو من قبل
 ثامت صرورة
 في أن يجوز
 غير الصلوة
 لا تحل الحيوان
 في الصلوة
 وجاز من أجزاء
 بشرط أن يكون
 والجزء لا تحل
 وفي الصلوة الجزء
 إن حلل الحيوان
 في كل ما من خلاف
 كذلك الإجماعات
 والخلف في صورته
 وهكذا الأوبار

إجماعاً في معرض الظهور ، خلافاً في غاية التدوير
 عهداً لجامع مرجحاً قد قبل ، وكذا من النصوص أيضاً
 وحليل أيضاً بالنوال ، لكن على الأشهر في الفتا
 عن سوء الحجة من يكره ، لوالف والفاضل والحق
 وأول القولين إن قوتنا ، نحن الأشهر قد أودنا
 فهو يبرأ من عدة ، لكن يفتقر إلى استناد يقين
 بعض بعض كله مجبور ، بأن الإفتاء به مشهور
 وبأن ما يخص مع جوابه ، هذا مع التدوير في جوابه
 ولكن الحائض في مقالته ، والإحسان الرشد في مقاله
 في أن يجوز الصلوة من تحتها كذا أم عمل الأشهر خلافاً
 مجمع من القدماء وهو أحوط
 إن الصلوة في غير النجاء ، جوازها معركه الاختار
 نحن كالمعظم نقول بغير ، وثمة نقول فيها بالعدا
 وكذا من الجاهل لنا قد قبل ، وكما جاز من نصوصاً
 خصوصاً أيضاً لم نصوص ، جازها دلالة نصوص

إجماعاً في
 عهداً لجامع
 وحليل أيضاً
 عن سوء الحجة
 وأول القولين
 فهو يبرأ من
 بعض بعض
 وبأن ما يخص
 ولكن الحائض
 في أن يجوز
 مجمع من
 إن الصلوة
 نحن كالمعظم
 وكذا من الجاهل
 خصوصاً أيضاً

وحلة كالعظم العظم ، وثمة نقول ذلك جرحه
 وهو الذي عزمنا الوسيلة ، وعدة سالكه سبيله
 تحتنا إلا على الأول ، مع عمل من معظم الأجيال
 ولم نجد المصمم من دليل ، ولو بوجه فاصح عليه
 مع أنه القابل للشاويل ، كما هو الصنيع من قبل
 ثم اشترط باطلون المقال ، تطهيره محل الانصاف
 يطبقه قد ورد الصحة ، وذلك في أمرنا صريحة
 وإن نحل ما به الشفاء ، من دون طهره ماله النقا
 فأوجب الفصل لكل المنزج ، فهو غير العدة أو طاهر
 ومان أن ينف من حي بلا ، وجوب طهره على قولنا
 في الأول الخلف بلا دليل ، في الثاني فالمرحوم عليه
 أو قالوا بفساد الأضواء ، خصوصاً اليأس من هؤلاء
 في أن يجوز الصلوة في غير النجاء إجماعاً على جليله أيضاً
 على الأشهر الأظهر
 من خلاص الأوبار من قبل ، لن الصلوة من غير النجاء

وقد مر في الأمرين أي لا يتم
 الثاني من جهة المراء بالشأن جاز
 النص من جهة الاستدلال
 والحق من جهة الاستدلال
 وقد مر في البيع
 زائدة من جهة النص
 قول بالانفراد في البيع
 من جهة النص
 فيه التام في كل من الطرفين

من

بعضها دالة ضعيف ، وبعضها السناد ضعيف
 ونقل اجماع او شيئا ، عارضة الاولى الاختيار
الثالث شرط الصلوة ان لا يكون معصوا
 والثالث الشرط في اللباس ، ان لا يكون عصبيا ولا انبساطا
 اعني شرط العلم بالصبيته ، من دون صلوة مرتبة
 ما من خلاف فيه الا نادرا ، ان كان للعود سائرا
 وجعل الاجماع قد كثر ، يفرق ان تكون قد تكرر
 كانت العدة في البرهان ، لا غير هذا الصنف الاصل
 فيما سوي الشرع خلفه ، ونفى لا يفرق بينا شهر
 والقول بالفرق عن العشر ، وديننا في الروض تعبيرا
 وبسطه يطبقه بحراه ، كغير التهدي في ذكره
 بردهم ظهور الاتفاق ، ونقل الاجماع بالاعلان
 يمتنع الاصلين توينين ، وانهما على احوال
 ومقتضى الشرط ان يكونا ، لباسا مملوكا او ماددا
 وميلكة للغير او للبيعة ، والاذن ايضا في ماله

هذا هو الوجه في كون الشرط
 في الصلوة ان لا يكون معصوا
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى
 عن فعله او امره به

وقوله معصوا في قوله لا يكون معصوا
 هو ما نهى الله تعالى عن فعله او امره به
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى عن فعله او امره به

يرى

صريحاً او نحو ذلك ، من لفظه بكونه نادرا
 وشاهد الحال كذا علينا ، لا يكفي بكونه طائفا
 بمقتضى الأصول الاولى ، فاصل موضوعا علينا
 فيكون يكفي القيل من وجه اللغة ، من اجل ان موضوعا علينا
الشرط الرابع ان لا يكون في اللباس نجسا
 ورايع الشرط للباس ، ان لا يكون فيه من النجاس
 لا بد في اللباس من طهارة ، وهما باكتسابه او لا
 كتابها الكافي للتفصيل ، فيما امر به بالتطويل
الشرط الخامس ان لا يكون في اللباس اذا
كان صلايا ان لا يكون من اجزاء الانهيا
 وبخاصة شرطه لا يكون ، ان لا يكون اللبس من جز
 من اجزاء النجس والرجال ، بل يعوا في سائر الاحوال
 وان يكن مخلوطا منها ، فيجوز البيع ايضا سلكا
 في سائر الاعمال المحلحة ، صلواتهم ولبسهم ايضا
 بكل ما توافق قد نقل ، بحمد الله الى تواتر مصل

هذا هو الوجه في كون الشرط
 في الصلوة ان لا يكون معصوا
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى
 عن فعله او امره به

بكلها الاخبار قد تواترت ، ايضا غير قليل قد تواترت
 وما الى فيها من النصوص ، نوعان من عموم انحصار
 لا فرق في الجمع فيما ان شر ، عورته ولا يجمع طهارة
 بمقتضى الاطلاق في القبا ، بل انه نصت على التبا
 وهكذا اطلاق الاجماع ، وذلك في الاخبار ايضا
 بل نقل اجماع به خصوص ، فالحكم ذاتيا به مرسوم
 وكل في حال الاختيار ، ليس به بأس في الاضطراب
 ومثله الحروب في التخصيص ، فيها كاشع من تخصيص
 وكثير اجماع به تدايرا ، وبعضها نص وبعضها
 لكنه لو لم يجد سواه ، ولا تكن منه قوة القبا
 وهو يصلح على ما قد نقل ، اجماعا به ونهية شمل
في ان يكون اللباس على الصلوة في طهارة على الاجماع
 فيما سوى الصلوة يجوز للباس ، اجماعا الجرح ان تلبسا
 وكثير اجماع به ايضا نقل ، وكثير النصوص ايضا نقل
 رواية بمعناه عاتورة ، لكنها ضعيفة بحجوة

هذا هو الوجه في كون الشرط
 في الصلوة ان لا يكون معصوا
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى
 عن فعله او امره به

وقوله معصوا في قوله لا يكون معصوا
 هو ما نهى الله تعالى عن فعله او امره به
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى عن فعله او امره به

مطروحة في البين بالزفة ، ما حلت حجة الكرامة
 وفي صلواته خلف قبا ، حتى عن الصدوق فانها
 مشي على التزديد في القبا ، في التوفيق بينا واصل
 كلاما مثالا للفقير ، لسيرة قائمة في البين
 وما على البيع من النصوص ، نوعان من عموم انحصار
 عموم من سواه خصوصا ، عموم نص لها قد حكي
 ان يكن العموم من وجوهكم ، من اجزاء النجاس فينا منكم
 خصوصه رواية بجملة ، كيف يكافي حقا قومية
 فطرح ان حلت الكرامة ، كذلك فانه بارافاه
في انه لا يجوز للرجال الصلوة فيما لا يمت فيه من الجرح
كالنكاح والفسوة وغيرها على الاوطى بل الاطهر
 منع عن الجرح هذا بعينه ، شبهة الصلوة لاسم
 لكونه من اقصر اللابن ، كالحف والتكدي والقللا
 اختلقوا انه جائز ، ان جعل صلى به او لم يجز
 احتجابا فيه على اقول ، لانهما التزديد في القبا

هذا هو الوجه في كون الشرط
 في الصلوة ان لا يكون معصوا
 لان المعصية هي ما نهى الله تعالى
 عن فعله او امره به

مطروحة

تخليه فتحل بالأكبر ، ولتق قوت عند هذا الآية
 في خصوص البيع والخرس ، يتم الاطلاق والبيع
 بالجملة حادثة البيع ، تكون في المرام كالصريح
 وكل ما مؤيد بالرجوع ، لولا تغل ذلك برهان
 ليحتمل ان يصير في الحال ، لولا انه قد بين هلال
 في غير ان سلا ، في حاله لا تغل بعد
 قيل لها الوفاق للعوام ، أي نال الحائط في القمام
 في انه يجوز الركوب على البحر المحض الا من
 للرجال وبعض من القمام

قوله من ركوب البحر المحض
 الركوب كركب الاقواس
 البحر المحض من ماء البحر

بأنه

بما مضى خصصه يقوم ، لو سلم الايراد العود
 وهل يجوز رجلة الصلح ، بما مضى ايضا هو الحلي
 حائطة الزمان في الضمان ، عن ندمها في التلويح الضمان
 وربما الحق الا لخاص ، بما مضى حكمة الاضمان
 وليس للغيرين الا اصول ، رافعه التلويح في التلويح
 لولا تغل في الضمان قطع ، نحن من اللباس والنفقة
 وهكذا الكلام في الوفاق ، فلم يصاد ومثلها مفاده
 نوع اخلاف في عام في التلويح ، ما بين من جوزه او منكر
 عن زينة الاثاؤه الا في الاول ، عن سبط الاثاؤه بالدين
 في الحديث شلت مثل ما قلنا ، والاخذ بالاطمينة كان المأ
 في انه لا باس في ثوبه يكون في البحر ان ليس في ثوبه
 عرض عن ثوبه انما ولا يجوز ان يقد لها مضوم
 وصل في ثوبه مكفوت ، هذا هو النص المعروف
 بل اظهر الشهيد في ذكره ، اجماعنا وبعض افتقاره
 نص عن البيهقي في القمام ، لكنه من طرف العوام

قوله من ركوب البحر المحض
 الركوب كركب الاقواس
 البحر المحض من ماء البحر

مفاده الصريح في المرام ، جازية القول للاعلام
 نصار للثابت ايضا فينا ، مجموع ما سمعنا يكفينا
 وادار البيع عنها فخص ، كما في الفلحة بيقول الشيخ
 مؤثرون في الخصمين ، ولو كان تكافؤ في الدين
 وقد ذكر الكفة في المختار ، بطريق ما يتبادر من قبل
 وهو عرض الاربع الاضلاع ، من من هو خلقه والتمسك
 قضاء نص في قدس ، وهو مع العادة ايضا
 وسلك عنها على املا ، من جاز في تغل في املا
 ولتخل الا في المرام لا فينا ، رياضنا في البير فان محجنا
 خلاصا فينا في فليقتصر ، بما عدا مسلمان قد
 ويكفي في ثوبه البرسيم ، عن الصدوق في البيع ما بين
 ومنعه لولا ان يجد ، الرجوع الى الزمان للثوب
 انظر الى ان لا يكون الثوب على البير في القمام
 لا تغل عن ذكره في سائر ، يخص الرجال في الحال
 ان لم يكن على ثوبه ، عليه اجمالا وفاقا في

قوله من ركوب البحر المحض
 الركوب كركب الاقواس
 البحر المحض من ماء البحر

بأنه

ما من خلاف فيه بعض نقل ، عديد فينا ايضا فينا
 بل مطلق الدين على الرجال ، محرم ايضا لا انكاح
 ونقل الاجماع في التوافر ، يقرب ان يقال بالتوافر
 وكل في الدين يخصص ، نوعين من عموم او خصوص
 وكل فينا اذا تحضنا ، من ذهب حائط ما عدا
 مد هذا ان كان في حريم ، دون التداخل في حريم
 امر به عموم منع الدين ، عن ثلثة اكرامه كالحلي
 محضنا ان كان في عرفنا ، لا الحصر في البيع نصرا
 وبان ما للحص مع جوابه ، هذا مع الشذوذ في حينا
 ان يتقدم عمده فينا ، ما كان في حريم الدين
 منعه المرفوع للاصول ، في الاطلاقات والتمويل
 عن ثلثة قوى في بيقلة ، كسحا وصلاح الواسيلة
 وهل يتم الحكم في الثوب ، ما بين نوع اخلاف فيه
 باطنه لم يك جنسا هيا ، ظاهر من ثوبه فلا يبرأ
 والحلي على التحليل ، ومنعه الحلي عن ثوبه

قوله من ركوب البحر المحض
 الركوب كركب الاقواس
 البحر المحض من ماء البحر

[illegible]

أَشْهَرُهَا أَنْبَارُ الْجَنَّةِ. إِطْلَاقُ الْكِرَامِ بِإِطْلَاقٍ
وَقَالَ الْإِطْلَاقُ مَعْنَى ظَلَمًا. فَبِلَهُوَ الْعَرُوفُ فَمِنْ سَبْعَا
لَتَانِجِ الْإِطْلَاقِ الْأَمَلُ وَحَصْرُ. كَثْرَةُ الْبُلُوغِ وَتَنَجُّ مَا وَكَل
أَيْدِنَا أَحْصَاهُ الْحَمُورُ. وَفِي الْبَطِيخِ التَّصَدُّقُ وَتَوَقُّ
وَالْحَيَومُ مُرْسَلٌ لِمُرِّي. مَوْضُوعُ الشَّمْسِ الْتَبَدُّ
لَيْسَ بِيَوْمٍ خَيْرٌ مِنْ لَيْلَةٍ. مَرْئِيَّةٌ فِي التَّجَرُّ بِنَا أَهْمَلَهُ
وَمَعَرَكَةٌ فِيهِ الْكَيْشُ وَالْوَجْدُ. خِلَافُ مَعْنَاهَا أَنَا يَدْبُ
وَالْخَبْرُ فِي الْإِهْنَانِ فَجَلَا. إِذْجَبْتُ سَاعِنًا فَكَوْنُجَلَا
هُنَا فَمَعَ مَعَ حَقِيقًا. تَوَرَّجْتُ الْأَنْوَارَ وَالْغَنَاءَ
الْمَطْلَبُ الثَّانِي فِي حُجُبِ الْعَوْنِ فِي الصَّلَاةِ وَبَيَانِ
مَعْنَى الْعَوْنِ فِي الرَّجْعِ إِلَى الرَّجْعِ
وَفِي الصَّلَاةِ الشَّرُّ لِلْعَوْنِ. شَرُّ مَا أَحْصَى مِنَ الْعَوْنِ
وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ تَوَرَّجَ. جَوَّاطُ أَهْنَانَا تَوَارَتْ
إِجْمَاعًا فَدَامَ فِي الْقَبْلِ. فَإِنْ يَكْرُ حَلْفٌ فِي الْعَوْنِ
وَكَلَامُ الْكَلَامِ مِنَ أَجْبَا. فَانْظُرْ إِلَى وَصْفِ صَلَوةِ الْعَوْنِ

سَاطِطَةُ الْفِيَامِ وَالزُّكُوفُ ، كَذَلِكَ الْجُودُ السَّيْرُ وَمَا رَجَحَ
وَعَمَمَ مَا لَوْ عَلَى الْقَامِ ، عَمَّنْ رِيَّ أَوْعِيهِ الظَّلَامُ ،
وَمَا لَهَا مِنْهَا الشَّرِيطَةُ ، أَوَّلًا بِلِ الشَّرِيطَةِ الْعَدَا
ثَانِيًا الشُّهُورُ وَالنَّصُورُ ، خِلَامُ عَمَّنْ نَادِي مَا تَوَيَّرُ ،
لَكِنْ مَعَ الْخَصْرِ لِلْإِعَادَةِ ، بِالْوَقْفِ فِي الْحَارِجِ لَا عِطَا
وَرَيْنَا غَارًا قَرْنًا قَلَا ، وَمَا فِي الْأَشْيَا كَفَهَا الْإِصْلَا
أَصْلًا عَلَى الْعَمُومِ نَعْنَامُ تَبَّ ، مَقْهُومَةُ الْبَطْلَا بِالْحَارِجِ
لِخَصْمِنَا السَّانِي وَدَلِيلَا ، فِي قَرْنِهِ لَعَمْرُ مَا تَدَلِيلَا
فَارَ بَيْنَ سَوْدَةٍ مِنْ رَيْجٍ ، أَوْ غَفْلَةٍ صَفَّ عَلَى الْعَيْجِ
لَكِنْ فِي الْأَشْيَا كَفَهَا أَنْكَفَ ، غَطَّرَ وَلَا تَكُنْ تَعْدَا كَفَ
فِي التَّجَنِّي لِلْحَجَلِ سَيْرُ قَبْلَهُ وَدَبْرُهُ وَسِرُّ مَا بَيْنَ
الشَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ أَفْضَلُ مَا نَكَلُوحُ
فِي التَّجَلُّ الْعَوْرَةُ تَوَاتَانِ ، خِلَا الْقَصِيْبَةِ بَهْضَانِ
أَعْرُهَا تَكُونُ نَفْسُ الدَّبْرِ ، لَيْسَ يَوَاهَا وَالْجَلْبُورُ
كَتَحْزَا وَغَارًا وَجِيَانِ ، وَمَا يَلِيهَا كَمَا الْأَلْيَانِ

فِي شَهْرٍ لَا قَوْلَ لَهُ وَلَا قَهْرَ
 وَكَرِهَ اجْتِمَاعُهَا مِثْلًا
 وَخَالَفَ الْعَاقِبَى قَبْلَ التَّحْرِ
 تَحْرُكَةِ لَكِنَّهُ ذَوِي قَيْنِ
 كَانَ لِأَحْمَدَ نَقِيَّةً
 وَفِيهِ الْحَمْلُ عَلَى النَّفْسِ
 بَلْ سَمِعْتُ الْكُتُبَ الْوَسِيلَةَ
 وَالْحَلُّ جَانِبُهَا
 وَالْجَهْدُ الْعِلَاقُ فِيهَا
 وَقَوْلُهُ وَمَنْ يَزِجْهِ
 وَوَالِغُ الْفَاعِلِ الْخَيْرُ
 مَالٌ إِلَى تَبَايُغِ أُمِّيَّتِهِ
 وَأَنَّهُ حَقٌّ يَلَا اسْتِثْنَاءَ
 مَا خَالَفَ الْضَرُورَ
 فِي رَدِّهِ شَوَاهِدُ مُتَوَرِّدُ
 فِيهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيغَ الْأَعْيَانُ جَمْعُهَا الْأَعْيَانُ الْكُلُّ وَالْأَعْيَانُ
 فِيهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيغَ الْأَعْيَانُ جَمْعُهَا الْأَعْيَانُ الْكُلُّ وَالْأَعْيَانُ

کتابخانه عمومی
قاسم

وعزوه النساء وأحسنه من غير ما استوفى في القول
 فلم يكن هن كالتجالي بالإحلاف فيه أو إفكال
 إلا الذي يحكى عن الإنكا فقال سترتوا فيها كما
 وكر من إجماع ربه نفل وكنصوص في إضافه
 وقومنا قد شد ذوا ستر بل ستره مخالف للستر
 كلامهم في أصل الاستغناء وكنهه منه على الآراء
 واستثنى فيها الوحد والكيفين خلصا القولين متعقبن
 فواحد عن أصله فلا نكره ثانيا بها بالوحد ستره
 وكر من إجماع لنا قد نفلا وكر من أصل لنا قد نفلا
 وما خصنا دليل بعينه ما يكره الثقات فلا بدنا
 خلائهم في قدسها قدنا والقدر ما سترها قدنا
 من بعدهم فام استغناء في كان لدى السبل في القدر
 محنتنا نصوص الإكفاء بالدرج والعين في النوا
 وكر من الأصول قدنا ندون خالفنا حاشنا
 له يصحح حتى لا يخرج فطخج بصري بالفتح

وقد ورد في بعض
 السندين في النوا
 أصديها بالنسبة إلى السند الذي
 كان فيه من ذلك

لا فرق

لا فرق بين الباطن والظاهر وقيل في الباطن أنه ستر
 والآول الأقوى كذا في السبل بمقتضى الوحدة في الدليل
 فانه يجب على الخمر ستر شعيرها وغفها في الصلوة
 كان على الخراف في الحنك الشتر لا غفها ولا شتر
 بل لا تغاف بغفهم فدا ظهر بطيعة كما وجدنا الشيرة
 وإن يغفل لا يجبان ستره ولو غفل فخراف ندر
 وكنصوص موجب للستره وشملها معهم للضرورة
 فانه لا يجب على الأمة ستر الرأس في الصلوة وكذا الصنعة
 وجاز كفت الرأس للأمة صما يصلي بياض الرأس
 فيما خلا فلا يحد من أحد في أن كلف من ستر الجسد
 وكر من إجماع به أيضا نفل وكنصوص فيه أيضا قدنا
 وهكذا الإجماع في الصنعة وإن تكن محنتها محففة
 إذ لا يحد نصا به إلا الجمر هب ضعفة بأوجه الجمر
 وهل يكون الفصل في الدنيا رائن الإلهام في الأفعال
 وعكس من جملة الآراء وثمة قالت على التواء

وليفين معها تحت الحنك إذ عده في الأيمان من ذلك
 في طوطم الأحوال ذاك الطوطم في حالة الصلوة قدنا كذا
 بل من دعائه بالحنك صلوة مكرهه من دون
 بطيعة إجماع قد نفلا وكنصوص فيه أيضا قدنا
 والعصر في إجماع قدنا عن بعض الأسلاف كان غفل
 في كونه صلوة من شعرا وماله تحتك محرم ما
 أياك والأفرط والتمطيا ونير إلى إجماع بتسطينا
 وإن رد تفصيل في الطوطم فرج إلى الزاخر والأنوار
 في وضعه ما يتعمق في الظاهر وإدارة تحت الحنك
 جزء لها من قول ومن وطأ أو لم يلا إجماع وهو الوسط
 وإن يكن غار حيا ملحقا من طائفة معها يقول بنفق
 ونير الإلهام في جمع الدين من الرجل في حال الصلوة لا ما يغتار
 للإجماع ندر ستره كل البدن من غير عضو عاده كالعن
 في بعض الأخبار به إيماء كفى له عديد الأفتاء
 إذ ذلك في الألفاظ لجماء بل قد كفاه محصر الإجماع

وقد ورد في بعض
 السندين في النوا
 أصديها بالنسبة إلى السند الذي
 كان فيه من ذلك

وقد ورد في بعض
 السندين في النوا
 أصديها بالنسبة إلى السند الذي
 كان فيه من ذلك

عديدا لخبار على الثاني نفل لكن لها حامل بها حمل
 استغناء الحمل على الصنعة شواهد بطيعة وفيه
 ولا شتره ولا شتره قدنا فمقتضى ما هو أقوى في الخبر
 حيث غفضا الصنعة منها أخرى على أصولنا بالتقوية
 الطلب الثالث في بيان الأصل الجسد فعلا وكذا نصيبنا
 مطالب موعودة بالباب فالشاهد جاء في الآداب
 تركية تكون أو فعلية مع تيقن سيعود في التقلية
 وكر تقوية في ذكر الأهم وبعد نافعي ما لم يؤم
 قهها التعمود بختان فالشارع يادهم بإيمان
 المحال في النسخة ومنها النعم للرجال
 وقفل الأيمان للرجال مسلمة في حجة الأحوال
 لا سيما في حالة الصلوة وكر من نص خصصا إلى
 فيه الصلوة عليه العنة مثل النبي من سواه الأمة
 بأربع تحب ركعتان بختها معا نصليان

وقد ورد في بعض
 السندين في النوا
 أصديها بالنسبة إلى السند الذي
 كان فيه من ذلك

وقد ورد في بعض
 السندين في النوا
 أصديها بالنسبة إلى السند الذي
 كان فيه من ذلك

وليفين

ومما ان جعل المروة في تلك الثواب

ان الشا لفضل الثواب ، صلت في الثلثة الاثواب
لا تكفي بالذبح والجماع ، وان كان الثوبان لا يساويان
شرا لثالث ما يقال ، بل ادحت وجماعا بال
وبعض ما قوة قد لا ، وعند ادتها قد لا
وجمعها بين الجحجج اكمل ، ولو لغوهم في كل حال
في علة التي يستحق للصلب مطلقا رجلا واخي
لن يصلح احسن الاوان ، بياضها رجلا او ثوبان
وعيشه الفطر او الكتان ، فمن يوصف هكذا بياض
منها التي لا يلبس الكرايس ، واهل بيته بياض اللباس
ولا ينسب اليه كتمان ، وان يهتكم الا بياض
زيد الصل في ثيابه استحب ، سيج ماعك من الصل
كذالك فضيلة التطهير ، افضل من سبعين مع
وهكذا التلخيص للباس ، فطقت من الاوان
فاية الزايع للعموم ، مع فضيلتها الذابح للمعروف

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام

تتم

تتم العفة ايضا استحب ، فقه الف صلوة استحب
الخصا في مكرها بالصلب منها ما قد مضى
الصلوة في ثلثة ايام التوبة لا ما استحب في بعض الايام
وفاها اخذت مكرها ، منها الذي مضى ومنها التي
منها الصلوة في ثلثة ايام ، الا الذي استحب من مكرها
بل البها في غير ما انصايد ، كما ورد في الذم ما خص وع
منها لاهل النار والكلو ، في بعضها يلبس فرعون
في الشربوع واللباس ، فذكا في عهد في العجا
واللبس في غير الحين ، اسودت ثيابه من شين
ينقص عموم حين الثغرة ، ثم لم يواهد مقصية
في غير من روج او رجلا ، الكثرة ما يلبس الاكلام
كراهة التوديع من اللباس ، ما فيها اشد في القلابة
فذلك من لاهل النار ، كذا خصوصها في الاكل
واستحقاقها للثواب ، في مكرها في الشربوع لا من
وبعضهم عن الكساء ، ولو كان يخص النساء

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

بلا رداء يكره الامامة ، حتى ردى بالقد من علة
بعينه نص حجة وصلا ، باصلا الوفا ايضا نفلا
واستكر هو الاستحباب ، مضيا لكن له تفيد
بما هو البارز لا السوء ، ونقل الاجماع به ما تورد
وهو كفي فيما هاتين ، نوصيه للثواب والوف
يحكي عن الصدوق ان استحب ، بالكره بل حرمه في القبح
لكن مع استنائه الشلا ، اطلاقه عن بعضه ولا حقا
ينقص ظاهر ما عليك ، لكن في غاية من الجهر
فلحن الكره للاخبار ، ينفي ما من مع الاخبار
وكرهه يخص الظهور ، لا باس من استنائه بالسوء
والا حوط الكتمان في الغلا ، ونحن ما حصة بكاف
كراهة صلو في ثلثة ايام ، ماله تكن في ثلثة ايام
ولولا اسكا في سائر ، بطوبى له ان يشره
قوى يمنع لو ترى منسوبة ، يستحب في ثلثة ايام
كيف ورفع النع في نوص ، نوعين من عموم اخص

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

عن طلبة الكساء بعض كسا ، ونص الاستثناء في ثلثة ايام
وبكره الصلوة في الغير ، مضج ومشيح معصير
نصار في الجمع كانوا روبا ، يطوق كل منهما قد افيا
خلف من يخص بالثوب ، تسامح الثاوي بياضها
في كراهة من لا يوصفها من ذكرها في هذا العنوان ولا
ثم له بكرة ان يتردا ، فوق في مكرها قد افيا
ذبل القصر في اثاره استمر ، والاهل الجاهلية اهد
توخ فوق القصر خالقة ، لا تعلق بياض اذ ذفة
والثوب في اتم ايطا اخلا ، راسا على تير كفي جملا
بظهر من يصفها بالاحمل ، وكرهه بالثوب الفتوى اصل
من جملة الكره ايضا لجماعا ، كون الصلوا شمل الصلوا
وكرهه لاجماع به قد نفلا ، وكرهه من النص قد نفلا
والخلف في تفسيره ، من جرحه وهو الشهور
ان طرة ثوب عليه حقا ، تحت جناح ادخل الصلوا
استمر مذكا ردا او ايمته ، في احد الكفير بغير مكره

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام
الكرامات التي هي في ثلثة ايام

فذكر في هذه الاثواب
التي هي في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام
منها ما هو في ثلثة ايام

تتم

رداً به بالبيع لو شراها ، فليجعلن حملها الاكل
 هل يبيع القميص غير الخشن ، من ثياب صبي كذا ما جاء
 كينلان ساور ما لا ياكل ، فله يقول كلاً تمهل
 وبذلك قوى للثبوت صلحاً ، يفتحه الحائط والياح
 كذلك ثوب كان ذا ثوبا ، او ثوب كان ثوب النوال
 صلوة فيه لدى الاكل ، مكرهه من ثوبا للثوب
 وما نضرنا جمع الاختصاص ، ونقل الجمع من الاختصاص
 وهل يعم الحكم للحيوان ، وعين او خصه قولان
 نصوصنا الظاهر للحيوان ، اذ لفظة النسيان في النصوص
 في اللغة النسيان من اكل ، يكون ذى النسيان للحيوان
 لا كثره مع تغييره للصوره ، او اقصا لثبوتها الصور
 نص يجمع من الاختصاص ، كذلك عده من الاختصاص
 ونفى لا يغير الظاهر الاول ، نحو الكلب مع الذي يلبس
 ويكره الصلوة في الخصال ، بصوت للنساء لا الرجال
 وللرجال في حكمة اللباس ، وليس ممنوعاً به الكلام

لمرة

للزينة الثياب وشل ما يلبس ، واغلب الغايه جمع قد
 في ثوبها ثوبه الصبيح ، لا ثوبا فيه ولا يصح
 وجوه الثاني عن الشيخين ، قولهما في خبر من شين
 فان يروى ما يلبس القلعة ، فلهما نقل لا سواء
 اقسام البيع من التمايع ، حب قداني موزد الزرع
 غير ثوب يند يداه اياه ، تحفه في ثوب القراءه
 وكره الصلوة في الثياب ، مشدود الاحالة للجهلاء
 تحفه ما نضرنا الوسيعة ، وظاهر من ثوبه قليله
 وثوبه في كرهه مردده ، اكرهه لدى قوى حيله
 موافقاً لظهور الاختصاص ، كقولنا النسيان في الادب
 وثوبه قدكره واشد الوط ، في ثوبه قدكره واشد الوط
 بل نقل الجمع عن الرجال ، بطوننا الخارجه ايضا
 في رجل لا يدرى ان نسيان ، فيجعلن الترك ذو رجحان
 برضى الزنا يرضه وكما ، والنفس قد ثوبا قد ثوبا
المطلب الرابع في الواجب في ثوبه صلوة فاقدر الشبان

فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه

فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه

وفي الصلوة ان ثوباً قد ^{اتفق} ، ستره حتى يشتر او عدى
 وهكذا الظاهر من الاختصاص ، في الجملة الحكم بالانحلال
 واشكال الزينة والانحلال ، بل فيها بينهم الثقات
 والثاني ثوبا مساناً للثوب ، وكل من ثوبه من ثوبه
 ويحل كل ثوب من اللباس ، ان لم يجد ثوبا في الاختصاص
 واذا لم يجد ثوبا انحلالاً ، مع فقد كل ثوبا ثوباً
 والحكم في نهاية الاختصاص ، والاختصاص قطع الكمال
فان لم يجد ثوباً من الثوب الاصل انقطع الصلوة مع ثوبه
 من ثوبه ثوباً من الثوب ، لم يقدروا ثوباً من الثوب
 ما سقط صلوة من ثوباً ، يكون ثوبا للصلوة ايها
 فلو كان ثوباً من الثوب ، وجال ان يلبس من ثوبه
 لو ما لثوبه والنجورة ، لا فرق في الثوب والفقير
 ايمانه اخضر في ثوبه ، عن الذي كان يلبس الاكل
 هذا هو الاكل وهو ثوبه ، بل يلبس الكلب من ثوبه
 عدى بدنه هكذا قد ورد ، ومنه ما اعتبره سدا

واما

للجامع ما يستره ثوبه ، فكم اني الاطلاق والحقين
 ومهما قد كان قول الآخر ، ثوبها الثوب في اللبس
 يفتحه فاعده العاصيه ، رافعه السناده قد لخصه
 وقد يوصى ان كان للثوب ، صعيقه ثوبه قد لخصه
 قد بقي الكلام في الاماء ، اطلاقاً مع كرهه ان لا راء
 ثوبها التفصيل فالاماء ، بوي حواء وقصه الايمان من ثوبه
 وثوبه فصل في الفيلام ، او ثوبه القعود بالانحلال
 وما ذكرنا اول الحيوان ، هو الذي لدى ذو رجحان
 وهو الذي ما يثبت اقد ثوبه ، وكذا ما يثبت اقد ثوبه
 بل يخصصهم اجماعاً به نقل ، ما للخصم ما عليه بشكل
 وان يرد تفصيل ذى الاكل ، فح الى الزنا والانوار
 وفي اشد الوقيث لو يند ، فلهما لا يوجب الشاخر
 اخلافه عليه على اراء ، ثوبها الثاني مع الزنا
 والحكم بالانحلال عن الاختصاص ، والاختصاص قطع الكمال
المطلب الخامس في الحكم بترك الصلوة في ثوبه ثوباً

فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه

فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه

فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه
 فلو كان ثوبه في ثوبه ثوبه

١٥٢١
 بشرطه هو في الحقيقة واحد وهو كونه مسلح النصر
 وغاير الصوم في الحبل ، فيما هو المكان للصلى
 وعقد بخبر له كنيته ، فأولا ما كان شرطاً فيه
 وذلك أنه واحد لا زائد ، إذ غيره إلى ما هو عائد
 جازله لصحة في الإين ، ولو كان نفعه أو عين
 والأذن لفظاً وما يوا ، لفظه تصور أو فحواه
 لفظه كفى بالإشكال ، وما يوا شاملاً للأجزاء
 مع قطعاً قطعاً هو للثبوت ، إشكاله فيما هو للثبوت
 بعضها بالإكفا يقول ، والأظهر أن لنا الأصول
 متبطل أن يوصل من النية ، في الإكفا أن نلججه
 مثل الصارح في البسائر ، إكراه من يتكلمه لا يتبين
 كغيره من مقول لأخلاق ، وظاهر الشريعة أيضاً
فإنما لا يفسد الصلوة في الكمال في خصوص العلم بالصلوة
والمؤمنين بالصحة أو الكمال ، فأما كل ذلك فلا بد
 من أحسن الصلوة والقصو ، معوض من الإين للثبوت

قوله واحد في الحقيقة
 الصلوة في الكمال
 العلم بالصلوة
 قوله ما كان شرطاً فيه
 قوله جازله لصحة في الإين
 قوله والأذن لفظاً وما يوا
 قوله لفظه كفى بالإشكال
 قوله مع قطعاً قطعاً هو للثبوت
 قوله بعضها بالإكفا يقول
 قوله متبطل أن يوصل من النية
 قوله مثل الصارح في البسائر
 قوله كغيره من مقول لأخلاق
 قوله وظاهر الشريعة أيضاً

قوله العلم بالصلوة
 قوله والمؤمنين بالصحة أو الكمال
 قوله فأما كل ذلك فلا بد
 قوله من أحسن الصلوة والقصو

ذكره

وذكره إجماعاً في قد يقال ، أيضاً وفي وصو وصلاً
 فمحل شرطان في الصلاة ، لفظه كلامه قد أو لا
 وكل فالان يعلم الغيبة ، مع جملة صلوة منسية
 ويكمل حكم صلوة التافهة ، أو لم يصب لكل شاملة
 خلاصه من أحد لم يوسر ، إلا الذي يرمى إلى الضمير
 من أنه البطلان بالواجب ، مجتهدان ثم في قال ينص
 وهكذا الأثر في الخطاب ، وغيرهما في الأشهر المتعارفة
 صلوة طوعاً أو نهيًا ، خلاصه من النية التي هي
 لشاملة الحال بالإشكال ، وأما في الاستصحاب فأنه
 والحكم أن كل ما دل على ، جوازها فيها ما شاملاً
 بدل موضوع الاستصحاب ، هب رافع له عموم البنا
 وجواز الصلوة في الضمير ، ماله كما مضى إلى أن
 وشبهه من ضمير النية ، فاصبح إلى الرافض كمنها
 والإكفا بشا هذا الأثر ، طلقاً منها في عرض الإشكال
 إذ ما هنا تعرضه أموار ، وأعلم أن يحصل قال فيها

قوله أيضاً وفي وصو وصلاً
 قوله فمحل شرطان في الصلاة
 قوله وكل فالان يعلم الغيبة
 قوله ويكمل حكم صلوة التافهة
 قوله خلاصه من أحد لم يوسر
 قوله من أنه البطلان بالواجب
 قوله وهكذا الأثر في الخطاب
 قوله صلوة طوعاً أو نهيًا
 قوله ولشاملة الحال بالإشكال
 قوله والحكم أن كل ما دل على
 قوله بدل موضوع الاستصحاب
 قوله وجواز الصلوة في الضمير
 قوله وشبهه من ضمير النية
 قوله والإكفا بشا هذا الأثر
 قوله إذ ما هنا تعرضه أموار

قوله وأعلم أن يحصل قال فيها

في محض الصلوة كونه حلاً للصلاة والعكس أو بقدرها
 علم على كراهته إلا ما بينه وبين العمل كذا
 هل جاز للزوم أن يصلى ، في طاعة الله الذي يصلى
 أو عكسه مفرقة الآراء ، وهكذا تقدم البناء
 تحريمه معروف سابقاً ، إكراهه مخافاً ولا حينا
 بينهما تكون محرمية ، أو كانت الزمة الغيبة
 تخلف الصلوة أو تنقيد ، في كل ما كان من غير
 وكل في غير ما قد أوتينا ، من صور حالنا فينا
 نحن أن في حكم النية ، ما أختاره فيما دونك
 اعتباراً تاماً من الاختلاف ، وما اضطرنا وجه الإيلاء
 للضم فطرة شرط لها ، والجمع مما جاء فهو حيا
 والنق طلقاً أي محلاً ، بواجب أو غير أن يقال
 أما بعد عشرة من أديع ، أو عاين في البين مما يقع
 أو غير من غير الجحد ، ذكره إجماعاً في ما ورد
 وذكر الصور أيضاً ، معتبراً في أوجه سدا

قوله في محض الصلوة كونه حلاً للصلاة
 قوله علم على كراهته إلا ما بينه وبين العمل
 قوله هل جاز للزوم أن يصلى
 قوله أو عكسه مفرقة الآراء
 قوله وهكذا تقدم البناء
 قوله تحريمه معروف سابقاً
 قوله بينهما تكون محرمية
 قوله أو كانت الزمة الغيبة
 قوله تخلف الصلوة أو تنقيد
 قوله في كل ما كان من غير
 قوله وكل في غير ما قد أوتينا
 قوله من صور حالنا فينا
 قوله نحن أن في حكم النية
 قوله ما أختاره فيما دونك
 قوله اعتباراً تاماً من الاختلاف
 قوله وما اضطرنا وجه الإيلاء
 قوله للضم فطرة شرط لها
 قوله والجمع مما جاء فهو حيا
 قوله والنق طلقاً أي محلاً
 قوله بواجب أو غير أن يقال
 قوله أما بعد عشرة من أديع
 قوله أو عاين في البين مما يقع
 قوله أو غير من غير الجحد
 قوله ذكره إجماعاً في ما ورد
 قوله وذكر الصور أيضاً

قوله معتبراً في أوجه سدا

زيل

في حاله في البين هل يغبر ، أن كان جميعاً لكل يسير
 أم يكفي به ولو في الجملة ، ثابتهما صحة حيث لم
 ضرورية في البين ، فالتحليل لفظاً لما يقع
 بينهما من غيبنا والقوى ، ما فاعل واحد بالحقوي
 بطبيعة أيضاً حديث قد ، قد قيل أنه صحيح في التمدد
فإنه لا يشترط طهارة موضع الصلوة إذا لم يتعد نجاسة
ولا طهارته مواقع الشاة السبعة عما وقع الجملة
 طهارة الكبار لا يغبر ، إن لم تكن نجاسة مؤثرة
 إلى الصلوة بما أوتينا ، من أثر يمنع عنها أو الجسد
 وسائر الساجدين كذا ، ولكن الظاهر في هذه
 فالظهور موضعها فلا ، ونقل الإجماع من غير أشد
 فيما به يجوز تحقفاً ، في بطلان الظاهر بما ألقا
 في غيره أيضاً الاختيار ، ما بيننا محل لأشياء
 والنقص والحلو اعتباراً ، الظاهر في مكانة الشرا
 والأول الظاهر للكان ، مواضع الساجدين للشان

قوله في حاله في البين هل يغبر
 قوله أم يكفي به ولو في الجملة
 قوله ثابتهما صحة حيث لم
 قوله ضرورية في البين
 قوله فالتحليل لفظاً لما يقع
 قوله بينهما من غيبنا والقوى
 قوله ما فاعل واحد بالحقوي
 قوله بطبيعة أيضاً حديث قد
 قوله قد قيل أنه صحيح في التمدد

قوله فإنه لا يشترط طهارة موضع الصلوة
 قوله ولا طهارته مواقع الشاة السبعة
 قوله طهارة الكبار لا يغبر
 قوله إلى الصلوة بما أوتينا
 قوله وسائر الساجدين كذا
 قوله فالظهور موضعها فلا
 قوله ونقل الإجماع من غير أشد
 قوله فيما به يجوز تحقفاً
 قوله في بطلان الظاهر بما ألقا
 قوله في غيره أيضاً الاختيار
 قوله ما بيننا محل لأشياء
 قوله والنقص والحلو اعتباراً
 قوله والظاهر في مكانة الشرا
 قوله والأول الظاهر للكان

قوله مواضع الساجدين للشان

وَيَسُدُّ بِالْوَقْتَيْنِ ، فَيَمْلَأُ الْخُفَيْنِ
وَيَوْضَعُ بَكْرَةَ الْأَخْبَارِ ، يَحْقِيقُ حَقَّ الْأَعْيَانِ
تَحَاذَرَتْ بِأَوْجَعِ كَيْفٍ ، فَأُولَا بِأَضْرَبِ جَدِّهِ
وَكُلُّ ذَا حَمَانٍ فِي الظَّاهِرِ ، حُجُورُ الْجَمَاعَةِ فِي الشَّامِ
الفصل الثاني في الأذات وفي بيان الأول في بيان
فصل الأول في بيان الجحد وفي كل النافذ والبره الخ
لِلرَّجُلِ الْمَرْهُمَةِ الْكُفُوفِ ، فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ سَدِّ
مُرْتَبَاتٍ طَبَقَاتٍ طَبِينِ ، تَقْصِيلُهَا بِأَنْحَاءِ الْيُونِ
نُصُوصُهَا بِطَبَقِهَا مَوْجُودِ ، عَلَى جَمَاعٍ بِكُلِّ الصُّرُوفِ
لَكِنَّ فِي الصَّكِّ وَبَحْرٍ ، فَالْقَرْصُ فِيهَا بَكْرَةُ الْأَوْجُورِ
هَذَا الْجَمَالُ بِطَنَاقِلِهِ ، وَأَنْ يَرُدَّ قَفْصُهَا فِي الْعَيْلَةِ
وَيَتَدَوَّلُ الْكُفُوفُ فِي الْبَيْنِ ، وَخَيْرُ زَوَائِدِ الْعَيْدِ
تَقْصِيلُهَا بِكُوفِ الْبَيْدَاءِ ، وَأَنْ يَرُدَّ بِطَنَاقِلِ الْفَقَاءِ
وَكُلُّ ذَا فِي الْقَرْصِ أَمَّا الشَّافِلَةُ ، فَتَخْلُقُ أَهْلًا فِي السَّيْلَةِ
وَقَصْلُهَا فِي بَيْتِهِ مَشْهُورٌ ، بَلْ تَقْلُ الْأَجَاعُ بِمَا تُؤْثِرُ

وَقَدْ مَحَا قَوْمٌ مِنْهُمُ الْوَلَدُ فِي الْعَمَلِ
بِكُرْزَانِ رَاجِعِ الْبَهَائِ بِطَرَفِهَا

لم يبق

وَيَسُدُّ فِيهِ قَدْ الْفَيْسَا ، مِنْ مَوْجِئِ بَعْدَ مَا رَأَيْنَا
كَالْقَرْصِ جَمْعُ جَاعِلِ الشَّافِلَةِ ، تَقْصِيلُ الْجَدِّ كُلِّ شَامِلَةٍ
عَنْ بَيْنِ وَصِلَةِ التَّخْمِيرِ ، أَرَشِدُ سُلُوكِ هَذِهِ الشَّيْءِ
بَيْنَهُمَا بِالْوَصُولِ الْبَيْدِ ، دَلَالَةُ كَانِ فِيهَا مِنْ خِلَالِ
وَأَمَّا مِنْ الرِّبَا بِكَيْفٍ قَوْلًا ، بِالْخِلَالِ الَّذِي لَهَا مَا وَقَفَا
وَأَنْ يَرُدَّ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، فَانْظُرْ مَعَ الْقَرْصِ فِي الْأَنْوَارِ
وَاللَّيْسَاءِ اخْتَلَفُوا فِي الْفَيْسَا ، فَجِدْ مَنْ يَسِلُ الرَّجُلِ
أَوْ فِي الْيُونِ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، لَمْ يَلْ أَطْلَعَتْ بِطَنَاقِلِهَا
نَعْمَ رَوَى الشَّيْءُ فِي الْفَيْسَا ، لَكِنَّ رَوَى شَيْءٌ وَذَا فِيهِ
الفصل الثاني في ذكر ما يمكن الصلوة وهي كثيرة ذكرها ولاء
وَبَكْرَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحَامِ ، وَبَيْتُهُ الْمَرَادُ فِي الْقَضَاءِ
أَذْ قَطْعُهُ فِي بَعْضِ مَذَاهِبِهَا ، فَانْظُرْ مَعَ السَّلْمِ كُلِّ حَيْدَا
وَكُرْهُ مَسَارِكُ الْأَبَالِ ، مَرَايِطُ الْحُجُولِ وَالْبَغَالِ
وَهَكَذَا مَا تَرَايِطُ الْحَمْرِ ، كَذَا الْكَيْفُ لَيْسَ بِالْحَدِّ
وَفِي طَبَقِهَا وَطَبَقِ الْأَوْجِ ، وَفِي قَرْصِهَا كَذَا الْأَوْجِ

وَقَدْ مَحَا قَوْمٌ مِنْهُمُ الْوَلَدُ فِي الْعَمَلِ
بِكُرْزَانِ رَاجِعِ الْبَهَائِ بِطَرَفِهَا

وَيَسُدُّ فِيهِ قَدْ الْفَيْسَا ، مِنْ مَوْجِئِ بَعْدَ مَا رَأَيْنَا
كَالْقَرْصِ جَمْعُ جَاعِلِ الشَّافِلَةِ ، تَقْصِيلُ الْجَدِّ كُلِّ شَامِلَةٍ
عَنْ بَيْنِ وَصِلَةِ التَّخْمِيرِ ، أَرَشِدُ سُلُوكِ هَذِهِ الشَّيْءِ
بَيْنَهُمَا بِالْوَصُولِ الْبَيْدِ ، دَلَالَةُ كَانِ فِيهَا مِنْ خِلَالِ
وَأَمَّا مِنْ الرِّبَا بِكَيْفٍ قَوْلًا ، بِالْخِلَالِ الَّذِي لَهَا مَا وَقَفَا
وَأَنْ يَرُدَّ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، فَانْظُرْ مَعَ الْقَرْصِ فِي الْأَنْوَارِ
وَاللَّيْسَاءِ اخْتَلَفُوا فِي الْفَيْسَا ، فَجِدْ مَنْ يَسِلُ الرَّجُلِ
أَوْ فِي الْيُونِ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، لَمْ يَلْ أَطْلَعَتْ بِطَنَاقِلِهَا
نَعْمَ رَوَى الشَّيْءُ فِي الْفَيْسَا ، لَكِنَّ رَوَى شَيْءٌ وَذَا فِيهِ
الفصل الثاني في ذكر ما يمكن الصلوة وهي كثيرة ذكرها ولاء
وَبَكْرَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحَامِ ، وَبَيْتُهُ الْمَرَادُ فِي الْقَضَاءِ
أَذْ قَطْعُهُ فِي بَعْضِ مَذَاهِبِهَا ، فَانْظُرْ مَعَ السَّلْمِ كُلِّ حَيْدَا
وَكُرْهُ مَسَارِكُ الْأَبَالِ ، مَرَايِطُ الْحُجُولِ وَالْبَغَالِ
وَهَكَذَا مَا تَرَايِطُ الْحَمْرِ ، كَذَا الْكَيْفُ لَيْسَ بِالْحَدِّ
وَفِي طَبَقِهَا وَطَبَقِ الْأَوْجِ ، وَفِي قَرْصِهَا كَذَا الْأَوْجِ

وَقَدْ مَحَا قَوْمٌ مِنْهُمُ الْوَلَدُ فِي الْعَمَلِ
بِكُرْزَانِ رَاجِعِ الْبَهَائِ بِطَرَفِهَا

لم يبق

وَيَسُدُّ فِيهِ قَدْ الْفَيْسَا ، مِنْ مَوْجِئِ بَعْدَ مَا رَأَيْنَا
كَالْقَرْصِ جَمْعُ جَاعِلِ الشَّافِلَةِ ، تَقْصِيلُ الْجَدِّ كُلِّ شَامِلَةٍ
عَنْ بَيْنِ وَصِلَةِ التَّخْمِيرِ ، أَرَشِدُ سُلُوكِ هَذِهِ الشَّيْءِ
بَيْنَهُمَا بِالْوَصُولِ الْبَيْدِ ، دَلَالَةُ كَانِ فِيهَا مِنْ خِلَالِ
وَأَمَّا مِنْ الرِّبَا بِكَيْفٍ قَوْلًا ، بِالْخِلَالِ الَّذِي لَهَا مَا وَقَفَا
وَأَنْ يَرُدَّ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، فَانْظُرْ مَعَ الْقَرْصِ فِي الْأَنْوَارِ
وَاللَّيْسَاءِ اخْتَلَفُوا فِي الْفَيْسَا ، فَجِدْ مَنْ يَسِلُ الرَّجُلِ
أَوْ فِي الْيُونِ تَقْصِيلُ الْيُونِ ، لَمْ يَلْ أَطْلَعَتْ بِطَنَاقِلِهَا
نَعْمَ رَوَى الشَّيْءُ فِي الْفَيْسَا ، لَكِنَّ رَوَى شَيْءٌ وَذَا فِيهِ
الفصل الثاني في ذكر ما يمكن الصلوة وهي كثيرة ذكرها ولاء
وَبَكْرَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحَامِ ، وَبَيْتُهُ الْمَرَادُ فِي الْقَضَاءِ
أَذْ قَطْعُهُ فِي بَعْضِ مَذَاهِبِهَا ، فَانْظُرْ مَعَ السَّلْمِ كُلِّ حَيْدَا
وَكُرْهُ مَسَارِكُ الْأَبَالِ ، مَرَايِطُ الْحُجُولِ وَالْبَغَالِ
وَهَكَذَا مَا تَرَايِطُ الْحَمْرِ ، كَذَا الْكَيْفُ لَيْسَ بِالْحَدِّ
وَفِي طَبَقِهَا وَطَبَقِ الْأَوْجِ ، وَفِي قَرْصِهَا كَذَا الْأَوْجِ

وَقَدْ مَحَا قَوْمٌ مِنْهُمُ الْوَلَدُ فِي الْعَمَلِ
بِكُرْزَانِ رَاجِعِ الْبَهَائِ بِطَرَفِهَا

قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى
قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى

كالبالغ للصلوة كانا من اجل ، فهو من شرطه من غير خلاف
للفتح فيها تطورا وتعة ، ساجد يطبقها مؤتمرا
الحال الاول في المؤذن وشروطه في جعله والاستلام اعلم
بطل الايمان في اصح القولين
الشرط في المؤذن الايمان ، العقل للرجحان الاذان
وهكذا الاستلام طاهر ، في الكل الجماع وجمع مؤنث
وبينهما مؤنث صريح ، وفي تصويرهما تلويح
طيفل كالتبيين لا يكون ، فيما هنا كانه الحقون
وفاندا الشرطين ان يؤذن ، وحذف امكانه لا يفتقر
والحق في شرطه الايمان ، مختلف في احدى الامرين
وكذا الاحكام قد قالوا ، وثمة نقول فيها بطل
اقولها الثاني لذكر العليل ، كغيره من اضر الدليل
فكأن مع الاصول من صور ، نوعين من عموم وخصوص
وما من اضر في الحضور ، فبال ما يتبع لا يقوم
مع انه لو لم يك بالصرح ، موجبه بحتميل مبلغ

قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى
قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى

قوله

قوله لا يفتقر الى اذان بل الى ، فانه لا يفتقر الى اذان بل الى
ما اعبر بالمواع في المؤذن ، صح كذا صواب ان يؤذن
كذلك لا يفتقر الى المؤذن ، فالتعبد في اذان الزم
فكم من الجماع بكل قد نقل ، وكنصوحيهما وصل
في الثمان اولى لولا الامانة ، رواها اناتيك بالسلام
تؤذن السرة للثبات ، محرمها معهما ذواتها
لم يعتبر اذناها الا كجني ، في عرف القولين في اصح
مؤنث بالاصل فاعلم ، وما من الردي والافتقار
خلافه في السوط له ، نوع اجها ايضا فاعلم
في ان يشك ان يكون مؤنث على صحتها من غير الاذان
سقطا لما علم من رفعه من قبله في قوله لا يفتقر الى اذان
ويشك ان يكون عادلا ، اجاب لا شك في ان اجلا
اذكره لجماع يدينه ، ومن صور في الصواب في الزم
وصحتها من صورته شريكة ، نصوصها سنادها ساد
وهو يصح لكان بالاذن ، من اي وقت كان للصلوة

قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى
قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى

ما كان اعم من كون خيرا ، ولا على التخصيص لا يقتل
حيث اذا قلنا ان جازا ، نقول في الجواز جازا
بمقتضى الاصول والعموم ، وثابت اذان من مكثور
لوصادق الوقت وانما نقل ، بمثل ما نقل مع من كمل
وتحذرن ان كان عليه طهر ، عرجه شيه الاكبر ولا فخر
نذابه لجماعا كمنفلا ، وكنصوحيهما ايضا وصلا
بالنكر احسن فباطها ، شرطه كذلك في الاذنا
واجبا من كثر الاحكام ، ما وجد طهره لا يستجاء
وفي الاذان انب كذا فيا ، وشرط ايضا ذاك في الاذنا
والجواب المأثور من الشرط ، باق هنا في الفضل للصود
بمقتضى التخصيص الاذنا ، فهو هنا في جرح جاز
هنا ان يتم مشي الى الصلوة ، فالنص بالترجيح هنا ان
فكأن مع الاصول من صور ، نوعين من عموم وخصوص
وما من اضر في الحضور ، فبال ما يتبع لا يقوم
مع انه لو لم يك بالصرح ، موجبه بحتميل مبلغ

قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى
قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى

قوله

شارطه الاذن ذواتها ، وبعد ذان في طهر ناض
وارفع صوتك انطقا ، فانت مأجور عارضا
والمرءة تشر في الاذان ، وجوابا اذنا باهنا شفا
قان يكن اضر في الحضور ، قولها فيما سواه لم يفت
لا يفتق بينا او بطلا ، نذابه ذان في الاذنا
في ان اجل الاذان ولا فائدة لها وصل الى اذانها
فان قيل صلوات الله عليه ولا تعد له حرجا ان يصرح
من اجل ان واجبا اخل ، فهو كذا في صلواته
تذكره الردين بالقطع ، مستأنف الصلوة ما اخرج
وان بكر اخلا لا فائدة ، بعد ان يخرج ان رجعا
هنا هو الاطر وهو شرا ، بل قبل ذلك من اخرج
في حكم النسيان والتعبد ، كليهما انص صحت السند
بانيهما حجة في الاذنا ، مكنونة الصلوة في
وقبل المكر في العارض ، وهو عن الجمع في التلويح
وذلك للحلي بالحكاية ، ويشك ان قبل في النهاية

قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى
قوله في قوله لا يفتقر الى اذان بل الى

قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه

يُحْكَمُ مِنَ الدِّينِ انْ يَتَلَقَّ ، نَسِيًا اَوْ غَدًا بَعْدَ مَا كَانَتْ
وَحْجَةُ الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ رَاضِيَةٍ ، فِي الْحَاجَةِ لِأَصُولِ أَصْفَادِهِ
ثُمَّ هُنَاكَ بَعْضُ أَقْوَالِ آخَرٍ ، شَدَّوْهُ بِمَعْنَى أَنْ يُسَيَّرَ
كَانَ يَحْتَجُّ بِدَوَامِ الرَّدِّينِ ، فَقَضَاهُ بِكَوْنِ صُورَتَيْنِ
فَإِنْ يَكُونُ أَتَمَّةً حَسْبَكَ ، فَمَا يَصْنَعُ سَبِيلَهُ بِمَا يَكُنْ
إِنْ يَكُونُ الْإِدَانُ حَسْبَكَ ، فَهُوَ يَصْنَعُ وَالتَّجْعُ فِي نَسِيًا
بِالْإِدَانِ إِجْمَاعٌ هُوَ الْقَوْلُ ، وَهَكَذَا عَاضِدُ الْأَصُولِ
لِلْأَوَّلِ اسْتِدْلَالٌ بِالْغَيْبَةِ ، فَانْظُرْ إِلَى رَاضٍ كَيْفَ قَرَأَ
وَمَا ذَكَرْنَا مِنْهُمَا مَعَهُ ، بِمَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْمَنْصُورُ
وَأَيْنَا نَا فِيهَا تَقْصِيطٌ ، مَا لَا إِلَى الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ
فِي كَوْنِ الْأَوَّلِ كَانَ قَرَأَ ، ثَانِيًا فِي الثَّانِ كَانَ قَرَأَ
الْحَقُّ الثَّانِي فِيهِمَا يُؤْذَنُ لَهُ مِنَ الصَّلَاةِ
أَفَانَا شَارِعًا فَدَرَجَةً ، لِلصَّلَاةِ الْخَيْرُ بِمَا يَجْعَلُ
وَمَا يَسُوْهُهَا أَطْلَقًا مَا سَلَّمَ ، مِنْ أَيْ كَانَ أَوْ مِنْ نَافِلَةٍ
وَكُنْ مِنْ إِجْمَاعٍ بِهِ قَدْ رُسِمَا ، لِلْمَلِكِينَ الْمُدْعَى وَالْعَلَمَا
يَعْنِي مِنَ الْعَامَّةِ وَكَذَلِكَ الْعَلَمَاءُ

قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه

بالحج

يَكْفِيكَ أَصْلَ عَمَدِ الشَّيْخَةِ ، سَبِيحَهُ يَحْصَنُ بِالْيَوْمِيَّةِ
وَالنَّصْرُ فِي الْعِيدَيْنِ خَدَقًا ، مَا فِيهِمَا أَذَانُ أَوْ أَتَمَّةٌ
وَعَمَّ نَقِي فَا رَفَعَ الْبَيْنَ ، بَيْنَ سَوِيِّ الْعِيدَيْنِ وَالْعِيدَيْنِ
أَعْلَمُ فِي الْعِيدَيْنِ لِلصَّلَاةِ ، بِقِفْطِهَا مِثْلَتِ الْمَرَاتِ
نَسِيًا هَذَا النَّدَاةَ ، وَفِي حُجُورِ الْبِلَافِيَا شَيْخَانَا
وَصَلَحِي الْخَيْرُ قَدْ يَجْعَلُ ، وَمَا أَيْنَا فِي الْحَقِّ حَرَجًا
مَدِينَةُ الْأَخْيَرِ لِلْيَوْمِيَّةِ ، بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْقَضَاءِ
هَبْ كَانَ حُجَّانَ الْكَلَامِ ، بِقِفْلِ إِجْمَاعِنَا مُؤَكَّدًا
فَلَمْ يَلَفْ فِيهِ إِلَّا أَنْ لَا يَفْتَقِرَ إِلَى الْإِثْمَانِ لِلْيَوْمِيَّةِ فِي الْحَالِ
النَّسَاءُ وَلَا مِنْ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَفْتَقِرْ عَلَى الْأَشْمَالِ لِطَهَرِ
مَا لَمْ يَحْطَ مِنَ الْإِجَابَةِ ، وَالْكَلَامُ حُكْمٌ بِالْإِسْتِجَابَةِ
لَا قَرَفَةَ الْحَالِ وَالنَّسَاءُ ، لِلْفِرْعَانِ الْجَامِعِ ذَوَاتِهَا
فِي أَصْلِ الْإِسْتِجَابَةِ ، فِي الْجَامِعِ لَا مِثْلَهُ مِنْ بَعْدِهِ
هَذَا هُوَ الْأَمَلُ وَهُوَ شَرٌّ ، بَلْ قِيلَ فِي الْكَلَامِ مِنْ تَحْدِيدِ
وَالنَّصْرُ فِي الْأَذَانِ كَحَصْلَا ، وَلَمْ يَكُنْ يَفْتَقِرُ مِمَّا نَصَلَا

قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه

قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه

بَلْ نَسِيًا أَصْفَادًا فِي الْإِثْمَانِ ، مُحْصَلُ مَرَاتِنَا الْأَتَمَّةِ
وَالْأَصْلُ فِي نَقْلِ الْجَوَائِزِ ، ثُبُوتُ لَا يَحْتَاجُ حَاجَتَهُ
وَأَوْجِبُ الْبَحْثُ فِي الْجَمَاعَةِ ، كَيْفَ يَقْبَلُوهَا جَمَاعَةً
قَرَأَ كُلُّ مَنْ أَمِلَ الْقَدْرَ ، فَدَعَاهُ صَبِيحَتُهُ مِنْ يَوْمٍ
كَانَ لَهُ حَاجِلٌ مِلْحَةٍ ، عَارِضَةٍ خُصُوصًا بِالْجَمْعِ
وَعَرِضًا لَنْ يَكُنْ قَنُورٌ ، وَلَوْ تَغَيَّرَ فَلَا يَجُوزُ
وَقِيلَ فِي الْغَرْبِ وَالصَّكَا ، أَنْ يَجْعَلَ الظَّاهِرُ الْقَحْلَاجَ
وَعَرِضًا عَنْ مَرَاتِنَا أَوَّامٍ ، هَذَا كَمَا يَحْكُمُ الْإِسْلَامُ
وَفِيهِمَا تَقَرَّرَ الْعَمَانُ ، فَكَانَ فِي الْأَهْلِيَّاتِ بِالْإِثْمَانِ
وَعَرِضًا يَصْغُرُ عَنْهُ بِالْإِثْمَانِ ، مِنْ أَجْلِهُ مَحْوَلُهُ بِالْإِثْمَانِ
لَوْ لَفَ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ دَلِيلٍ ، فَقَوْلُهُ أَعْلَمُ مِنْ عَلِيمٍ
فَإِنْ يَأْخُذُ الصَّلَاةُ يُؤْذَنُ وَيَقْرَأُ فِي قَوْلٍ وَدَعَاهُ
يَكْفِي فِي النَّاسِ إِلَّا مَا يَجْعَلُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ كَانَ فِيهِمَا
وَالْقَاضِ لِلْقَاضِ لَنْ يَنْدَرُ ، بِفِعْلٍ كُلِّهِمَا تَمَّ قَضَاهُ
مِنْ بَعْدِ الْأَوَّلِ حَسْبَ الْإِثْمَانِ ، وَالْقَضَى الْأَذَانُ الْأَشْدُّ

قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه
قوله من الدين ان لا يفتقر
الى جوارحه

فانضل

فَالْقَضَى فِيهِ أَيْضًا النِّسَاءُ ، فَيَكُنْ يَتَوَقَّفُ الْإِثْمَانُ
عَمَلُ الْجَمَاعَةِ مَرَاتِنًا ، كَالْأَصْرَانِ كَالْحَالِ
وَكُلُّ مَنْ فِيهِ مِنَ الصُّوَرِ ، تَوَعَّنَ مِنْ مَعْمُومٍ أَنْ يَصْغُرَ
عَنْ بَعْضِ أَمَلِ الشَّيْخَةِ ، بِرَأْيِهِ قَدْ كَانَ تَرْكَهَا أَطْلَقَ
وَأَجْعَلْنَا نَادِي شَيْخِي ، فَارَأَى الْإِثْمَانُ بِالْشَيْخِ
كُلُّ نَوَى لَا يَسْمَا الْإِثْمَانِ ، إِذْ بَيْنَا الْأَذَانُ لَا يَنْكُرُ
فَلَمْ يَلَفْ فِيهِ إِلَّا أَنْ لَا يَفْتَقِرَ إِلَى الْإِثْمَانِ لِلْيَوْمِيَّةِ فِي الْحَالِ
جَمَاعَةً أَيْضًا وَلَكِنْ يَفْتَقِرُ إِلَى الْإِثْمَانِ لِلْيَوْمِيَّةِ فِي الْحَالِ
أَنْ يَتَعَقَّدَ فِي مَجْدِ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ لَا يَجْرِي تَدَاوِي جَمَاعَةٍ
جَانِبُهُمْ بِالْإِثْمَانِ فِيهِ ، إِلَّا الَّذِي يَرْجُو الْعَقِيَّةَ
فَقَوْسُ الْجَمَاعَةِ الْأُخْرَى ، مِنْ أَرْضِيَّا قِيلَ مِنْ لَدُنْكَ
وَكُنْ مِنْ إِجْمَاعٍ بِرَدِّهِ ، وَكُنْ مِنَ النَّصْرِ بِهِ أَتَمَّةً
نَسِيًا كَانَ صَغِيرًا فِي الشَّدِّ ، كَيْفَ يَكُنْ فِي تَقْدِيمِ الْأَذَانِ
لَكِنَّهُمْ لَا أَذَانُ قَامُوا ، جَمَاعَةً تَكُونُ مَا أَقَامُوا
دَوْنَهُمَا كَانَتْ بِقِبْلِ الشَّائِرَةِ ، مَا لَمْ يَكُنْ الصُّوَرُ كَانَتْ بِنَا

بالحج

في الجملة الحكم بالإحلاف ، وقد نصوص فيه أيضا ،
وهل نيم الحكم للنفس ، لو حاول الصلوة في المسجد
أصحابنا معظمهم قالوا نعم ، بن حزم يرى قول العبد
وأول القولين بعدى أقوم ، لا وجه في ذلك بما يقوم
نصوصا بطبيعة موقفة ، أيدها طريق الأولوية
ولكن الخصم يروي الوثيقة ، وهي محل معناه من تعقيب
لأنه أرفقنا فلا يكاد ، مع ما لا عندنا ولا الأصل
نقول في جملة ما يحرم ، تعبيرهم بنظر وظهور
هذا على النصير الشهور ، كذا الموضح من البسوط
عن الإحلاف وخصه الشفوط ، صراحة في بعضها كما هي
مجانا ظواهر التواهي ، راجع إلى التورخ في علمنا
ولكن الرخصة في معنى ، وحاشي الذي قد جاء بها
ظهور الأشباه معنا ، نعم ما سواه قول بن راد
وهل يحكم الحكم بالجلاد ، بمقتضى الإطلا في الإختار
ثانيهما أقرب إختيار

قد يجوز القول بأن الحكم بالنفس
مقتضى القول في مثل في فعلها
التي هي من القول بغيره في النفس
بأنها هي سرورهم في العلم

الأول

لأنه لا يصح على البسوط ، وزيل الإحلاف والشروع
شروع في معنى الأول ، لا سيما في معنى الوصول
وفي الصلوة في المسجد ، بعضه يوجب ذلك في البسوط
فبعضهم قد شرط الحاد ، في الوقت قبل ذلك قد جاء
لو انقضت صلوة الأول ، مع انقضاء الكل جمعينا
وجال في معنى الواحد ، لا يقطأ أو واحد من ورده
ومنع تحريم واحد في النص ، معبر جمع بهذا الشرح
أما جواز الفعل بانقضاء ، رأسا فقط ما ورد الإجماع
فإنه يقطأ أن يحرم ، **المعبر عنه على الأقوى مطلقا**
معركة إذا نحر الجماعة ، فذلك في الأقوال فيما أذنبه
فأشلة تخطه عزيمة ، فطلقا كانوا وأما حريمه
يرى الشيخان والشافعية ، في المعبر الشهاد أيضا تابع
وبل لا يقطأ بالتمام ، وأما كاسر لا يتم
وهو من القاطن تسدين ، وهكذا التقي والمقدن
مفصل ما بين من قد صلى ، صلواتهم إذا ن كلاً

قد يجوز القول بأن الحكم بالنفس
مقتضى القول في مثل في فعلها
التي هي من القول بغيره في النفس
بأنها هي سرورهم في العلم

فإنه يقطأ إذا ن عن جميع بين الظهر أو العشاء
رخصة وسيا من هذا هو المصارع في المحكم
بين الصلوتين الذي قد ، إذا ن يقطأ عما سيجأ
لا يتبع إذا ن للثانية ، يعين العنوان أقوى
بل ظاهر الإجماع بعض نقل ، بل من الحاد في غير ما ذكر
وكذا نصوص فيه أيضا ، فمعتبر بل محال سند
نعم هنا يكون في الخفاء ، ما كان للجمع من المصارع
هل إذا ن في الليل نقلا ، كما في الحاد إذا ن نقلا
وبعض يرى في الشهاد ، وأن من ذكره إذا ن نقلا
والثاني للمعبر بعض جملا ، للجمع معيارا على ما احتملا
فعلما في وقت فصل ، عن بعض الكل في ردة
جسدا وهو على الإطلا ، من دون غير العزم في الصلوة
فيها الانقضاء في الزمان ، من جملة كبر أو طرد
فإنه إذا ن وأقام بقصد الانفاد ثم أراد الإجماع
استحب له الاستيناف

وهو الذي يرى به التواتر ، ولا يرى في فقه شافعية
ورابع فصل بين من جمع ، بين الصلوتين فقه شافعية
والأول أظهر وهو الشهاد ، وقد أنا فيه نص معتبر
في سندان كان أو دلاله ، تصور لأعمال قد كفى له
وحج القولين في التفصيل ، في وقتنا نوع من الدليل
لكن على كل حال إن اقصر ، مع أن في البين نحو العتبر
ما لم يأت في الأصول ، كطعن النع عن الأول
في سقوط إذا ن عصر عزم وعشاء من رخصة
وسا فط إذا ن عصر عزمة ، وهكذا العشاء في الزيادة
يحكم عن النبي في البيان ، كشمه علامه الدولن
بيننا الزهراء فديارا ، مبصرة لا بأس أن يختارا
بطبيعة صرحا النصوص ، نشرح فعلها بالخصوص
وإذا ن من يقفه مبصرة ، وإذا ن من يقفه مبصرة
كيف مع الخصوص في قوله ، كيف مع الخصوص في قوله
في سئلها راجع إلى الشكوف

قد يجوز القول بأن الحكم بالنفس
مقتضى القول في مثل في فعلها
التي هي من القول بغيره في النفس
بأنها هي سرورهم في العلم

الأول

قد يجوز القول بأن الحكم بالنفس
مقتضى القول في مثل في فعلها
التي هي من القول بغيره في النفس
بأنها هي سرورهم في العلم

فانما هذا هو الحق في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

وَمَا يَسْتَفِئُ إِلَّا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَنُفْلِكَهُنَّ

[illegible][illegible]

قوله تعالى يا أيها النبي كل ما رزقناك من
بينا الصلوة منه فقد رزقنا الله

قوله قد راى الى الله فاعلم ان
 المحول هو سببنا ودر على الخلف
 قوله لا تخف من كثرة الاشياء
 في الدنيا فاعلم ان الله
 عز وجل هو الغني
 والفاخر

واصلها

منه وادع ظلم العالمين

وفي الكتاب:

وَفِي الْكَلَامِ كَيْفَ لَهُ مِنْ آيَةٍ ، وَكَذَلِكَ فِي الشَّيْءِ الرَّوَايَةُ ،
لَا يَتَمَّاعُ بَعْضُ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، ذَالِمًا الْأَعْمَالُ بِالنَّاتِثِ
وَشَرْطًا وَجْهًا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ خَارِجًا وَطَائِفَةً
إِنْ خَلَقُوا فِيهِ وَطَائِفَةً ، فِي فِقْهِنَا لَيْسَ لَهُ الْأَعْمَالُ
هَبَانِ عَمَلٍ لَكَ وَالْأَعْمَالُ ، كَانَ فِي الْغَايَةِ نِيْمًا فَذَنْدَرُ
وَأَنْ تَرُدَّ تَفْصِيلُ فِي الْأَعْمَالِ ، فَرَحُّ إِلَى الرِّيَاضِ وَالْأَوَارِ
فِي أَنْ يَعْزِزَ فِيهِ قَصْدُ الْعَمَلِ وَالْيَقِينُ مَعَ الْأَشْيَاءِ
وَقَصْدُهُ الْعَمَلُ فِي الطَّهَارِ ، دَرَيْتُ فِي نَيْتِكَ أَعْنَابَهُ
وَأَنْ يَكُنْ مِنَ الْعِبَادِ ، نَيْتُهُ كَذَا فَلَا إِعَادَةَ
مَرَاتٍ لَهَا وَكُلَّ يَحْلَا ، فِي جَعْلِهَا لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا
لِأَنَّهَا التَّحْقِيقُ ^{الْمَرْغُوبُ} طَائِفًا ، وَنَوْعُهَا طَائِفَةٌ وَنَوْعُهَا طَائِفَةٌ
وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَنْوَاعِ ، وَكَمْ كُنَّا فِيهِ مِنْ إِجْمَاعِ
فِي الشَّدِيدِ الْوُجُوبِ الْإِذَاءِ ، بَطُو فِي الْأَذَاءِ وَالْقَضَاءِ
لَنْ يَكْفِيَ مَا يَدُونُ يَحْسِنُ ، أَرْزَقَهُ لِكُلِّ رَدٍّ تَشْغَلُ
كَيْلَ مَنْ يَأْتِي بِرَكَّتَيْنِ ، بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَابِعِينَ

فما لم يعد الا والاعين من قبله للغير او ما يحب
 بل فأي د راسا لا يملك اذ ليس فيه صيد الا في
 تلك كنه فاذن من سمح وغير تخرج بلا مخرج
 والخلف فيها وافعالها فقل عليه معه ان حينا
 مشهورهم قد قبلوا لوليم وثله ذاهب الى القدر
 وربما حتى يطبق الاول اجماعا والاصل للذي
 ويقل على قول ثان اجماع في غاية التواتر
 وهكذا الشهرة في الفترة فليس للغير فيها الاثرة
 اجب لا ينظر في القدر النوع الغير في القدر
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 عينه صايقا في الاشياء اذ مع في الاشياء فذلك
 بدو به بعض من حيرا كبر الى اربعة قد سافر
 لا يصل مع نوع الا في القدر الا لا يادون الا في القدر
 خلا في صور الخبير وقهه من الا في القدر

والذي عليه في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة

وتمام

واحيانا طرأ غير عملا فبعد الاكوطان لا يقد
 في بقاءه من احكاما من النية
 ثم اعلم ان ههنا احكاما من النية استدا ما
 من انما احكاما الى الختام بما لم فيه من الكلام
 من انما استدا من الحكمة لا تترك في الفعالية
 وانما الذي لا يقد في القدر فها هو الاقوى الى الخطا
 وكذا في حقت يداكا والبعض في الاقوى اشاكا
 منها كذا النوع الا في القدر جيز انما احكاما على الطوار
 مناعا في القدر الحارة انعكا والبعض في القدر
 الثاني في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 صلوها بكبره الاجرام واجبه لها الا كلام
 بل تركها ولومع النية بقيد ما في الاقوى
 فالحق على في الاشياء الا لا يادون من العوام
 وكذا في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في بيان صورة الشكيرة وما يعبر فيها

والذي عليه في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة

صورها الله اكبر ريط عزائها اعلمها في الاقوى
 لا تحزن هنر بها بالوصل كونا البيرة بعد الا
 ريب ووال بركتها فقيتها القينا مخجتها
 وعنها لا ينقص ولا يزداد فان يكن بانها من يد يد
 لفتها هما سايدا بالآخر ولم يكن معز لا كبر
 في بعضا خلف عز الانحما اذ غير خالف لا يقد
 لم يقد بكبره بالثمة من غير خلافنا انما
 ان يقد وان به منطقا اي لسان كان يكون
 يكون من انما او غير يا او كان ما يكد في ريبا
 وقيل بل من ريبا كذا في لم يكن له دليل غير
 تعلم الكبر في لفظ العرب ان يقد على قوله
 فان الاخر من ينطق بالتمسك منها
 واخر من يسمع القولا لكنه يجر ان يقول
 كامله كلف باليسوء لا يقط اليسوء والقوى
 يحكيه من غير قد عرضا لا يجل قطع وان قد عرضا

ودان ان يجر فقلت عقيد لبقية وحل الخ فصد
 وان لا رية الشاء لانا لانا سمها الانما
 حاطة في جمع ما عاك وكذا في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 فانما يجر الكبر في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 يرا طهارة في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 ومفتق في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 من فاعل في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 وكل ما من القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 وهكذا البسوط في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 بطله في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 دعواه في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 فان المثل في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 وان صيل كان سعا كبر اذ باقى العين قد خيرا
 لفظا في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة

والذي عليه في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة
 في القدر النوع والاعين اذ ليس فيها الاثرة

وراث

وَبَعَثَ أَحَدَ الْإِخْوَانِ ، لِمَنْ فِي خَيْرِ السَّانِ
 تَقَى الْخَلَاءَ مِنْ بَعْضِ نَصْلِهِ ، عَدِ الْجَمْعُ بِمَا يَصْبِرُ
 وَالْقَوْلُ بِالْعَيْنِ فِي الْإِيمَانِ ، عَنْ ذَلِكَ لَا تَصْنَعُ نَصِيرُ
 يَطْبِقُهُ أَيْضًا فِي الْقِيَامَةِ ، فَيَا لِمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقُضَا
 أَوْ هَذَا مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْأَوَّلِ ، عَنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا
 عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ ، عَمَّا الْجَوَارِ لَا الْقَيْنِ
 لَدُنْهُنَّ يَكِلُ الظُّهُورُ ، فَهَذَا أَصْلُهُمَا مَجْمُوعُ
 وَالْفَضْلُ فِي الْعَيْنِ لَا يَكِلُ ، نَصْرُهُ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ
 مُؤَيَّدَةٌ بِعَدَدٍ أَطْوَرُ ، فَوْحُ إِلَى الْبَاقِ وَالْأَوَّلِ
 فِي بَيَانِ مَتَابَعَةِ الْكِبَرِ ، وَهِيَ أَمْرٌ
 مِنْ سِنِّ الْكِبَرِ أَنْ يَكِلُ ، خَيْرٌ لِمَنْ أَنْ يَمْدُ الْأَكْبَرُ
 فِي هَذِهِ أَوْبَاهُ حَتَّى لَوْ أَقْبَلَ ، وَإِنْ يَكُنْ مَوْلَاهُ حَرَفِيًّا
 فَإِنَّ أَكْبَارًا يَكُونُ مَعَهُ ، لَكِنَّ الْجَمْعَ كَذَلِكَ حَقٌّ
 وَبَعْضُهُمْ مَحْضٌ لَوْ مَا قَصَدَ ، مَعَهُ جَمَاعَةٌ هُوَ قَوْلُهُ
 مِنْ سِنِّ الْكِبَرِ لِلْإِيمَانِ ، إِنْ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ لِأَجْلِ

وَهَذَا يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 وَمِنْهُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 فَالْإِيمَانُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ

منه

مِنْ خَلْفِهِ كَانَ لِمَا نُوْمَا ، دُخُولُهُ صَارَ بِهِ مَعْلُومًا
 تَقَى الْخَلَاءَ مِنْ بَعْضِ نَصْلِهِ ، صَرَّحَ عَنْ ذَلِكَ فَذَكَرَ
 يَتَّبِعُهُ عَوْمُ الْإِسْحَابِ ، إِنْ سَمِعَ الْأَذْكَارَ لِلْأَخْبَارِ
 إِخْرَاجَهُ خَصْرُ الْإِسْحَابِ ، يَقِينَةُ السَّبْعِ أَوْ إِسْرَارًا
 لِأَجْلِ أَنْ تَحْصَلَ ذَلِكَ الْقَاءُ ، عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا
 فَخَصَّ الْعَوْمُ بِالذَّكْرِ ، مِنْ النُّصُوصِ وَمِنْ التَّجَلِيلِ
 وَيَكْفِي الْجَمْعُ التَّوَسُّطُ ، إِنْ تَقَعُ إِلَى الْعُلُوِّ الْمَرْطُ
 وَلَيْسَ لِلْأَمْرِ مِنْ جَمْعٍ ، أَسْرًا بِمَا يَطْلُقُ الْأَذْكَارُ
 وَقِيلَ لِلْمَعْنَى الْحَسَنَةِ ، وَقِيلَ مَدْرُوبٌ لَدُنْ الْإِيمَانِ
 نَسَاجَةً عَنْ ذَلِكَ الْإِيمَانِ ، لِأَسْمَاءِ الْجَمْعِ لَفْعُ الْجَمْعِ
 وَرَفْعُهُ لِلْيَدِ الْكَبِيرِ ، رَحْمَةً قَطْعًا بِالْأَكْبَرِ
 وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْحَابِ ، فِيمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْإِسْحَابِ
 لَلْإِسْحَابِ فَعَلَهُ الرَّحْمَةُ ، وَلَمْ يَسُدَّ مِنْ تَقْوِيمِ الْإِسْحَابِ
 فَأَوْجَعَ الرِّفْعَ وَذَلِكَ نَدَى ، مُسْتَدَلٌّ لِحَرَى مَا ظَهَرَ
 إِنْ جَمَاعَةٌ خَصْرُ الْإِسْحَابِ ، بَقِيَّةُ كَانَتْ غَنَاءُ أَحْوَى

وَهَذَا يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 وَمِنْهُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 فَالْإِيمَانُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ

لَنَا إِنْ تَقَاوَسَ تَجَلُّلُ الْقَوْلِ ، مُؤَيَّدًا بِشَهْرَةٍ وَالْأَمَلِ
 صَحِيحَةٌ أَتَى لِمَنْ يَسْتَعِينُ ، يَتَّقَى فَرْدٌ لِمَا يَسْتَعِينُ
 بِمَا مَضَى خَيْرُ أَمْرِ الْإِيمَانِ ، كَذَلِكَ عَدَدٌ مِنَ الرِّوَايَةِ
 فِي النِّصْنِ وَالْقَوْلِ خِلَافَ ذَلِكَ ، فِي مَوْضِعِ الْبَرَقِ بَدَا
 أَشْهُرُهُ حُدُودٌ وَجْهُهُ إِلَى ، تَحْتَمِلُ الْأَذْنَ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْحَابِ
 بِالْحَقِّ قَوْلُ وَكَذَا بِالْإِسْحَابِ ، إِنْ جَمَاعَةٌ خَصْرُ الْإِسْحَابِ
 وَلَنْ يَكُنْ مَقْصُودُ الْأَصَابِ ، يَدَاهُ فِي الرِّفْعِ يَقُولُ يَسْتَعِينُ
 جَمْعُهُمَا حَتَّى مَعَ الْإِسْحَابِ ، خَالَفْنَا بَعْضُ الْأَعْلَامِ
 وَهُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الْإِسْحَابَ ، كَأَمْرِ السَّبْعِ أَوْ إِسْرَارًا
 مُسْتَدَلٌّ لِقَوْلِهِ عَدِيدٌ مِنْ ، عَنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا
 وَاسْتَقْبَلَ الْعَبَاةَ بِالْعَيْنِ ، عَقِبَتْ مَا حَمَى مِنْ نَصْرِهِ
 الرِّفْعَ وَالْكَبَرِ فِي بَيْدَاهُ ، نَفَارًا كَذَلِكَ فِي شَهْرَةٍ
 فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ وَهُوَ الشَّهْرُ ، بَلْ عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْحَابِ
 عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا ، يَصْحَحُ كُلُّ قَدَانَا سَدَا
 بِالْأَيَّةِ الْكَبِيرَةِ فِي الرِّسَالِ ، عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ جَمْعِ الْأَقْوَالِ

وَهَذَا يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 وَمِنْهُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 فَالْإِيمَانُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ

ثالث

وَكَذَا الْكِبَرُ مَدْرُوبًا ، عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا
 دَلِيلُهُ يَصْحَحُ مِنَ الْحَقِّ ، لَكِنْ فَيَا لِمَا لَا يَنْقُصُ
الْأَمْرُ الثَّالِثُ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ الْقِيَامَةِ
 وَكَيْفَ الدَّلِيلُ فِي الْقِيَامَةِ ، إِنْ جَمَاعَةٌ خَصْرُ الْإِسْحَابِ
 إِخْلَافُهُ يَتَّبِعُ الْإِسْحَابَ ، عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا
 وَكَذَا الْجَمْعُ يَتَّبِعُ الْإِسْحَابَ ، نَصْرًا حَقًّا كَذَلِكَ مَدْرُوبًا
 تَوَاتُرُ النُّصُوصِ بِالْإِسْحَابِ ، لَكِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا ظَاهِرُ الْإِسْحَابِ
 وَالْإِسْحَابُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ، كَذَلِكَ يَتَّبِعُ الْإِسْحَابَ
 كِلَاهُمَا فِي مَوْضِعِ الْإِسْحَابِ ، وَقَوْلُهُ الْقَارِعُ لِلْإِسْحَابِ
 يَتَّبِعُ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ بَيْدَاهُ ، يَتَّبِعُ فِي حَالِهِ الدَّلِيلُ
 وَالنَّصْرُ الْأَوَّلُ لِلْبَسُوطِ ، دَرَجَتُهُ فِي غَايَةِ الشُّعُوبِ
 يَوْمَئِذٍ الْإِسْحَابُ يَتَّبِعُ ، أَوْ نَقَصُ مِنْ جَمْعِهِمَا
 وَإِنْ يَجِبُ كَذَلِكَ الْقَرَاءَةُ ، كَذَلِكَ مَا تَقَعُ الْإِسْحَابُ
فِي أَنَّ حَذْلَ الْقِيَامَةِ الْإِسْحَابُ يَتَّبِعُ الْإِسْحَابَ
 حَذْلَ الْقِيَامَةِ مَدْرُوبًا ، عَدِيدٌ مِنْ ذَلِكَ يَخْصِي مَا عَلِمَا

وَهَذَا يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 وَمِنْهُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 فَالْإِيمَانُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ

وَهَذَا يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 وَمِنْهُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ
 فَالْإِيمَانُ يَتَّبِعُ الْقَوْلَ بِأَنَّ

وکلّ ذلّا

فقد وجدنا في بعض النسخ
حذف الحاء والواو من
نحو قوله عز وجل
والله اعلم
وقد رتبنا في بعض النسخ
فقد وجدنا في بعض النسخ
حذف الحاء والواو من
نحو قوله عز وجل
والله اعلم

قوله خفا بالفتح الحذف والحذف كلاهما
حذف تخف كان في القاموس منبهة

ولم تحل

قدّم الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله
الشيخ محمد بن عبد الله

بِرَأْسِهِ أَوْ مَا هَمَّ سَارَ كَمَا ، وَهَكَذَا الْجُودُ وَهُوَ قَدْ
 مَا يَجْعَلُ عَلَيْهِ مَعَ امْكَانٍ ، مِنْ دُونِهِ بِالْعَيْنِ يُؤْتِي
 غَضُّهَا الْإِيمَانُ بَأَنَّهُ رُكْعٌ ، فَهَهُمَا الْإِيمَانُ بَأَنَّهُ رُكْعٌ
 هَذِينَ فِي جُودِهِ أَنْصَحُكُمْ ، كَذَلِكَ وَأَنْصَحُكُمْ أَنْصَحُكُمْ
 وَالْجَمْعُ لِلْإِيمَانِ يَدْعُو إِلَى ، بِجَمْعٍ مَا مَرَّهَا مَدْفَعًا
 وَهَكَذَا نَاعَدُ الْمَسُورَ ، فِيمَا خَمَسَتْ بَدَا الدُّشُورُ
 إِيْمَانُ فِي جُودِهِ بَدَلًا ، اخْتَصُ بِمَنْعَةٍ رُكْعٌ بَدَلًا
 فِي الرُّسْ فِي الرُّسْ فِي الرُّسْ ، فِي الْعَيْنِ بِالْحَالِ خَصَافًا
 عَزَّ وَجَلَّ عَزَّ وَجَلَّ عَزَّ ، سَلَفًا صِلَ عَلَى قَنَاءِ
 مُنْقَبِلُ الْعَبْلَةِ فَلْيَصِيرَ ، مِنْ مَدِينَةِ الْبَطْنِ كَالْمُخَضَّرِ
 وَأَمَّا الْإِيمَانُ هُنَا كَمَا سَبَقَ ، حَرَامٌ عَنِ طَبَقِ الْبَدَلِ
 وَكُلُّ ذَا الْبَصَرِ وَالْإِيمَانِ ، لَا يَتَمَعُ بِالْخِلَافِ فِي الرُّوُحِ
 وَسَبَقَ الْإِيمَانُ عَلَى الْخَيْرِ ، عَزَّ وَجَلَّ بَدَلًا فِي الْبَيْنِ
 نَصْرًا فِي رُكْعٍ بَقِيَّةٍ ، مَطْرُوحٌ أَوْ جَمْلَةُ الْبَقِيَّةِ
 فِي تَجَلُّدِ رُكْعٍ الْقَاعَةِ ، فِي حُلِيِّهَا كَمَا فِي التَّوَكُّلِ
 فِي التَّشَهُدِ

قد تم من هذا الكتاب ما كان في
 من هذا الكتاب ما كان في
 من هذا الكتاب ما كان في

قَارًا الْقَاعَةَ مَدْرَبًا ، يَطْلُبُهُ فِي رُكْعٍ رُكْعًا
 لِيَجِبَ كَلَامًا سَدُّ ، بِأَصْلَانِ بَدَفِ الْوُجُوبِ
 وَكَرْمٍ لِيَجْمَعَ بِكُلِّ حِكْمًا ، وَكَرْمٍ لِيَجْمَعَ بِكُلِّ حِكْمًا
 مَلَدُهُمْ بِأَوَّلِ الْأَمْرِ ، أَنْصَحُ الشَّافِعِينَ وَالْخَدِيرَ
 ثَابِتُهُمَا أَفْزَلُ شَيْءٍ جَلِيلٍ ، صَدْرُهُمَا يَتَعَدَّدُ عَلَيْهِ
 تَوَكُّدُهُ فِي حَالَةِ الشَّهَادَةِ ، فِي نَدْوَةِ الْخِلَافِ لَمْ تَشَاهِدْ
 مَرْحَلَةَ النَّافِعِ قَالِ بَيِّنًا ، إِذَا بِالْخُصُوصِ لَمْ يَجِدْ بَيِّنًا
 عُمُومٌ رُجْحًا أَنَا نَاكَافٍ ، مَعَ أَنَّهُ بَائِبٌ مِنْ خِلَافٍ
 الرَّابِعُ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ الْفَلَوَةِ فِي سَائِرِ الْأَقْلَامِ
 وَتَعَيَّنَ فِي الْحَدِّ فِي كُلِّ مَرْفَعَةٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ بِالْمَعْنَى
 صَلَوَاتُهَا لَهَا قَطْعًا ، قَرَأَهُ لِنَادِرٍ خَلْفَ نَوْبِ
 وَلَيْسَ مُنْأَلٍ مِنَ الْأَجَلِ ، مَا بَيْنَنَا الْحَكْمُ بِالْإِخْلَافِ
 وَكَرْمٌ مِنْ جَمْعٍ صَحِيحٍ ، وَاشْتِقَاقُ الْأَصْلِ لِلصَّحِيحِ
 فِي بَعْضِهَا أَنْ لَيْسَ بِالْكَافِ ، فَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي تَبَاتٍ
 وَالْحَقُّ أَنْ لَيْسَ مِنَ الْأَكْثَرِ ، فَلَيْسَ الشَّيْءَانِ مِنْ جَلَالِ

الرَّابِعُ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ
 الرَّابِعُ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ

وَكَرْمٍ لِيَجْمَعَ بِقَدْرٍ ، وَكَرْمٍ لِيَجْمَعَ بِقَدْرٍ
 خِلَافُهُ مَعَ صَلَاحِ الْوَسِيلَةِ ، وَفَقَالُوا عَزَّ وَجَلَّ
 نَصْرُهُ صَلَاحُهُ مِنْ قَدْرٍ ، فَحَلَّهُ الْعَامِدُ جَعَلَ قَدْرَ
 فِي الْحَدِّ وَالْوُجُودِ ، فِي كُلِّ مَرْفَعَةٍ مِنْ صَلَاحِهِ
 كَذَلِكَ الْأَعْيَانُ أَوْ كَيْفَا ، وَأَوْلِيَا الْغَرْبِ لِيُؤْمَرُوا
 لِيَجْمَعَ فِي الْحَدِّ فَكَانَ ، فِي التَّوَكُّلِ الْأَمْرُ فَهُوَ
 لِيُخْلَفَ الْخِلَافُ وَالْمَقَالُ ، وَلَيْسَ نَظَرُ تَفْصِيلِ ذَا الْإِيمَانِ
 نَصْرُهُمَا وَافِقُهُ وَالْمَقَالُ ، تَعَيَّنَ فِي الْفَرْقِ نَوْبُ الْإِيمَانِ
 نَعْمَ خِلَافٌ أَوْ دَفْعٌ شَافِعِي ، فَعَبِلَ لَيْسَ بِالْحَدِّ الْإِيمَانِ
 وَهُوَ الَّذِي يَرَى فِي التَّوَكُّلِ ، خِلَافُهُ مَعَ الْإِيمَانِ
 لَسَانُهُمْ لَصَلَاةُ الْأَ ، لِحُفْمِنَا الْأَصْلَ فَلَنَا كَلَامًا
 فَمَا يُعْبَرُ فِي الْمَرْفَعَةِ مِنَ الشَّرْطِ وَهِيَ أَمْوَرُ
 لِيَأْتِيهَا بِالْعَرَبِيِّ اعْتَبِرْ ، بِمَا عَنِ الْقُرْآنِ فَدَوَّرْ
 وَهَكَذَا تَخَارُجُ الْحُرُوفِ ، جَمْعُهَا بِالْفَتْحِ الْعَرُوفِ
 وَهَكَذَا الذَّرْبُ وَالْإِيمَانُ ، مَوَالِغُهُ بِجَمْعِهَا

وَأَبْدَا التَّوَكُّلَ بِالْمَعْلَمَةِ ، جَزْءًا عِلْمًا فِي الشَّيْءِ
 صَحَاحًا بِطَبَقٍ وَفِيهِ ، نَافِعًا لِمَنْ يَرَى فِي التَّعَيُّنِ
 فِي كُلِّ مَرْفَعَةٍ خِلَافٍ يُطَهَّرُ ، عَنْ نَدْوَةِ حَرَمٍ بَيْنَا مَرْفَعَةٍ
 بِوَأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ مِمَّا أُجِلَ ، عَمَلًا إِلَى الرُّكْعِ عَزَّ وَجَلَّ الْعَمَلُ
 صَلَوَاتُهَا بِأَيِّهَا تَمَافَسَدَ ، وَأَوْجَحُفُ أَوْ شَيْءٌ لَا يَمُودُ
 فَاتَمَّ مِنْ رُبِّيَّةِ الْقُرْآنِ ، وَالْعَرَبِ فِي أَصْلِ ذَا الْإِيمَانِ
 لَعَلَّهَا كَذَلِكَ وَالْإِيمَانُ ، مَعْقُودٌ هُنَا بَعِيدٌ أَوْ بَقَاءُ
 فِي الظُّهْرِ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ الْأَمْرُ ، خِلَافُهُ عَنْ مَرْفَعَةٍ أَوْ نَوْبٍ
 فَصَحَّ الصَّلَاةُ بِالْبَقَاءِ ، وَفَقَالُوا مَرْفَعَةٍ عَمِيَاءَ
 وَتَوَكُّدُهُ خِلَافٌ عَنِ الْبَرْهَانِ ، مَعَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُجْرَانِ
 لِيَجْمَعَ عَلَى خِلَافٍ حَكْمًا ، وَكَرْمًا وَجَمْعًا عَلَيْهِ شَيْءٌ
 فَإِنْ مِنْ رُكْعٍ الْقَاعَةِ ، تَعَلَّمُوا مَا يَجْعَلُ عَلَيْهِ الْفَرْقَ
 مِنْ لَيْسَ بِحِكْمٍ أَعْلَى ، شَرَحًا وَشَرَحًا بِالْعِلْمِ
 مَعَ حَرَمٍ أَوْ يَتَوَكَّلُ الزَّمَانُ ، يَأْتِي فِي الصَّلَاةِ مَعَ امْكَانٍ
 أَوْ يَتَوَكَّلُ مَعَ حَرَمٍ أَعْلَى ، أَوْ يَتَوَكَّلُ الْقَارِي هَمَّا امْكَانًا

قد تم من هذا الكتاب ما كان في
 قد تم من هذا الكتاب ما كان في

وَمَا عَلَى أَحَدٍ شَيْءٌ مِنْهَا ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 وَمَلَأَتْهُنَّ سَمَاعُ الدُّنْيَا ، وَكَثُرَ النَّاسُ تِلْكَ الْجُلَا
 وَهِيَ خَلْقٌ ظَاهِرٌ عَنِ الْخَبْرِ ، لَكِنَّ فِي غَايَةِ الْحِجْرِ
 صَحِيحٌ خَرُودُ النُّوَالِ ، وَالْإِحْنَاءُ طَارِعٌ لِلْبَالِ
 هَذَا ضَائِرٌ بِسَمَاعِ الْغَيْرِ ، أَوْ لَيْسَ فِي سَمَاعٍ مِنْ صَيْرٍ
 عَنْ تِلْكَ بِأَدْيَا حَكْمٍ ، وَأَنْتَ نَصْرَبُ الْحِلْ
 وَالثَّانِ تَجْمَعُ الْغَيْرَ فِي سَمَاعٍ ، فَالْوَبَانُ الْعَرَبُ مَكْدَحُكُمْ
 فَالْشَّرَاحُ مَعَ نَوْعِ صَوْنٍ ، وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مَحْبُوبٍ مَعَ
 ثَابِتِيهَا وَأَقْعَدُ الْقَانُونِ ، مَعَ حَرْجٍ بِسَمَاعٍ مَقْرُونٍ
 خُصُوصًا الْبَرِّ لَمْ يَنْشَأْ ، لِجَمَاعِهِمْ فِي الْبَيْنِ وَالْبَيْنِ
فَإِنَّ الْأَعْيُنَ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعَ بَدَنٍ مِنْ فَرْعِهِ
 وَلَمْ تَكُنْ عَلَى الْمَرْءِ وَفِي ، مَوْضِعِهِ لِمَا عُنَا بِهِ وَفِي
 وَقَدْ لَنَا أَيْضًا اسْتِغْنَاءُ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا مَعَهُ قَدْ فَا
 لِحْفَافَتَاهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْنَاءِ ، وَجُودِي فِي مَوَدِّ الْقَسْبِ
 الْأَصْلُ لَا الْإِحْنَاءُ لَمْ تَكُنْ ، وَالْقَلْبُ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ

فقد ثبت في المتن
 في المتن
 في المتن
 في المتن

وعل

وَمَا عَلَى أَحَدٍ شَيْءٌ مِنْهَا ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 وَمَلَأَتْهُنَّ سَمَاعُ الدُّنْيَا ، وَكَثُرَ النَّاسُ تِلْكَ الْجُلَا
 وَهِيَ خَلْقٌ ظَاهِرٌ عَنِ الْخَبْرِ ، لَكِنَّ فِي غَايَةِ الْحِجْرِ
 صَحِيحٌ خَرُودُ النُّوَالِ ، وَالْإِحْنَاءُ طَارِعٌ لِلْبَالِ
 هَذَا ضَائِرٌ بِسَمَاعِ الْغَيْرِ ، أَوْ لَيْسَ فِي سَمَاعٍ مِنْ صَيْرٍ
 عَنْ تِلْكَ بِأَدْيَا حَكْمٍ ، وَأَنْتَ نَصْرَبُ الْحِلْ
 وَالثَّانِ تَجْمَعُ الْغَيْرَ فِي سَمَاعٍ ، فَالْوَبَانُ الْعَرَبُ مَكْدَحُكُمْ
 فَالْشَّرَاحُ مَعَ نَوْعِ صَوْنٍ ، وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مَحْبُوبٍ مَعَ
 ثَابِتِيهَا وَأَقْعَدُ الْقَانُونِ ، مَعَ حَرْجٍ بِسَمَاعٍ مَقْرُونٍ
 خُصُوصًا الْبَرِّ لَمْ يَنْشَأْ ، لِجَمَاعِهِمْ فِي الْبَيْنِ وَالْبَيْنِ
فَإِنَّ الْأَعْيُنَ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعَ بَدَنٍ مِنْ فَرْعِهِ
 وَلَمْ تَكُنْ عَلَى الْمَرْءِ وَفِي ، مَوْضِعِهِ لِمَا عُنَا بِهِ وَفِي
 وَقَدْ لَنَا أَيْضًا اسْتِغْنَاءُ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا مَعَهُ قَدْ فَا
 لِحْفَافَتَاهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْنَاءِ ، وَجُودِي فِي مَوَدِّ الْقَسْبِ
 الْأَصْلُ لَا الْإِحْنَاءُ لَمْ تَكُنْ ، وَالْقَلْبُ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ

فقد ثبت في المتن
 في المتن
 في المتن
 في المتن

لَوْ لَمْ يَكُنْ تَبْعُ الْأَعْيُنِ ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 لَبِغَتْهُنَّ نَفْسُ الْخَلْقِ فِيهِ ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 وَبِمَعِ سَمَاعِهِ قَوْلَانِ ، مَعَ الْغَيْرِ مَعَ طَلَا
 عَرَفَتْ ظَاهِرَهُمْ أَنْ جَمَاعًا ، لَوْ لَمْ يَكُنْ كَانَتْ لَنَا نَحْوًا
 لَوْ لَمْ يَكُنْ فَالْأَعْيُنُ لَمْ تَكُنْ ، فِي الْإِحْنَاءِ طَارِعٌ لِلْبَالِ
فَإِنَّ الْأَعْيُنَ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعَ بَدَنٍ مِنْ فَرْعِهِ
 وَأَنْتَ لَمْ تَكُنْ لَنَا أَيْضًا ، بِاللَّهِ فَهَوْنُهُ قَدْ عَادَهُ
 فِي عَقْلِ التَّوْحِيدِ حَيْثُ حَصَلَهُ ، مِنْ تِلْكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَةِ
 نَحْوًا شَمُولًا لِمَا فِي الْإِبْرَةِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبْرَةِ
 مِنْ لَهَا تَوْهُمُ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ الْإِبْرَةُ مَعَ السَّمَةِ
 بَرْدُهُ مَعَ تَغْيِيرِ الْأَصُولِ ، حَصَلَ الْإِحْنَاءُ وَالْقَوْلُ
 فِي رَدِّهِ أَيْضًا مَوْضِعٌ لَفِيهِ ، بَلْ سِيرَةُ الدُّنْيَا كَمَا فِيهِ
 وَالرَّكْعَةُ الْأُولَى لَهَا الْحِلْ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبْرَةِ
 بِظَاهِرِ الْإِحْنَاءِ أَيْضًا الشَّدِيدُ ، وَبِإِعْنَابِ الْعَقْلِ وَالْإِحْنَاءِ
 أَفْضَلُهُمَا اسْتِعَادَةً سِيرَةً ، وَإِنْ نَكُنْ صَلَوَةٌ مَحْبُوبَةٍ

فقد ثبت في المتن
 في المتن
 في المتن
 في المتن

لَوْ لَمْ يَكُنْ تَبْعُ الْأَعْيُنِ ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 لَبِغَتْهُنَّ نَفْسُ الْخَلْقِ فِيهِ ، وَذَهَابَتْهُ الْأَخْبَابُ
 وَبِمَعِ سَمَاعِهِ قَوْلَانِ ، مَعَ الْغَيْرِ مَعَ طَلَا
 عَرَفَتْ ظَاهِرَهُمْ أَنْ جَمَاعًا ، لَوْ لَمْ يَكُنْ كَانَتْ لَنَا نَحْوًا
 لَوْ لَمْ يَكُنْ فَالْأَعْيُنُ لَمْ تَكُنْ ، فِي الْإِحْنَاءِ طَارِعٌ لِلْبَالِ
فَإِنَّ الْأَعْيُنَ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعَ بَدَنٍ مِنْ فَرْعِهِ
 وَأَنْتَ لَمْ تَكُنْ لَنَا أَيْضًا ، بِاللَّهِ فَهَوْنُهُ قَدْ عَادَهُ
 فِي عَقْلِ التَّوْحِيدِ حَيْثُ حَصَلَهُ ، مِنْ تِلْكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَةِ
 نَحْوًا شَمُولًا لِمَا فِي الْإِبْرَةِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبْرَةِ
 مِنْ لَهَا تَوْهُمُ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ الْإِبْرَةُ مَعَ السَّمَةِ
 بَرْدُهُ مَعَ تَغْيِيرِ الْأَصُولِ ، حَصَلَ الْإِحْنَاءُ وَالْقَوْلُ
 فِي رَدِّهِ أَيْضًا مَوْضِعٌ لَفِيهِ ، بَلْ سِيرَةُ الدُّنْيَا كَمَا فِيهِ
 وَالرَّكْعَةُ الْأُولَى لَهَا الْحِلْ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبْرَةِ
 بِظَاهِرِ الْإِحْنَاءِ أَيْضًا الشَّدِيدُ ، وَبِإِعْنَابِ الْعَقْلِ وَالْإِحْنَاءِ
 أَفْضَلُهُمَا اسْتِعَادَةً سِيرَةً ، وَإِنْ نَكُنْ صَلَوَةٌ مَحْبُوبَةٍ

فقد ثبت في المتن
 في المتن
 في المتن
 في المتن

فقد ثبت

قوله فمن يتبعين اريد به كل من اتبع

قوله وفضل الجلب في اثاره ما لا يحصى
وسيجب انما يحكمه بحسنه وان يكون
قد مره درهم عليه انما

الحمد لله رب العالمين

ومنها الأفضار والظهور والتج على قضا الفصل في
الصيم على طولاً في ذكر الشاعلة في الما في الفصل في
مفضل القرنين من محمد الخشامه يقول أحمد

قوله تحید ای توحید و مثل منطوقه

قوله سورته في الاستحسان

وَمِنْهَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْطَا بِهَا فِي سَمَاءِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الْقُدْرَةُ وَالْعِزَّةُ وَالْأَعْلَى الَّذِي أَحْطَا بِهَا مَا كَانَتْ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَدَّ كُلَّ اخْطَاءٍ فِي الْعِزَّةِ

فانی صاحب تصنیف لیسوی خاں ابرار استغفر عنہ

فما يحرم الفقرة بها من ويؤيد بعضها كما سنشير

وفي الصلوة حرمة القرآن ، مفتى بها من عظم الأقران
 وكثير الإجماع لنا قد نقلا ، وكثير الصور أيضا
 كقوله جمع من اللواحي ، بل جملته كما ذكرنا
 وأصلهم يدعون ما سلفا ، ونصهم في التفتيش
 مضمون موافق التفتيش ، يروى في الفقه النقية
 وللشعوب فيه على ما أشرا ، فذكر رجلا ثم أخرى
 بما مضى وجه التوقف ، لقوة الدليل فيما ذكرنا
 لا فرق في المنع عن القرآن ، ما بين أن يقرأ سورة
 أو عدة لكن مع الآيات ، وإن ذكر فخرج الكتاب
 كما قال البعض المحمدي ، ولو تكلم من المنوع
 والكل لا يطلع في الموضع ، وفي الأخير النص الخاص
 وكل الوقفا التوظيف ، عزت إليه التكليف
 من دون كالعود للثمان ، والأدب مقام الاستدلال
 كما قوت أخوي قرأنا ، في كل ما استأثر في

وقوله ولو تكلم من المنوع
 الألفاظ بعد الألفاظ

وكل ما

وكلما يحكم بالعصيان ، فتوصف الصلوة بالانطلا
 وليس من مهابا هيص ، فها يوسى بوسنة القرص
 إن عدنا لا يات كحين ، جازها القرآن دون بين
 تنقل زشت مع القرآن ، ما فيه من عصيان أو بطلا
 بل ذت نقلا من المأثور ، فيها كافي أو الشهور
 كذلك في الانشاع والأكوار ، وأولها التلذذ في الطوار
 هبان بوقت محض هو ، فاحظ بعض ما يسهل
 عليك بالجمع الشكوة ، إذا أردت شرح ذي الكمال

ومنها فقرة ما يغوت الوقت بقرآنه
 يحرم أن يقرأ ما قد فات ، ما كان وقتا للصلوة فأنه
 جميعا أو بعضا بالاختلاف ، إلا إن أدي من الاختلاف
 وهو كما يكون في الإكمال ، شرفه أيضا بالنوال
 مدلا بالسر والقيم ، كذلك النصوص بالجمع
 بهو أو من أوقات شرعا ، فتدلا في قطعها
 وبعدة أو وقت الصلوة ، لئلا بها ولا ترى بكثرة

فما يحرم الفقرة بها من ويؤيد بعضها كما سنشير

وقوله ولو تكلم من المنوع
 الألفاظ بعد الألفاظ

أن يقرأ شيئا من سورته ، لأنه في مورد الضرورة
 وإن وفي بعضا قد ذكرنا ، والاختلاف قطع المقتضا
ومنها فقرة المحل للقرآن المزمع في الفريضة
 حرام أن يقرأ في الفريضة ، غريبة وهي بها نصية
 له الف في خلاف من سلك ، إلا الذي لاح من البدل
 من أتم أن بعد أن نلا ، إنما الجود فورا فضلا
 ونماير إلى الأيسر كافي ، وكقوله نقلا له لا وافي
 بكال أن جاز ولنا قرأنا ، إنما فورا قد أو منا
 وبعد ذلك سلم للصلوة ، إنما شمة بجودا
 ونقل الإجماع لنا توافرا ، حتى يقال أنه نوافرا
 وهكذا يصو صيا الغيرة ، يطبقنا وأردة مشتكرة
 وليس للفتن مع ندوة ، ما يغتو والنبط في الشور
 يلزمه الحفظ عن استماع ، لأنه إلى الجود داغ
 إن يتقن فللجودا ، بعد خروجه عن الصلوة
 والأخط الإيماء لنا سمعا ، مع الجود غار جازا جمعا

وقوله ولو تكلم من المنوع
 الألفاظ بعد الألفاظ

وكل في الفريضة من التلا ، فلو نلا فيها فاسم غائلا
 غريبة فيها يشا نلاها ، تجدتها فراهنا أناها
 إجماعا بكل فم قد نقلا ، وهكذا النص به قد نقلا
 في حق التوراة كان يقن ، إنما كمثل نجمة وعلق
 فلان كوع حيث قام أوجا ، حمدا على الأجر ثم ركنا
ومنها العدد من الحمد والتوحيد من أخرى ما لا يشترى كذا عن غيرها
 إذا جاز عن النص فبما لم يبلغ السنة بالاختلاف فيها
 وفي نقصان خلا أشهره بل وظهرهم الجواز
 في الحمد والتوحيد شرعا ، فمن عد ذلك فما قد منعنا
 في غير ما استأورد الألفاظ ، وهو الذي لدى مما يظهر
 أكرامه برؤى العشر ، وبعضهم الحكم ذو جبر
 وبعضهم فصل في التلا ، وقال في الحمد إذا عدلا
 في رضاءا من رضاءا نقلا ، إجماعا كونه نص صلا
 وليس للصوم شيء يعينه ، وإن يكن فلا يكافي سائنا
 صلوة مع العدد والنبط ، إن كان لا يكن منشا

وكل ما

وكل ما

اذ منعه من التيمم فاذا كسلا ، ولا يكمل ما عمن التيمم اخلت
 احدهما عدوله فيها الى ، اخرهما احراما ايضا جلا
 يفتق الاطلا في الاجتناب ، وهكذا عتبار الاجتناب
 معطنا السنن واليوم الجمعة ، الجنتين ليصور تبعه
 هذا على الاشر وهو الاظهر ، خلافة عن ثلثة استأثر
 يظن ان النع هم قد عملوا ، واما متبدا منها فاداهما
 وهل يتم الحكم ذلك النوما ، حتى صلوة الصبح ايضا انما
 او خضر بالجمعة او مع ظهر ، من يومها او فيها والعصر
 واظهر الاقضية فيه الاول ، ففي صلوة جفها لا بعدا
 صلوة يوم الجمعة مؤيد ، عزها بما بعد طلوع الشمس
 والاخوط القصر الا وطين ، والنوع في كل من الجنتين
 غيرهما في حكمه يفصل ، كما وزع نصفه لا بعدا
 وغير بالغ له العدول ، ففي كل منهما القول
 وكمن اجتمع بكل نغلا ، وهكذا ذكر في صور صلا
 والبالغ الحد الا ينضاف ، ولا يجوز في معرفة المضاف



وإذا لم يكن

